الأنماط الشكلية لكلام العرب
نظرية وتطبيقا
دراسة بنيوية

الجــــزء الأول

النظريـة

دكتـور
جلال شمس الدين
الاسكندرية ١٩٩٥

توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية

٤ شارع سوتير - الاسكندرية

ت ٤٨٣٥٢٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الفهرس ﴾

إهـــداء

إلي روح أستاذى الدكتور عبد المجيد عابدين

وإلى أساتذتى

الدكتور محمد زكى العشماوى
الدكتور عبده الراجحـــى
الدكتور حلمى خليـــل

« كل سلوك ثقافي هو سلوك ذو نماذج »

ادوارد سابير

« ما من ريب في أن إلغاء [نظرية العامل] يتيح لنا أن نصنف النحو بشكل آخر ، تستمر فيه مواد النحو القديمة ولكن يغير نسيجها ويكيف على أصل آخر ، هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها »

دكتور شوقي ضيف

مقدمة وتمهيد

اقتضى الأمر فى رسالتى المقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، أن أتعرض بالدرس والتحليل لأصول النحو العربى القديم سواء كانت أصولا منهجية أو أصولا نظرية ، حيث انتهى البحث الى أن معظم هذه الأصول قد اعتمد على وسائل معرفية عقلية لا يمكن التثبت منها بالرجوع الى الواقع رغم أن اللغة ظاهرة زمكانية spatiotem-poral ، ومن ثم فقد وجب رفض هذه الأصول وسائل لدراسة اللغة العربية ، وأشرت الى أن أفضل وسيلة لدراستها هي استخدام فكرة الأنماط اللغوية ٠

كان أول اتصالي بفكرة الأنماط اللغوية عند ما كنت أساعد ابنتى فى مادة النحو، فقد لاحظت أن تكرار البناء اللغوى على مسامعها مع تغيير الألفاظ – وفى ذلك معنى من معانى النمطية – يعطى نتيجة أفضل فى تعلم اللغة أكثر من التعليم عن طريق القاعدة النحوية ٠ ولم يتعد الأمر فكرة التكرار ٠ غير أن هذه الفكرة وُضِعت بعد ذلك فى إطارها الأكاديمى عند دراستى للمدارس الوصفية الحديثة ، اذ ينطلق معظمها تقريبا من فكرة « النسق » أو «البناء » أو « العلامة » أو « النمط » أو «الشكل » وكلها بمعانى متقاربة ٠ فدى سوسير مثلا انطلق من فكرة « العلامة اللغوية» وهي تتسع عنده « لتشمل كل ما يمكن تمييزه كالجمل والعبارات والكلمات والمورفيمات » (١)٠ ويرى ادوارد ساپر أيضا أن أفضل وسيلة لدراسة اللغة تكون عن طريق دراسة التركيبات الشكلية للغة « وهي تقتضى دراسة الأنماط فى الصوت والكلمة والجملة » (٢) ٠ فكل سلوك ثقافى عنده هو سلوك ذو نماذج (٣) ٠ واللغة ظاهرة اجتماعية ، ومن ثم فهي سلوك ثقافى ذو نماذج أو أنماط . وأما كينيث

(١) د٠ عبده الراجحى ، النحو العربى والدرس الحديث ٣١

(٢) السابق ٣٥٠

(٣) د٠ تمام حسان اللغة بين المعيارية والوصفية ١٧٧

ل . پايك Kenneth L. Pike فقد انطلق هو الآخر من فكرة التاجميمية -tag memicليرى اللغة فى ضوء هذه الفكرة سلوكا نمطيا من خلال سياق نمطى ، حيث يفترض أن تمتد النمطية لتغطى كافة السلوك الإنسانى (٤) فاتفق بذلك مع ادوارد سابر فى أن كل سلوك ثقافى هو سلوك ذو نماذج أو أنماط ولقد انطلق بلومفيلد كذلك من فكرة « الشكل اللغوى »:

Lanjuistic form

فاذا انتقلنا إلى الفلسفة البنيوية التى تدين فى وجودها إلى عالم الاجتماع أوجست كونت وأبحاث اللغويين المحدثين خاصة دى سوسير وجاكوبسون وتروبتسكوى وغيرهم ، وجدنا أن فكرة « النمط » عند البنيويين الخالفين الذين بلوروا هذه الفلسفة فيما بعد قد احتلت المركز لديهم حيث أصبح « النمط » أكثر وضوحا، كما أوجدوا له مصطلحا خاصا هو « البنية » structure .

رفضت إذن المنهج العقلى للأقدمين فى دراسة العربية حين بينت* أن أفضل وسيلة لدراستها يكون عن طريق الأنماط الشكلية ، بأن نرجع كل نطق لنمط شكلى من الأنماط . أما النطق الذى لا ينتمى إلى نمطٍ ما يصبح نمطا قائما بذاته . لم ينته الأمر عند هذا الحد ؛ فقد كانت فكرة الأنماط تلح علىّ إلحاحا شديدا ، وكثيرا ما كنت استروح بها أثناء إعدادى لرسالة الدكتوراه ، وبمجرد ما انتهيت من مناقشة الرسالة زاد إلحاح الفكرة خاصة أن لها وجودا ذاتيا لدى من خلال تجربتى مع ابنتى ، بالإضافة إلى وجودها الأكاديمى ، ولسبب آخر ، وهو أنه بدون تحقيق هذه الفكرة يصبح ما توصلت إليه فى رسالتى للدكتوراه هو مجموعة من القضايا التى قد تكون صحيحة من الناحية النظرية ولكنها مازالت تفتقر إلى البرهان .وكان هذا الخاطر يؤرقنى ويلح علىّ. فلم أجد بدأ من التخلص من هذا الإلحاح الشديد سوى أن أقوم فعلا بدراسة العربية

---

(٤) Philip W Davis . Modern theories of Language p. 174.

* انظر د. جلال شمس الدين « التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين » ص ٢٦٥ .

طبقا لفكرة الأنماط الشكلية . وأعتقد أنها دراسة غير مسبوقة وهذا لا يعني أن القدماء قد جهلوا كل جوانبها ، بل كانت كثير من هذه الجوانب نصب أعينهم وهم يعالجون اللغة وكانوا على إدراك تام بها ، غير أن تصنيفهم كان يدور حول أنماط تربط في الأغلب الأعم بين الشكل والمعنى . أما الجديد في هذا البحث ، هو أنى سوف أغض البصر عن المعنى ، وأجعل التصنيف طبقا للشكل فقط دون المعنى . مستخدما المنهج الوصفي البنيوى الشكلي في التحليل .

فما هو المقصود بالمنهج الوصفي البنيوى الشكلي ؟

إذا تناول اللغوى ظاهرة لغوية أو قطعة من الكلام وقيد نفسه بأن يقتصر في تحليله لهذه الظاهرة أو هذا الكلام على الوصف الآنى فقط synchronic لما يسمعه دون النظر إلى علاقة هذا الكلام بتاريخه السابق ، أى دون أن يأخذ في الاعتبار أصل هذا الكلام ، مع عدم التعليل لهذه الظاهرة أو تلك ، فهذا هو المنهج الوصفي (٥) ويصبح اللغوى الملتزم بذلك وصفيا ؛ فإذا أضاف إلى المنهج الوصفي قيدا آخر غير الالتزام بالوصف الآنى لما يسمعه بعيدا عن التعليل ، وقسم الكلام إلى عناصر (أى إسم وفعل وحرف ...) وأوجد العلاقات بين هذه العناصر ، أى تعامل مع الكلام على أنه بناء مكون من وحدات صغرى تربطها علاقات بنائية ، فلقد أصبح اللغوى - بهذا - وصفيا بنيويا فإذا أضاف إلى منهجيه السابقين قيدا ثالثا وهو أن يستبعد المعنى عند تقسيمه للكلام إلى اسم وفعل وحرف ، أى يقتصر في تعريفه لأقسام الكلام على الشكل فقط ، فقد أصبح هذا اللغوى وصفيا بنيويا شكليا .

فالمنهج الوصفي البنيوى الشكلي إذن ، منهج يقسم الكلام إلى أقسام شكلية بعيدة عن المعنى ثم يوجد العلاقات بين هذه الأقسام دون النظر للأصل التاريخي لهذه الأقسام ودون التعليل لأى ظاهرة يراها في هذا الكلام .

ولكن ما هي العلاقة التي يحتمل أن تكون بين هذه المناهج الثلاثة ؟ أيمكن أن

---

(٥) انظر في المنهج الوصفي كتاب د. عبده الراجحي النحو العربي والدرس الحديث ص ٢٣ وما بعدها.

تكون هناك - مثلا - علاقة تطابق بينها جميعا ؟ أو على الأقل علاقة تداخل أو تقاطع بين أى زوجين منها ، أم أن العلاقة بينها جميعا هي الانفصال التام ؟

إننا لو سلمنا منذ البداية أن اللغة ظاهرة زمكانية spatio - temporal ، ومن ثم يجب دراستها دراسة وصفية وضعية ، للزم عن ذلك أننا لن نستطيع أن نقوم بالتحليل إلا لما نسمعه فقط والآن . فلو فرض أننا درسنا اللغة دراسة بنيوية فهل تشتمل البنيوية على المنهجين الوصفي والشكلي ؟

إن المنهج البنيوى يقتضى أن نقسم الكلام إلى أجزاء ثم نوجد العلاقة بين هذه الأجزاء .فطالما سلمنا سابقا بأن اللغة ظاهرة زمكانية ، فليس لنا إلا أن نصف ما أمامنا الآن من الأجزاء والعلاقات بينها دون تعليل لما نراه ، ودون أن نعزوه إلى أشكال سابقة.

وهنا يتحقق المنهج الوصفي وبما أن اللغة ظاهرة زمكانية أيضا، فإننا حين نصف هذه الأجزاء لا بد أن يكون وصفنا اياها خاليا من المعنى لأن المعنى ليس مما « يوضع » على مائدة البحث في زمان أو مكان ، فهو ليس مجموعة من الأصوات يمكن تسجيلها ودراستها ، إنما هو انطباعات نفسية داخل العقل لا يمكن النفاذ اليها ودراستها دراسة وضعية ، ولذلك يجب الاقتصار في الوصف على الشكل فقط . وهنا يتحقق المنهج الشكلي . أى أن المنهج البنيوى لدراسة اللغة يتضمن بالضرورة دراستها دراسة وصفية شكلية وذلك إذا ما سلمنا أن اللغة ظاهرة زمكانية وأننا سوف ندرسها دراسة وضعية ، ومعنى الدراسة الوضعية هو أننا لا ندرس إلا ما نستطيع أن نضعه أمامنا ونسمعه أو نراه، وأن العلاقة بين الكلام من جهة والنموذج النحوى - أى الدراسة - من جهة أخرى هي علاقة واحد بواحد دون زيادة منا ، أى بدون تأويل أو تقدير .

هذا ولقد أرخ الدكتور حلمي خليل في كتابه « العربية وعلم اللغة البنيوى » لبداية ظهور البنيوية في الدرس اللغوى للعربية في مصر . فلقد بدأ ذلك خافتا في كتاب للمستشرق الألمانى برجستراسر (١٩٢٩) وهو (التطور النحوى للغة العربية) حيث استخدم مصطلح « النظامية » ليفرق به بين المنهج المقارن والمنهج الوصفي غير

أن حديث برجستراسر لم يكن كافيا - كما يرى الدكتور حلمي خليل -للفت النظر إلى منهج جديد في دراسة اللغة . ولكن التمهيد لهذا المنهج جاء من عالم في الاجتماع هو الدكتور علي عبد الواحد وافي الذي نشر عام ١٩٤١ كتابي علم اللغة وفقه اللغة (٦) بعد ذلك بدأ كثير من الباحثين في الترجمة والتأليف في المنهج الوصفي ، خاصة أولئك الباحثين الذين أوفدتهم مصر إلى الخارج ، وبدأ في نفس الوقت يظهر المنهج البنيوي ، فهو الاتجاه - كما يرى الدكتور حلمي خليل - صاحب الدعوة إلى المنهج الوصفي وارتبط به . وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء الوصفيين لم يستخدم مصطلح (البنيوية) إلا أنهم بما قدموه من أبحاث ودراسات حول تحليل اللغة كانوا يتبنون النظرية البنيوية أو مناهج علم اللغة البنيوي . وقد مثل هذا الاتجاه العديد من الكتب والدراسات التي تناولت مستويات التحليل اللغوي : الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والدلالية ، أو اقتصرت على دراسة مستوى واحد من هذه المستويات مع بيان مناهج وطرق التحليل ومفاهيمه ومصطلحاته .

فإذا أردنا أن نرى مدى قرب هذه الكتب أو بعدها عن المنهج البنيوي الذي يقتصر على الوصف الشكلي ، فسوف نجد أن أقربها إلى هذا المنهج هي كتب الدراسات الصوتية ، سواء كانت فونيطيقية أو فونولوجية . فالصوت - على المستوى الفونيطيقي - يتكون من مجموعة من الملامح التمييزية التي تربط بينها علاقات عضوية ومكانية . وعلى المستوى الفونولوجي ، فإن الكلمة تتركب من مجموعة من الفونيمات التي تربط بينها علاقات فونولوجية كالإدغام أو تحريك أحد الساكنين أو انتقال الصوت المجهور إلى صوت مهموس .... بحيث تحتفظ كل لغة بخصائصها الفونولوجية على حدة . وهي جميعا أمور - كما هو واضح - بعيدة عن المعنى ولم يستخدم فيها إلا الوصف الشكلي . وعلى ذلك فالمنهج الذي استخدم في هذه الكتب هو المنهج البنيوي كما عرّفناه .

ومن أهم هذه الكتب - أي التي تناولت المستوى الصوتي أو المستوى

(٦) د. حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوي ص ١٤٠ - ١٤٢

الفونولوجي- كتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب (أصوات اللغة - ١٩٥٨) وهو أول مؤلف عربي يتناول بتفصيل دقيق معظم الجوانب التشريحية والأكوستيكية في دراسة الأصوات على نحو يمتاز بالدقة والوضوح . ومثل ذلك كتاب الدكتور كمال بشر (علم اللغة العام - الأصوات - ١٩٧١) (٧) . وكذا كتاب دراسة الصوت اللغوى ١٩٧٦ للدكتور أحمد مختار عمر (٨) .

أما الكتب التي عالجت كافة مستويات اللغة مستخدمة المنهج البنيوى ، فسوف نجد أن معظمها لم يستخدمه طبقا لتعريفنا له أى التحليل الآنى طبقا للشكل لا المعنى . فمن أهم هذه الكتب كتاب (دراسات نقدية للنحو العربى ١٩٥٧) للدكتور عبد الرحمن أيوب حيث أحل كما يرى د . حلمى خليل منهج مدرسة التحليل الشكلى school of formal analysis محل التحليل الجزئى والمنطقى للغة . وطالب اللغويين أن يكونوا وصافين للغة لا مفلسفين لها، ويمكن تلخيص الأسس التى يقام عليها هذا التحليل فيما يلى :

١- الوصفية مقابل التعليل الفلسفى والمنطقى .

٢- استبعاد المعنى فى تصنيف الوحدات اللغوية .

٣- الاعتماد على الشكل والوظيفة أساسا للتصنيف (٩) .

فإذا نظرنا إلى هذه الأسس ، وجدناها تتفق تماما مع التحليل البنيوى كما عرفناه، فيما عدا الإعتماد على « الوظيفة » إلى جانب الشكل عند التصنيف فإن (الوظيفة) ما هى إلا صورة من صور المعنى الذى راح يتسلل فى الخفاء إلى الدراسات البنيوية . أى أن هذا الكتاب لم يلتزم إلتزاما صارما بمقتضيات المنهج البنيوى الذى يقتضى أن يكون التحليل شكليا خالصا . وعلى أى حال فأنا لم أستطع الحصول على

(٧) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ١٩٨ - ١٩٩ .

(٨) انظر د. أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوى .

(٩) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ١٧٢

هذا الكتاب الذى ربما اشتمل على نحو شكلى .

ومن أهمها أيضا كتاب (مناهج البحث فى اللغة ١٩٥٧) للدكتور تمام حسان الذى انطلق فى تحليله البنيوى للغة من نظرية دى سوسير اللغوية ، وراح يدرس العلاقات بين الأبواب (أى الكلمات) على أساس شكلى (١٠) ، غير أننا نلمح أيضا استخدامه للمعنى فى بعض مباحثه حيث أسماه بالمعنى الوظيفى مثل الفاعلية والمفعولية والطلب والصيرورة والمطاوعة (١١) . مما يعنى عدم الإلتزام بالمنهج البنيوى من حيث أن الوصف لم يكن شكليا خالصا .

ومن الكتب التى عالجت كافة مستويات التحليل اللغوى مستخدمة المنهج البنيوى كتاب الدكتور محمود السعران (علم اللغة — مقدمة للقارىء العربى — ١٩٦٢) حيث يرى الدكتور حلمى خليل أن هذا الكتاب مازال صالحا لتقديم الأصول النظرية والتحليلية للبنيوية الوصفية رغم مضى زمن طويل على صدوره (١٢) . ومما يعطى أهمية أخرى لهذا الكتاب، أن الدكتور محمود السعران كان من أوائل الذين استعملوا فيه مصطلح « البنية » structure والبنيوية structuralism (١٣) .

حقا لا يمكن إنكار قيمة هذا الكتاب وما قدمه من تحاليل ومصطلحات وأسس بنيوية ، ولكنه مع ذلك اعتمد فى تحليلاته المورفولوجية والنظمية على (المعنى) أحيانا، بل على مفاهيم فلسفية أحيانا أخرى . فلقد تأثر الدكتور محمود السعران بأستاذه فيرث وبالعالم فندريه وبسائر العلماء الأوربيين تأثرا شديدا حتى أنه اطرح تعريف بلومفيلد للمورفيم قصدا — حيث أشار هو إلى ذلك (١٤) ، واختار تعريف فندريه له

---

(١٠) د . حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ٢٠٠ ، ٢٠٤ .

(١١) د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ١٧٣ .

(١٢) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ٢٠٦ — ٢٠٧ .

(١٣) المرجع السابق ٢٠٩

(١٤) د. محمود السعران علم اللغة مقدمة للقارىء ٢٢٦

«بأنه العلاقة أو العلاقات التي تنشأ بين المدركات أو المعاني » (١٥) . أى أنه لابد لتحديد المورفيم من تحديد المعاني أولا . ودراسة « المعنى » — في نظرنا — ليس من الدراسات الوصفية الشكلية البنيوية ؛ بالإضافة إلى أن الدكتور محمود السعران قد استخدم العديد من المصطلحات القائمة على المعنى مثل : (الحقيقة المدركة) — (حقيقة الشجرة) — (المدركات) — (المعاني) — (الإسناد) — (طريق الإثبات) — (طريق النفي) (الماهية) — (معاني الأشكال النحوية) (١٦) . وهي جميعا مصطلحات قائمة على المعنى لا الشكل مما يبعدها عن البنيوية كما عرّفناها .

وفي كتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) قدم الدكتور تمام حسان الإطار العام للمنهج الوصفي للبحث في اللغة الذى يتمثل في « الإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك . فإذا ما تعدى هذا النوع من الإجابة الى محاولة الإجابة عن لماذا تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد منهجا علميا . بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين » (١٧) . ولا شك أن ذلك من صميم المنهج الوصفي . غير أننا — في موضع آخر — نراه يربط بين الشكل والمعنى فيقرر أن الحركات على الأسماء لم تأت إلا لبيان دلالةٍ ما حيث يقول : « وإنما يدل كل اسم في الجملة بحركته الإعرابية على باب من أبواب النحو . والمبرر الوحيد لوجود حركة ما هي هذه الدلالة لا العمل كما يقول النحاة . وإن الدلالة على باب من أبواب النحو هي جزء مما اصطلحنا على تسميته بالمعنى الوظيفي لأية كلمة » (١٨) . ثم يقول بعد ذلك في موضع آخر :

---

(١٥) المرجع السابق ٢٣٤ .

(١٦) د. محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ ، ٢٣٤ — ٢٣٥ وانظر أيضا ص ٢٥٩ .

(١٧) د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٤ . وانظر أيضا د. حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ١٨٨ .

(١٨) د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٣ .

«المقصود من أية حركة إعرابية إذن هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص . وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة لأن العرف ارتضاها كذلك والشرط الوحيد في كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التي ترمز اليها » (١٩) وواضح من هذين النصين مدى ربط الدكتور تمام حسان بين الشكل والمعنى ، مما يخرج عن المنهج البنيوى طبقا لتعريفنا له حيث اشترطنا اطراح المعنى في التحليل والاقتصار على الشكل فقط

أما كتاب الدكتور تمام حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها ١٩٧٣) فواضح منذ البداية أنه يربط فيه بين الشكل والمعنى ، بل إن هذا الربط هو العمود الفقرى لهذا البحث كما يبدو لنا من عنوان الكتاب ومباحثه حتى قال الدكتور حلمى خليل عن استخدامه للمعنى : « إن المبدأ الذى ينطلق منه الدكتور تمام حسان فى قراءاته الجديدة للتراث اللغوى ، هو نفس المبدأ الذى صدر عنه هذا التراث ، وهو كما قال ابن جنى : الإبانة عن المعانى » (٢٠) . وعلى ذلك فإن هذا الكتاب خرج عن المنهج البنيوى كما حددناه لأنه اعتمد على المعنى إلى جانب الشكل فى تحليلاته ولم يعتمد على الشكل وحده .

نخلص من كل ذلك أن الكتب التى اطلعنا عليها لعلماء اللغة المصريين ، والتى عالجت مبحثى الأصوات الفونيطيقى والفونولوجى قد التزمت فعلا بالمنهج البنيوى كما حددناه ولم تلجأ للمعنى فى كافة تحليلاتها وإنما اعتمدت على الشكل فقط أما الكتب التى عالجت كافة المستويات اللغوية والتى تأثرت بعلم اللغة الحديث بما فى ذلك المنهج البنيوى فى تحليلاتها فإنها وإن تأثرت حقا بهذا المنهج فى كثير من مباحثها ، غير أنها استخدمت (المعنى) فى بعض المباحث الأخرى مما يبعدها بذلك عن المنهج البنيوى طبقا لتعريفنا له

---

(١٩) د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ٥٣

(٢٠) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ٢٢٣

وأيا كان الأمر فنحن لا نريد أن نغمط رواد البنيوية فضلهم ؛ فقد يفترض لغوى آخر أن اللغة ظاهرة عقلية كما فعل تشومسكى ، ثم يعرِّف المنهج البنيوى تعريفا آخر بحيث يستوعب (المعنى) فى تحليلاته . وعلى أى حال فنحن نتفق مع الدكتور حلمى خليل فى « أن دعاة الوصفية ممثلين فى الدكتور عبد الرحمن أيوب والدكتور تمام حسان ، والدكتور كمال بشر والدكتور محمود السعران ، قد استطاعوا بما كتبوه أو أذاعوه حول الوصفية زعزعة بعض الأفكار والأصول التى قام عليها التفكير اللغوى العربى التقليدى » (٢١) . ويمكننا أن نضيف إلى هؤلاء أيضا الدكتور مهدى المخزومى والدكتور أحمد مختار عمر .

وخلاصة القول إن أحدا فى العربية لم يقدم حتى الآن للعربية - فيما نعلم - نحوا شكليا خالصا - أى بنيويا - بعيدا عن المعنى وبعيدا عن نظرية العامل وبعيدا عن التعليل . وهذا ما سوف نحاوله فى هذا البحث إن شاء الله، أى وضع الأسس النظرية لتحليل اللغة العربية تحليلا بنيويا شكليا مستخدمين فكرة « البنية » أو « النمط الشكلى» فى التحليل ثم تطبيق هذه الأسس على كلام العرب . أى لا نكتفى بالتنظير فقط ، وانما نخرج إلى حيز التطبيق .

هذا ورغم أن تحليل الكلام تحليلا بنيويا شكليا ليس عملا شديد العسر ، لكنه بالنسبة للعربية بالذات تواجهه صعوبة أخرى غير صعوبة التحليل البنيوى ؛ اذ ليس من السهل أن نشرع فى هذا النوع من التحليل - على المستوى النحوى - دون أن نكون متأثرين بنظرية العامل وعلاقتها بالمعنى ، تلك النظرية التى ضربت بجذورها فى تكويننا الثقافى اللغوى إلى أعماق بعيدة جدا بلغت مدة تأثيرها اثنا عشر قرنا من الزمان بدون منافس ، بحيث يصبح من العسير جدا التخلص من كل آثارها . ولكن المحاولة - مع ذلك- باتت ضرورية على أى حال .

غير أننا نود أن نلفت إلى شىء هام ، وهو إننا وإن كنا سنقوم بتحليل الكلام

---

(٢١) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ٢١٧ .

العربى تحليلا بنيويا شكليا فلن يعنى هذا أن نحاة العربية القدماء لم يدركوا هذا التحليل ، بل لقد أدركوه جيدا وهو صلب من أصلاب منهجهم النحوى ؛ بل ربما كانت مباحثهم اللغوية فى أول أمرها - قبل الخليل وصحبه ، بل قبل أبى الأسود الدؤلى ، أى قبل الإسلام (٢٢) - مباحث بنيوية شكلية خالصة ، وهو ما يتفق مع طبيعة البحث اللغوى . أى يبدأ بنيويا ، فقسموا الكلام إلى عناصر ثم أوجدوا العلاقات بين هذه العناصر ، على نحو قريب من الذى سوف نراه فى هذا البحث ثم جاء بعد ذلك عبد الله ابن أبى اسحاق الحضرمى (- ١١٧) وتلامذته عيسى ابن عمر (- ١٤٩) وأبو عمرو بن العلاء (-١٥٤) ويونس بن حبيب (-١٨٢) واهتموا بالمعانى النحوية ، ثم اهتموا بعد ذلك - فى المرحلة الأخيرة أى مرحلة الخليل (- ١٧٥) وسيبويه (-١٨٠) والكسائى (-١٨٩) والفراء (- ٢٠٧) بالتعليل للظواهر اللغوية .

وبطبيعة الحال ، ليس هناك ما يمنع من الاستفادة بالتراث لدى النحاة الأوائل - كما أشار بذلك الدكتور شوقى ضيف - خاصة ذلك التراث ذا الطبيعة الوصفية أو البنيوية . أما الجديد هنا فهو وضع الأسس اللازمة لذلك التحليل والكشف عن خصائص النمط اللغوى حتى نستخدم هذه الخصائص بعد ذلك فى التحليل الأنماطى .

ولكن ما هو الكلام العربى الذى سوف نطبق عليه فكرة الأنماط الشكلية ، وكيف نجمع هذا الكلام وما هى شروطه ؟

الحقيقة أنه سؤال صعب ، والإجابة عليه عسيرة ، فليس لدينا كلام مسموع مسجل ، وإنما لدينا كلام مكتوب . لذلك فإن هذا البحث سوف يعالج الكلام المكتوب الذى انتقل الينا بدلا من الكلام المنطوق الذى هو الأصل فى الأبحاث

---

(٢٢) أعتقد أنه كانت هناك مباحث بدائية فى النحو العربى قبل الإسلام ، وان مركز هذه المباحث كان فى الحيرة وقد كانت مركزا من مراكز الثقافة اليونانية والسريانية رغم أنها مملكة عربية .

اللغوية، وسوف نجمع هذا الكلام - معظمه - من كتابين للنحو الحديث حتى يكون أكثر قربا للاستعمال في هذا العصر وهما كتاب القواعد الأساسية للأستاذ يوسف الحمادى والأستاذ محمد محمد الشناوى والأستاذ محمد شفيق عطا ، وكتاب التطبيقات النحوية للدكتور عبده الراجحي . ومع ذلك فلن نتجاهل ظروف النطق من تنغيم أو سكوت أو نبر كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ولسوف نجد أن كثيرا من النطوق لن يمكن تحليلها في غياب هذه الظواهر . أى أننا سوف نحاول أن نحول الكلام المكتوب إلى كلام منطوق حتى يمكن تحليله أنماطيا .

ويلاحظ أننا لم نلجأ إلى المطولات في جمع الشواهد لأسباب عديدة أهمها الرغبة في تركيز الفكرة والبعد عن التمارين العقلية والرغبة في التقعيد للهجة واحدة ، وهو ما تتميز به الكتب الحديثة خاصة هذين الكتابين . ولا بد أن أشير إلى أن بعض النطوق كانت من إنشائى ، وهو ما يخالف صراحة قواعد المنهج الوصفي الذى يقرر أن يكون التقعيد والتحليل للكلام المسموع أو المسجل . ولكنى - وقد أبحت لنفسى أن أكون راوية لنفسى - قد فعلت ذلك سدا للنقص الحاد في المسجل من الكلام . وحين فعلت ذلك - لم أخرج عن القواعد الموجودة في الكتابين اللذين أشرت إليهما .

أما عن مستوى التحليل ، فلسوف يقتصر على النثر فقط ، وعلى لهجة واحدة فقط هى تلك التى تناهت الينا في الكتابين المذكورين حتى لا تتداخل المستويات اللغوية في التحليل . فلقد كان هذا التداخل من ضمن ما أخذ على النحو التقليدى حيث كانوا يقعدون للنثر إلى جانب الشعر والقرآن . ومن المعروف أن لكل مستوى لغوى نُظُمُه وأنساقه . (٢٣) بالاضافة الى أن منهجا مثل منهج التحليل الشكلى للغة لن يكون صالحا في حد ذاته لتطبيقه على القرآن أو الشعر .

فنحن فى النثر مثلا نستطيع أن نقرر وجود سكتات قصار أو طوال بين الكلمات ، ووجود تنغيمات معينة على كلمات بالذات ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل

---

(٢٣) انظر في قضية تداخل المستويات اللغوية د. جلال شمس الدين: التحليل اللغوى عند الكوفيين :

ذلك في القرآن أوالشعر ، لأن لكل منهما نظامه في الوصل والوقف والتلاوة . ونحن في النثر نستطيع أن نقرر وجود بعض الكلمات التي يمكن حذفها أوإضافتها لأى سلسلة كلامية ، أو نقرر امكان تغيير ترتيب الكلمات في هذه السلسلة أو تلك كما سوف يرى القارىء في الفصول التالية ، ولكننا بالتأكيد لانستطيع أن نفعل ذلك في القرآن أو الشعر . لكل ما سبق سوف تقتصر تحليلاتنا النحوية على النثر فقط .

أما عن منهج البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولنا الظواهر اللغوية بالدرس والتحليل وايجاد العلاقات بين عناصرها المعرّفة تعريفا شكليا .

أما بعد ؛ فهذا البحث يتكون من ثلاثة أجزاء ؛ الجزء الأول خاص بالنظرية اللغوية لفكرة الأنماط الشكلية ، أما الجزئين الثاني والثالث فقد خصصناهما للتطبيق العملي على ما جاء في الجزء الأول .

فبالنسبة للجزء الأول الذى تخصص لشرح النظرية اللغوية التي أقيم التحليل على أساسها فقد اشتمل على الفصول الآتية :

الفصل الأول : يتناول فكرة الأنماط منظورا اليها من خلال المبدأ العام للتصنيف ، كما يتناول مشكلة المعنى ثم تصور كيفية حدوث الكلام ، وأخيرا منهج دراسة الأنماط الشكلية .

الفصل الثاني : ويتناول مورفيمات العربية وتقسيمها الى مورفيمات مشتقة وأخرى جامدة ، كما تناول الفصائل النحوية على أنها علامات تدل على علاقات بنائية بين المورفيمات ، ثم تناول بعد ذلك العلامات الإعرابية وهي لدينا في هذا البحث لا علاقة لها بالمعنى ، وإنما هي علامات على أوضاع ، ثم تناول أخيرا الظواهر المصاحبة من نبر وتنغيم ومفاصل ... وبين دور هذه الظواهر من الناحية البنائية .

الفصل الثالث : ويدور حول عناصر النمط الشكلي فبدأنا بوضع المعايير اللازمة لتقسيم الكلام إلى أقسام وارتضينا تسميات القدماء وإن فصلنا بين كثير من الأقسام التي كانت متداخلة ، فجعلنا الاسم مثلا مستقلا عن الضمير والموصول والإشاري بل

جعلنا كل أولئك قسما مستقلا بذاته .

الفصل الرابع : وقد تناول العلاقات التي يحتمل تواجدها بين عناصر النمط مثل الرتبة والتضام والاستلزام والتطابق النحوى والاستبدال ... الخ . وكل ذلك يقع فى قسمين رئيسيين هما : العلاقات السنتاجمية ، والعلاقات الاستبدالية

الفصل الخامس : تناول خصائص النمط الشكلى مثل الترابط والتشابك بين عناصره ، والبساطة والتركيب ، وتعرضه للخلو من المعنى ، وأنه نسق مغلق ، وقابلية النمط المزدوج لانعكاس موضعى عنصريه ... وغير ذلك من الخصائص

الفصل السادس : وقد تخصص لدراسة الكيفية التي تنمو الأنماط بها ، والحدود التي تحدد بداية النمط ونهايته ، كما بين أن الكلام ينمو عن طريقين اثنين هما الترابط والتشابك .

وبإنتهاء هذا الفصل ، نكون قد انتهينا من الجزء الأول من هذا الكتاب .

ولا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر لله تعالى .

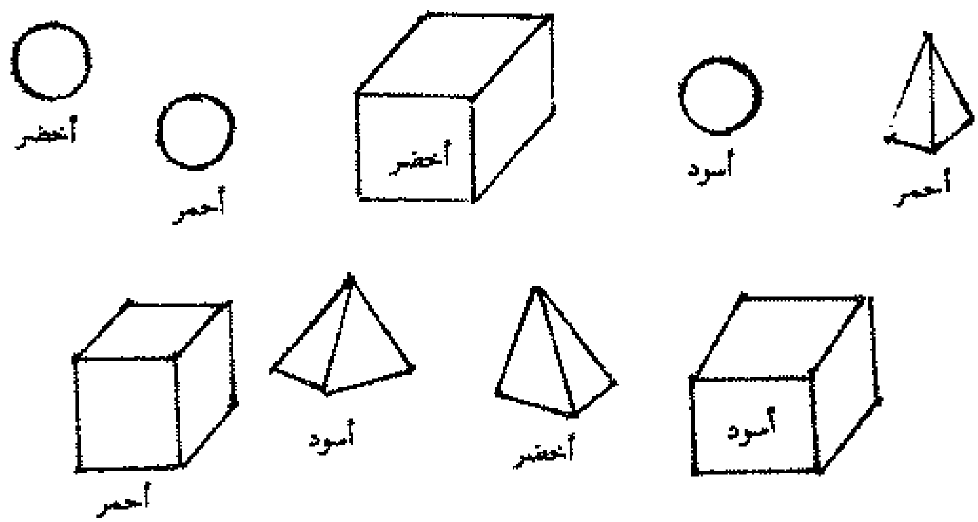
جلال شمس الدين

الإسكندرية فى يونيه ١٩٩٥

الفصل الأول
التصنيف وفكرة الأنماط

أ - فكرة التصنيف بين الشكل والمعنى :

إن إحدى الخطوات الهامة التي يخطوها الباحث في بحثه هي التصنيف ، فلا يوجد علم بلا تصنيف سواء كان من العلوم العقلية أو التجريبية غير أننا نود أن نلفت إلى نقطة هامة ، وهي أن التصنيف لابد ن يبدأ باعتبار ما ، أى أنه لا يمكن أن يتم إلا بوضع افتراض ما موضع الاعتبار ثم البدء بهذا الفرض معيارا للتصنيف .

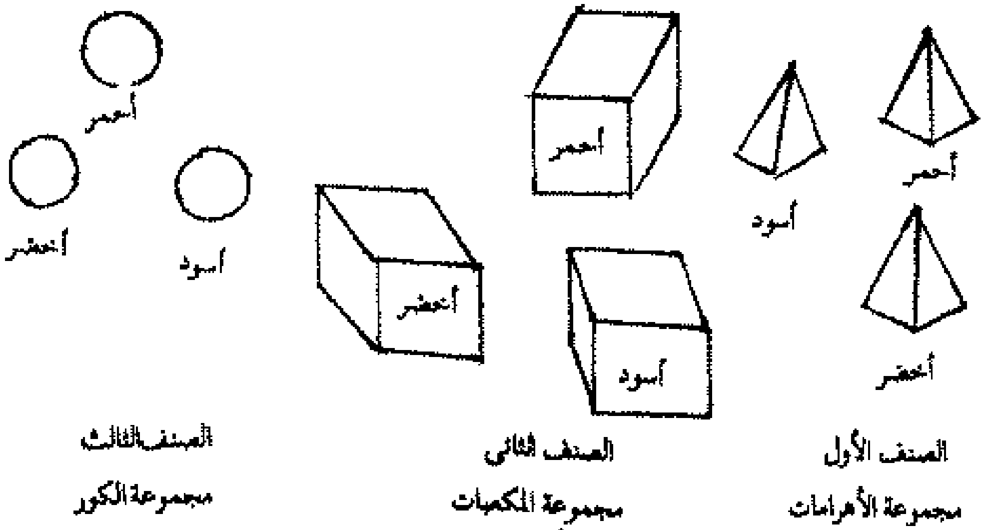


مجموعة من الأجسام المختلفة الشكل واللون

هب أن لدينا الأجسام المبينة في الصورة ، وهي مجموعة من المكعبات والأهرامات والكور ذات الألوان المختلفة وهب أنه طُلب منا تصنيفها ، فما هوالسبيل إلى تصنيفها ؟

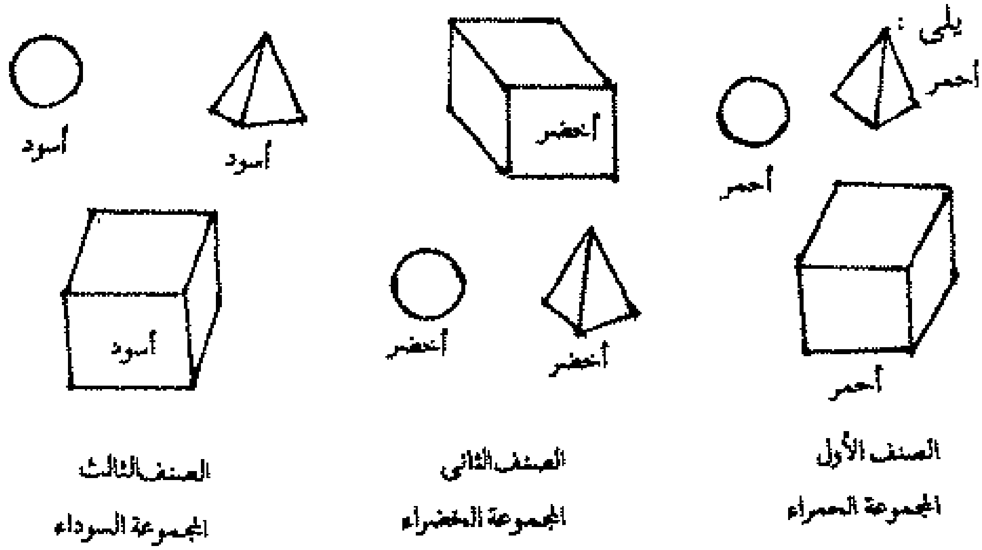
هناك احتمالان ظاهران للتصنيف هما

أولا : أن يتم تصنيفها طبقا للشكل دون اعتبار لألوانها ، فنجمع الأجسام الهرمية الشكل معا ، والأجسام المكعبة الشكل معا ثم الأجسام الكروية معا كما يلى :



تصنيف الأجسام طبقا لشكلها

ثانيا : أن تُصَنَّفَ طبقا للون فتُجمع الأجسام ذات اللون الأحمر معا ، والأجسام ذات اللون الأخضر معا ، والأجسام ذات اللون الأسود معا دون اعتبار لأشكالها . كما يلى :



تصنيف الأجسام طبقا للونها

هذان هما التصنيفان المحتملان لو أخذ الشكل فقط أو اللون فقط في الاعتبار . وغني عن البيان أنه لو أخذت المادة المصنوع منها هذه الجسوم في الاعتبار كأن يكون بعضها مصنوعا من الخشب ، وبعضها من الألومنيوم ، والآخر من النحاس نشأ تصنيف ثالث ... وهكذا . والذي نود أن نلفت إليه هو أن تصنيفا ما من هذه التصنيفات ليس أفضل من غيره ، فكلها تقف على قدم المساواة من الوجهة التصنيفية البحت .

فإذا انتقلنا إلى حقل اللغة ، وجدنا أن لدينا اعتبارين اثنين ظاهرين للتصنيف هما: التصنيف بالنسبة للمعنى ، والتصنيف بالنسبة للشكل .

١ – التصنيف بالنسبة للمعنى :

وينقسم إلى :

– المعاني النحوية الخاصة مثل باب الفاعل ، وباب المفعول ، وباب المبتدأ والخبر ، وباب التمييز ، وباب المنادى ... الخ .

– المعاني النحوية العامة وهي الجمل الإنشائية والجمل الخبرية .

– الأساليب النحوية مثل أسلوب الشرط وأسلوب الاستفهام وأسلوب النفي وأسلوب المدح والذم وأسلوب التعجب وأسلوب الاختصاص ... وهكذا .

٢ – التصنيف بالنسبة للشكل :

وهو أن يهتم اللغوي بالشكل فقط أي الأصوات ، فيصنف وحداته اللغوية سواء كانت على مستوى الفونيم أو مستوى الكلمة أو مستوى العبارة ، مراعيا الشكل فقط . أي مراعيا ما تتركب منه هذه الوحدات من وحدات صوتية أصغر منها . والعلاقات التي تنشأ بين هذه الوحدات الصغرى ؛ فالفونيم يتركب من مجموعة من الخصائص المميزة distinctive features مثل الإنفجار والجهر والاحتكاك ، والتفخيم والترقيق ... وهكذا ، وكل خصيصة من هذه الخصائص تجتمع مع غيرها بشروط ، «

والكلمة تتركب من مجموعة من الفونيمات أو المقاطع أو المورفيمات بشروط معينة في كل لغة على حدة ، والعبارة تتركب من كلمات بشروط معينة كذلك . وعلى اللغوى أن يوجد هذه الشروط بعد أن يصنف وحداته مع ايجاد العلاقات بين هذه الوحدات الأصغر . وهذا هو التحليل الشكلي الذى يختص به علم النحو (١) ، وهو التحليل السائد في المدارس الوصفية الحديثة خاصة مدرسة بلومفيلد وتلامذته . وسوف نهتم في هذا البحث بالتحليل على المستوى النظمى أساسا ، مع الاستفادة بالتحليلات الفونولوجية والمرفولوجية لخدمة المستوى النظمى . وسوف نرى في هذا النوع من الدراسة الشكلية أننا لسنا مضطرين لاستخدام الفروض والتعليلات كفكرة « التعويض » أو التعليل باستخدام فكرة العامل والمعمول وغير ذلك (٢) . وهى جميعا نظريات توجد عادة حينما نرغب في الربط بين الشكل والمعنى . يقول بلومفيلد بعد أن وسع معنى الفونيطيقا : « إن دراسة لغة ما ، يمكن أن تجرى بدون استخدام للفروض وذلك فقط عندما لا نلتفت لمعنى ما يقال .وهذا الطور من الدرس يعرف بالفونيطيقا » (٣) .

وعلى أى حال فإن النحو الشكلي يهتم من الناحيتين النظرية والمنهجية – كما يرى روبنز – « بالأشكال Forms القابلة للملاحظة ، والوظائف البنائية ، والعلاقات المتشابكة بين مكونات الجمل والامتدادات النطقية Stretches of

---

(١) سوف نستخدم كلمة (نحو) ترجمة لكلمة grammar الانجليزية التى تعنى فى الأغلب الأعم فى علم اللغة الحديث قواعد الفونولوجيا إلى جانب المورفولوجيا والنظم Syntax دون الفوناتيك والدلالة .

(٢) انظر في ذلك د. جلال شمس الدين : التحليل اللغوى عند الكوفيين . ص ٩٧ وما بعدها ، ص ٢٢٥ وما بعدها .

(٣) Bloomfield , Language p. 75.

يتبغى الالتفات إلى أن بلومفيلد لا يستخدم الفونيطيقا بمعناها المعروف اليوم ، بل إنها تشمل عنده كافة مستويات الدرس اللغوى فيما عدا الدلالة .

speech ، (٤)

هذا ورغم أننا سوف نتخذ من وحدة الشكل - أى التشابه الشكلى - معياراً للتصنيف ، فقد نستخدم بعض المصطلحات القائمة على المعنى مثل التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والاسم والفعل .... إلخ. وهى جميعا معانى تصريفية أو تقسيمية وليست معانى نحوية كالفاعل والمفعول والمنادى ... إلخ. على أنه يشترط لاستخدام هذه المصطلحات أن يكون فى الإمكان وصف مسمياتها وصفا شكليا دون اعتماد على أى معنى .

ب - التصنيف عند علماء العربية القدماء :

لقد قلنا سابقا إن النحو العربى القديم اهتم بالشكل إلى جانب المعنى ؛ أما الدليل على ذلك أننا سوف نجد فيه كثيرا جدا من الأوصاف التى تعتمد على الشكل إلى جانب تلك التى تعتمد على المعنى ، غير أنه جعل المعنى أساسا للتصنيف ، أما الشكل فهو فرع على المعنى ؛ فهذا باب المسند والمسند إليه ، وهذا باب اللفظ للمعانى ، وهذا باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول .. إلخ ، وكلها أو معظمها تدور حول المعانى . وحتى دخول كان أو إحدى أخواتها على الجملة الخبرية، فبالرغم من أن الذى يحدث هو تغيرات شكلية ، ولكنهم - مع ذلك - يرون أن الجملة قد تغير معناها أيضا فأصبحت محتملة لمعنى الزمن .

أما عن عدم اغفالهم الشكل ، فإن المبتدأ اسم مرفوع يقع فى أول الجملة غالبا ، والخبر إذا كان مفردا يأتى مرفوعا بعد المبتدأ عادة ، واسم كان مرفوع وخبرها منصوب إذا كان مفردا . ولا يتغير موضع المبتدأ بالنسبة للخبر إلا بشروط والفاعل مرفوع ورتبته بعد الفعل ولا يتقدم إلا بشروط ، والحال منصوب وله رتبته كذلك .... وكل ذلك من أسباب الشكل ، « فالابتداء » أن يقع الاسم فى أول الكلام ، وهذا وضع شكلى،

(٤) Robins, General Linguistics , p. 173

و« الرفع » طريقة مخصوصة في النطق يمكن ملاحظتها ووصفها وهذا أيضا من الشكل ، وواضح أن الرتبة من الشكل أيضا ... وهكذا .

والحق يقال إن « الشكل » كان نصب أعينهم دائما إلى جانب المعنى ، بل لقد غالوا في الشكل أحيانا حتى أنهم قدّروا كثيرا في المبنيات فجعلوها في محل رفع أو نصب أو جر ، وازدادوا غلوا في الشكلية فقدروا الجمل . وكل هذا اهتمام منهم بالشكل إلى جانب المعنى . غير أنهم مزجوا بين الاثنين في تحليلاتهم . ويبدوا أن نفس القضية موجودة في نحو لغات أخرى كثيرة حتى أن روبنز صرح بأن النحو التقليدي دون قصد منه قد اعتمد على تحليلات شكلية (٥) .

فمن الذين اهتموا اهتماما شديدا بالمعنى — كما اهتموا بالشكل أيضا وإن كان بدرجة أقل كثيرا — ابن هشام الذي يقول في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف : « وهي اسم وفعل وحرف ، وأقول الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لاغير أجمع على ذلك من يعتد بقوله . قالوا : ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة : ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات ، فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف وأن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف وإن دلت على معنى في نفسها : فإن دلت على زمان محصل فهي الفعل ، وإلا فهي الاسم » (٦) . وكل ذلك قائم كما ترى على المعنى وهو تقسيم اطمأن إليه النحاة بعد أن انحدر إليهم من أرسطو (٧) . ثم يعود ابن هشام بعد ذلك فيعرف الاسم مستخدما معيار التضام وهو معيار شكلي : « فالاسم ما يقبل (ألْ) أو النداء ، أو . . . . » (٨) .

أما ابن مالك فإنه ينحو نحوا شكليا ،يقتصر عليه في تقسيمه للكلام حيث يقول

---

(٥) Ibid , p. 176.

(٦) ابن هشام ، شذور الذهب ص ١٣ — ١٤ .

(٧) انظر د. عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ص ٩١ وما بعدها

(٨) ابن هشام — شذور الذهب ص ١٥

في تحديد الاسم مبتعدا عن فكرتي الحدث والذات المعتمدتين على المعنى :

بالجرِّ والتنوينِ والندا وألْ .

ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصلْ (٩)

وفي تحديد الفعل يقول :

(بتا) فَعَلْتَ وأتَتْ و (يا) افعلي

و(نون) اقبلَنَّ فعلٌ ينجلي (١٠)

وفي تحديد الحرف يقول :

سواهما الحرف (كهلْ) و (في) و (لمْ)

فعلٌ مضارعٌ يلي لمْ كيشمْ (١١)

و للتمييز بين الماضي والأمر والمضارع يستخدم ابن هشام المعيارين المعنوي تارة والشكلي تارة أخرى ، فيعرف الفعل الماضي تعريفا شكليا حيث يقول : « والفعل إمّا ماضٍ ، وهو ما يقبل تاءالتأنيث الساكنة كقامتْ وقعدَتْ ومنه نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ» (١٢) . ولكنه حين يُعرِّف الأمر يستخدم معيارا معنويا ثم شكليا فيقول عن فعل الأمر: « وهو ما دل على الطلب مع قبول ياءالمخاطبة كقومي ومنه هاتِ وتعالَ » (١٣) . أما عند تعريفه للمضارع فإنه يستخدم معيارا شكليا فقط حيث يقول : « وهو ما يقبل (لم) كَلَمْ يَقُمْ ، وافتتاحه بحرف من نأيت ، مضموم إن كان الماضي رباعيا كأُدحرِجُ وأُجيبُ ومفتوح في غيره كأَضربُ واستخرجُ » (١٤)

---

(٩) ابن مالك : الألفية ص ٦

(١٠) السابق ص ٨ .

(١١) السابق ص ٩ .

(١٢) ابن هشام : شذور الذهب ص ٢٠ .

(١٣) السابق ص ٢٠

(١٤) السابق ص ٢٠

أما ابن مالك فإنه يقتصر على المعيار الشكلي فقط حيث يقول في التمييز بين المضارع والماضي والأمر :

سواهما الحرفُ (كهل) و (في) و (لم)
فعلٌ مضارعٌ يلي (لم) ك (يشمْ) (١٥)

وماضيَ الأفعالِ بِ (التا) مِزْ وسِمْ
بالنونِ فعلَ الأمرِ إنْ أمرٌ فُهِم (١٦)

والأمر إن لم يكُ للنون محل
فيه هو اسمٌ نحو صهْ وحيهلْ (١٧)

وكل ما سبق هو استخدام للشكل .

وفي تعريف النكرة والمعرفة يستخدم ابن هشام معيارا شكليا في تعريف النكرة أولا حيث يقول : « الاسم نكرة وهو ما يقبل ربَّ » (١٨) ، أما في المعارف فيستخدم معيارا معنويا حيث يعرف الضمير بأنه « مادل على متكلم نحو : أنا ونحن . أو مخاطبٍ نحو : أنت وأنتما .أو غائبٍ نحو هو وهما » (١٩) ، أما العلم فهو « شخصيّ إن عيَّن مسماه مطلقا كزيد ، وجنسيٌّ إن دلَّ بذاته على ذي الماهية تارة ، و على الحاضر أخرى كأسامة » (٢٠) . والموصول « هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد و تخلُّفه » (٢١) . ومعروف أن

---

(١٥) ابن مالك : الألفية ص ٩ .

(١٦) السابق ص (٩) .

(١٧) السابق ص (١٠) .

(١٨) ابن هشام : شذور الذهب ص ١٣١ .

(١٩) السابق ص ١٣٤ .

(٢٠) السابق ١٣٨ .

(٢١) السابق ١٤١ .

الافتقار لا يتوصل إليه إلا بالمعنى .

أما ابن مالك فإنه يقتصر على المعيار الشكلي فقط فيقول عن النكرة والمعرفة :

نكرةٌ قابلُ ألْ مؤثِّــــــرا

أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرا (٢٢)

وغيرُه معرفة كهُــــــم وذى

وهندَ وابنى والغلامِ والذى (٢٣)

وكل ما سبق هى معايير شكلية .

أما عن تعريف المبتدأ فيستخدم ابن هشام الشكل والمعنى معا فيقول : « المبتدأ ، وهو المجرد عن العوامل اللفظية ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمكتفىً به » (٢٤) .أما ابن مالك فيقتصر على الشكل فقط حيث يورد لنا نمطا مجسدا لكل من المبتدأ والخبر فيقول :

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خبــــــرْ

إن قلت زيدٌ عاذرٌ من اعتذر (٢٥)

وفى التمييز بين اللازم والمتعدى ، يحدد ابن هشام علامات الفعل اللازم وهى : أن يدل على حدوث ذات كقولك : حدث أمرٌ ، وعرض سفرٌ ، أن يدل على حدوث صفة حسية نحو : طال الليلُ وقصر النهارُ ونَخلَّقَ الثوب ، أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح بشر (٢٦) . وهذه العلامات الثلاث قائمة على المعنى . ولكنه

---

(٢٢) ابن مالك : الألفية ٣١ .

(٢٣) السابق ٣٢ .

(٢٤) ابن هشام : شذور الذهب ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢٥) ابن مالك : الألفية ٦٩ .

(٢٦) ابن هشام : شذور الذهب ٣٥٥

في العلامات الأخرى يستخدم معايير شكلية فيقرر أن يكون الفعلُ اللازم علــى وزن (فَعُلَ) كظرُف وشرُفَ وكرُمَ أو يكون على وزن (انفعل) نحو انكسر وانصرف ، أو على وزن (فَعَلَ) أو (فَعِل) اللذين وصفهما على (فَعِيل) كذلَّ فهو ذليلٌ - وسمن فهو سمين . فإذا جئنا لابن مالك وجدناه تأرجح هو الآخر بين الشكل والمعنى مثل ابن هشام حيث يستخدم الشكل تارة والمعنى تارة أخرى إذ يقول مستخدما الشكل :

علامةُ الفعلِ المُعدّى أن تصلْ

ها غيرِ مَصْدرٍ به نحو عَمِلْ (٢٧)

فالمتعدى يمكن أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي الهاء العائدة على المفعول به مثل نحو : الباب أغلقته ، (٢٨) .

ثم يلجأ ابن مالك بعد ذلك إلى المعنى فيقول :

ولازم غير المعدّى وحُتِــــمْ

لزومُ أفعالِ السجايا كنهِمْ (٢٩)

فالأفعال التى لها معنى السجايا تكون لازمة . أى لابد من الاعتماد على المعنى .

وفى البيتين التاليين يلجأ إلى الشكل فى الشطر الأول والمعنى فى الشطر الثانى :

كذا افعللَ والمضاهى اقعنسسا

وما اقتَضَى نظافةً أو دنسا (٢٩)

---

(٢٧) ابن مالك الألفية : ٢٠٥ .

(٢٨) نبه ابن عقيل فى هذا الموضع بأن هناك (هاء) أخرى تعود على المصدر ، ولكنها لا تصلح لتمييز المتعدى لأنها تتصل بالمتعدى مثل : الضربَ ضربتُه ، كما تتصــل باللازم مثل « القيامَ قمتُــه (المرجع السابق-الشرح ص ٢٠٥) .

(٢٩) ابن مالك : الألفية ٢٠٦ .

أو عرضاً أو طاوع المُعَـــدّى

لواحدٍ كمدّه فامتدّا (٢٩)

وهكذا نرى أن ابن مالك وابن هشام - وهما من النحاة القدماء - قد تأرجحا بين الشكل والمعنى عند تقسيمهما للكلام . غير أن ابن هشام قد مال إلى المعنى أما ابن مالك فقد مال إلى الشكل فيما أوردناه من شواهد .

ومن الجدير بالذكر أن هناك مدرسة أوربية حديثة سلكت نفس سلوك نحاة العربية القدماء ، فاهتمت في تحليلاتها بالشكل إلى جانب المعنى ، وهي مدرسة التحليل التاجميمي Tagmemic analysis التي يرأسها كينيث ل . بايك . فلقد استخدم بايك المصطلحات غير الشكلية التي ترجع إلى المعاني النحوية مثل المبتدأ أو الفاعل Subject والخبر أو المحمول Predicate ، والهدف أو المفعول Goal، كما استخدم أيضا المصطلحات الشكلية التي ترجع إلى تقسيم الكلام إلى أقسام شكلية ومعنويةفي آن واحد فاستخدم مصطلح الاسم Noun، والفعل المتعدى Transitive verbe ، الفعل اللازم Intransitive verbe والضمير Pro-noun والإسم المعرفة Proper noun ... إلخ ، وكافة هذه المصطلحات موجودة في النحو الأوربى القديم ، ولكنه أضاف إليها مصطلحات أخرى من علم اللغة الحديث مثل التنغيم Intonation بالإضافة إلى مضطلحاته هو . وكان يستخدم الشكل إلى جانب المعنى في تحليلاته ، فيقول في تحليله جملة مثل :

- He Loves Jill

- He: ضمير مبتدأ (أو فاعل).

- Loves : خبر (أو محمول) وهو فعل متعدى.

- Jill : مفعول (أو هدف) وهو اسم .

وهو تحليل - كما ترى - شبيه جدا بالتحليلات في العربية ، ولا ينقصه إلا أن يضيف اعراب الكلمات من رفع أو نصب أو جر لولا عدم وجودها في الإنجليزية .

ومع ذلك فنحن لا نرحب بمثل هذه التحليلات التى تجمع بين الشكل والمعنى ، فإما أن يكون التحليل معنويا صرفا أو شكليا صرفا . أما المزج بين الشكل والمعنى فإنه يؤدى إلى كثير من التعمل والتصنع لأنه يفترض مسبقا إطراد العلاقة بين الشكل والمعنى وهو ما يُفتقد فى كثير من الأحيان ، فلا يجد النحوى بدا من التأويل وفرض الفروض ووضع النظريات حتى يحفظ لتحليلاته تماسكها وهو ما حدث فى النحو العربى القديم.

جـ - مشكلة المعنى :

من الأسس التى يقوم النحو العربى عليها ، أن هناك علاقة بين الشكل والمعنى وأن هذه العلاقة مطردة . فالفاعل مرفوع دائما ، والمفعول به منصوب ..... وهكذا . غير أن بعض أهل اللغة لاحظ عدم إطراد هذه العلاقة ، فيرد عليهم ابن جنى فى باب خصصه لذلك أسماه « باب فى الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو فى نفسه عن احكام العلة » حيث يقول :

« اعلم أن هذا الموضع هو الذى يتعسف بأكثر من ترى وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال . وهذا كقولهم : يقول النحويون إنّ الفاعل رفعٌ والمفعول به نصبٌ ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول : ضُرِب زيدٌ فترفعه وإن كان مفعولا به ، وتقول : إن زيدا قام ، فتنصبه وإن كان فاعلاً ، وتقول : عجبت من قيامِ زيدٍ ، فتجره وإن كان فاعلا ، وتقول أيضاً : قد قال الله عز وجل [البقرة] :

﴿ ومن حيثُ خرجتَ - ١٤٩ ﴾ فرفع (حيثُ) وإن كان بعد حرف الخفض ، ومثله عندهم في الشناعة قوله - عز وجل [الروم] ﴿ لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ - ٤ ﴾ وما يجرى هذا المجرى .

ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه ، ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو . ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال وكذلك القول على المفعول ، إنما ينصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل ، فجاء هو فضلةً، وكذلك لو عرف أن الضمة في نحو (حيث وقبلُ) ليست إعرابا وإنما هي بناء » (٣٠)

والحقيقة أن ابن جنى لم يستطع أن يرفع التناقض ، إذ أن فكرة الإسناد موجودة في الحالة الثانية أيضا ، أى من قولنا : عجبت من قيامِ زيدٍ . فالقيام - وهو فعل في معنى مسند لزيد - فكان يجب رفع (زيدٍ) على هذا الأساس ، ولا يهم أن يكون لفظه مصدرا في اللفظ طالما أنه في معنى الفعل . ولكن الذى يفرق - في حقيقة

---

(٣٠) [illegible]

الأمر - بين (القيام) كمصدر وبين الفعل إنما هو الشكل لا المعنى فهناك بالتأكيد فرق في الشكل بين قولنا :

عجبتُ أنْ قامَ زيدٌ ، وبين قولنا : عجبت من قيامِ زيدٍ ، طالما أن هناك خلافا في الشكل بين السلسلتين الصوتيتين :

(أن قامَ) و (مِنْ قيامِ)

فالسلسلة الأولى يأتي الإسم مرفوعا بعدها :

(أنْ قامَ) + زيدٌ

والسلسلة الثانية يأتي الإسم مجرورا بعدها :

(من قيامِ) + زيدٍ

ولا محل هنا للمعنى ولا لفكرة العامل والمعمول .

ولقد تناول عبد القاهر الجرجاني هذه المشكلة من زاوية أخرى ألا وهي : لمن السيادة : للشكل أم للمعنى ؟ ولقد جعلها للمعنى ، فهو المتصرف في نَظْم الألفاظ وطريقة تواليها بعضها بعد بعض . يقول عبد القاهر : « ومما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة. وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق وليس نظمها بمقتضى عن معنى ، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه . فلو أن واضع اللغة كان قد قال (رَبَضَ) مكان (ضَرَبَ) لما كان في ذلك ما يؤدى إلى فساد . وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي نظمها آثار المعاني ، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس . فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذى معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق » (٣١)

---

(٣١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ٩٨ .

والحقيقة أن الحروف (أى الفونيمات) لا تتآلف مع بعضها كيفما اتفق حسبما يصور لنا عبد القاهر الجرجانى ، حقا أستطيع أن أقول (رَبَضَ) بدلا من (ضرب) ، ولكن مازال هناك نظام يحكم توالى هذه الحروف (الفونيمات) وهو ما يسمى بفونولوجيا اللغة. وحتى بعد أن نستبعد الحروف (الفونيمات) التى لا تتآلف مع بعضها فهناك أوزان - أو قوالب - أو بنيات - ينبغى أن تصب فيها هذه الحروف (الفونيمات) فما زالت السيادة للنسق أو النمط أو البنية .أما بالنسبة لكون الكلمات تخضع لنظام ترتيبها فى النفس ، وأنه « ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها فى النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذى اقتضاه العقل»(٣٢) فإن ذلك مازال محكوما بالقوالب التى تتيحها اللغة لك . حقا قد تتيح لك لغتك فى معنى ما من المعانى عددا من القوالب التى تتيحه لغة أخرى أو أكثر قليلا أو أقل قليلا ، ولكنك فى نهاية الأمر لا تستطيع فكاكا من هذه القوالب سواء فى لغتك أو فى غيرها.

ومرة أخرى يجعل عبد القاهر السيادة للمعنى لا اللفظ حيث يقول : « لا يُتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى فى الألفاظ من حيث هى ألفاظ ترتيبا ونظما ، وأنك تتوخى الترتيب فى المعانى وتعمل الفكر هناك ، فإذا تم ذلك اتبعتها الألفاظ » (٣٣) . أى أن المعانى ولأنها محتاجة للفكر تأتى أولا ثم ترد الألفاظ بعد ذلك . وهذا يعنى - بالضرورة - وجود معانى بلا ألفاظ ، وهو أمر مستحيل يرفضه علماء اللغة المحدثون حيث يقررون أنه لا معنى بلا لفظ ولا فكر بلا كلمات فحيثما وُجِد الفكر وُجِدت الكلمات . ويحلو لهم أن يشبهوا العلاقة بين

---

(٣٢) السابق ٩٨

(٣٣) السابق ١٠١

اللفظ والمعنى بالعلاقة بين وجهي العملة من حيث ارتباط كل منهما بالآخر .

ويبدو أن عبدالقاهر كان على وعي تام بهذه الحجة إذ سبق أن أوردها في تحليلاته وإن لم يقبلها حيث قال : « فإن قيل : النظم موجود في الألفاظ على كل حال . ولا سبيل إلى أن يعقل الترتيب الذى تزعمه في المعاني ما لم تنظم الألفاظ ولم ترتبها على الوجه الخاص » (٣٤) . لكنه كان متمسكا بسيادة المعنى فقال بعد ذلك ما يعتبر ردا على هذه الحجة : « لا تخدعن نفسك بالأضاليل ودع النظر إلى ظواهر الأمور ، واعلم أن ما ترى أنه لابد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذى طلبته بالفكر ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها . فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس ، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق » (٣٥)

من السهل أن نوافق عبد القاهر تماما على أن الألفاظ أوعية للمعاني ، ولكنه لا ينبغي أن يجعل لأى منهما السيادة على الآخر ، ولا السبق في الذهن — أو في النفس — على الآخر ، بل هما يوجدان معا ويحدث ما يحدث فيهما من تحولات معا ، لا يتعرض أىٌ منهما لأى تغيير أو تبديل إلا وصاحب ذلك تغيير أو تبديل في الطرف الآخر حتى قيل بحق نحن نفكر بجمل .

وأيا كان الأمر فكما أن لكل لغة طريقتها في بناء فونيماتها ، لها كذلك طريقتها في رصف ألفاظها بما يعرف بالنظم Syntax فالفونولوجيا والنظم شيء واحد غير

---

(٣٤) السابق ١٠٠ .

(٣٥) السابق ١٠٠ .

أن المصطلح الأول يكون للفونيمات أما الثاني فللألفاظ ، ولكل لغة نُظُمُها حتى أن لغتين قد يتفقان في نظام التعبير عن معنى ما من المعاني ولكنهما يختلفان بالتأكيد في طريقة التعبير عن كثير من المعاني الأخرى . ومع ذلك ورغم هذا التحديد الصارم للنظم ، فإن ابن اللغة يستطيع أن يخرج على قوالبها وأنماطها وذلك في حالة الإبداع الفني كالشعر مثلا . ومن المعروف أن لغة الإبداع الفني تمثل أحد المستويات اللغوية الخليقة بالدراسة ، غير أننا استهدفنا في هذا البحث دراسة النثر فقط ، إذ على اللغوى أن يحدد مستوى دراسته ويلتزم بهذا التحديد ، فلا يخلط في دراسته بين مستوى لغوى ومستوى لغوى آخر لأن لكلٌ نظامَه وأنساقَه ، عندئذ لا تتداخل المستويات اللغوية.

وعلى أى حال فلقد نشأت مشكلة علاقة النحو بالمعنى في العصر الحديث قبيل الأربعينات ، حينما عالج علماء اللغة نحوَ بعض اللغات المكتشفة حديثا وطبقوا عليها المفاهيم النحوية للغاتهم الأم فحدثت بعض التجاوزات مما عاق البحث اللغوى كثيرا ، ذلك أنهم يعتبرون أن معنى الإفراد والجمع مثلا واحد في كافة اللغات ، أو أن الفعل له أزمنة ذات معنى واحد في اللغات جميعا .... وهكذا ، كما لو كانت هذه المعانى قد وُجِدَتْ كذلك بالضرورة أو بمعنى آخر ذات صبغة منطقية ومن ثم ينبغى أن تكون هى هى في جميع اللغات ، ثم يحاولون خلع هذه المعانى على ما يقابلها في اللغات المكتشفة حديثا ، فيعجزون عن ذلك . ولقد دعا ذلك بعض علماءاللغة آنذاك إلى نبذ المعنى في أى بحث لغوى حيث قرر بلومفيلد أن دراسة المعنى هى أضعف نقطة في البحث اللغوى (٣٦)

---

(٣٦) Bloomfield , Language , P. 140.

وهلمسليف زعيم دائرة كوبنهاجن يطرح المعنى أيضا ؛ فاللغة لديه صورة أو شكل لا جوهر أو مادة . ومعنى هذا كما يقول الدكتور زكريا ابراهيم « أنه لا بد للوصف العلمي – في هذه الحالة – من أن ينصب على (الشكل) أو (الصورة) ما دام عالم الدلالات أو المعانى مشتركا بين سائر اللغات ، وما دام وجه الخلاف (أو أوجه الخلاف) بين تلك اللغات إنما يكمن (أو تكمن) في الصورة التي تنظم كل وحدة منها على حدة . ولا شك أن النتيجة الكبرى التي تترتب على تطبيق هذا المبدأ إنما هي الكف عن دراسة أجزاء اللغة ، أعني الاستعاضة عن دراسة الوحدات الجوهرية (المادية) بدراسة العلاقات القائمة بين تلك (الأجزاء) على اعتبار أن ما يحدد طبيعة كل جزء من هذه الأجزاء (أو الوحدات) إنما هو نوع العلاقات التي تربطه بباقي الأجزاء الأخرى » (٣٧)

ولقد تتبع الدكتور ابراهيم أنيس هذه المشكلة – أي مشكلة المعنى – ولكن من زاوية علاقتها بالعقل ، وقرر أنه لا منطق في اللغة ؛ فالنحاة يؤكدون مثلا أن من صيغ الجمع ما يفيد القلة وما يفيد الكثرة . ومن تلك التي تفيد القلة الجمع الصحيح مثل : (مسلمين ومسلمات) الذى يستخدم مع الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، ومع ذلك فقد جاء في القرآن الكريم [سبأ] : ﴿ وهم في الغرفات آمنون – ٣٧ ﴾ وكذلك قوله تعالى [الأحزاب] : ﴿ إن المسلمين والمسلماتِ – ٣٥ ﴾ (٣٨) . أي أنه يتحدث عن كافة المسلمين والمسلمات ولكن بصيغة الثلاثة أو الأربعة أو حتى العشرة وهو ما يخالف المنطق الذى افترضه النحاة . وكذلك في العلاقة بين الفعل وزمنه ، فبينما تعبر بعض اللغات عن أفعالها بسبعة أزمنة مثلا ، تعبر عنها لغات أخرى بعدد أقل (٣٩) أما الإعراب في العربية فليست له أي وظيفة دلالية وإنما يقوم بوصل الكلمات ؛ يقول الدكتور ابراهيم أنيس : « لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في

(٣٧) د. زكريا ابراهيم :مشكلة البنية ٦٧ .

(٣٨) د. ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٨٤ – ٨٥

(٣٩) السابق ٩٩ – ١٠٠ .

الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض » (٤٠)

وهذا نفسه هو ما ذهب إليه محمد بن المستنير تلميذ سيبويه الملقب بقطرب ، حيث أجمع النحاة في عصره على أن حركات الإعراب جُعِلت في الأسماء لكي تنبيء عن المعاني ، ولكنه رفض هذا الرأى . يقول الزجاجي : « هذا قول جميع النحويين إلا قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لَم يُعرَب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني ، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني. فما اتفق إعرابه [أى شكله] واختلف معناه ، قولك ، إن زيدا أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيدا أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه، قولك ما زيدٌ قائماء وما زيدٌ قائم .. اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله ما رأيته منذ يومين ومنذ يومانِ . ولا مالَ عندك ولا مالٌ عندك ، وما في الدارِ أحداً إلا زيدٌ ، وما في الدارِ أحدٌ إلا زيداً » (٤١)

والحقيقة أن كتب النحو ذاخرة فعلا بالشواهد التي تدل على عدم اطراد العلاقة بين الشكل والمعنى . ويأخذ الانفصام بين الشكل والمعنى صورا مختلفة ؛ فأحد هذه الصور أن يتفق النحاة على شكل كلمة ما في إحدى الجمل ولكنهم يختلفون في المعنى النحوى الذى ينسبونه إليها. ومثال ذلك أن سيبويه والجمهور « يذهبون إلى أن (الدار) و (المسجد) في مثل : دخلت الدارَ والمسجدَ منصوبان على الظرفية ، وذهب الأخفش – كما مر بنا – على أنهما مفعولان به » (٤٢) فرغم اتفاقهم على نصب هذين اللفظين إلا أنهم اختلفوا في معناهما النحوى أى الوظيفي.

ومثل ذلك أيضا كلمة (حقا) اتفقوا على شكلها في قولهم : أحقا أنك ذاهبٌ. ولكنهم اختلفوا في معناها الوظيفي ، فكان سيبويه يعربها على أنها « مفعول فيه

(٤٠) السابق ١٥٨ .

(٤١) الزجاجي : الايضاح في علل النحو ٧٠

(٤٢) د. شوقي ضيف : المدارس النحوية ٢٦٢

منصوب على الظرفية ، وهو خبر مقدم ، وأنَّ وما بعدها مؤولان بمصدر مبتدأ ؛ فالتقدير أفي الحق ذهابك ، وكان المبرد يعرب حقا مفعولا مطلقا حُذِفَ فعله أى (حق حقا) وأن وصلتها فاعل » (٤٣)

أو يتفق النحاة على شكل كلمة ما ، ثم يجيزون إعرابها أكثر من إعراب واحد . يقول سيبويه : « وتقول جعلت متاعَك بعضَه فوقَ بعض ، فله ثلاثة أوجه فى النصب؛ إن شئت جعلت (فوقَ) فى موضع الحال ، كأنه قال . علمت متاعك وهو بعضه على بعض . أى فى هذه الحال ، كما جعلت ذلك فى رأيت فى رؤية العين . وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه رأيت زيدا وجهَه أحسنَ من وجه فلان ، تريد رؤية القلب ، وإن شئت نصبته على أنك إذا قلت : جعلت ،متاعك ، يدخله معنى (ألقيت) ، فيصير كأنك قلت : ألقيتُ متاعَك بعضَه فوق بعضٍ ، لأن (ألقيتُ) كقولك أسقطتُ متاعَك بعضَه على بعضٍ .... ، (٤٤) ، فلقد اتفقوا على شكل الكلمة ولكنهم أجازوا لها أكثر من معنى وأكثر من إعراب .

وعكس ذلك صحيح أيضا؛ أى يتفقون على المعنى ولكنهم يجيزون له أكثر من شكل واحد. ومثال ذلك يقول العرب : أخذت صدقاتهم لكل أربعين شاةً شاةٌ . فيقرر الفراء أنك « لو نصبت الشاةَ الأخيرةَ كان صوابا » (٤٥) ، ومثاله أيضا جواز جر ونصب الأسم بعد (كم) حيث يقول الفراء : « من ذلك قول العرب « كم رجلٍ كريمٍ قد رأيت ، وكم جيشا جرارا قد هزمت ، فهذان وجهان ينصبان ويخفضان والفعلُ فى المعنى واقع » (٤٦)

ومما يذكر فى ذلك المقام أيضا ، ما دار من حديث حين سأل عضد الدولة فَنَّا خُسْرُو البُوَيْهِيُّ أبا على الفارسي عن سبب نصب المستثنى من نحو : قام القومُ إلا زيداً ؟

---

(٤٣) المرجع السابق ١٢٩

(٤٤) سيبويه : الكتاب ١/ ١٥٦ – ١٥٧

(٤٥) الفراء : معانى القرآن ١/ ١٥٣

(٤٦) المرجع السابق ١/١٦٨

فقال أبو علي الفارسي بتقدير استثنى زيدا فقال عضد الدولة لم قدّرت استثنى ؟ هلا قدّرت (امتنع زيد) فرفعت ؟ (٤٧)

من كل ما سبق يتضح لنا أن العلاقة بين الشكل والمعنى النحوى - وهو معنى وظيفى ليست مطردة دائما .

وبالمثل ، على المستوى الصرفي ، نجد أن العلاقة بين الشكل والمعنى ليست مطردة دوما ؛ والأمثلة على ذلك عديدة أيضا ؛ فلقد أورد احمد بن فارس كثيرا من سنن العرب التى تدل على انفصام هذه العلاقة أحيانا ، إذ من ذلك مثلا أنهم يذكرون الواحد والمراد الجمع فيقولون « قد كَثُر الدرهمُ والدينارُ» يقصدون (الدراهم والدنانير) (٤٨) ويقولون قوم عدلٌ ورضى ، أى عادلون وراضون (٤٩) وقد يوصف الواحد بلفظ الجمع فيقولون : (برمة أعشار) و (ثوب أهدام) و (حبل أحذاق) ، ويقولون (أرض سباسب يسمون كل بقعة منها سبسبا لاتساعها ، ومن الجمع الذى يراد به الاثنان قولهم : (إمرأة ذات أوراك ومآكم) (٥٠) .

وعلى أى حال فبالرغم من مهاجمة المحدثين « للمعنى » فى الدرس اللغوى إلا أنهم لم يستطيعوا أن يتخلصوا تماما من هذا المبحث ؛ وحتى بلومفيلد الذى سبق أن قرر أن المعنى هو أضعف نقطة في البحث اللغوى ، نراه يعتمد عليه ويتخذ منه معيارا للشكل اللغوى أو للصيغة اللغوية فيقول : « الشكل الفونيطيقى الذى له معنى هو شكل لغوى » (٥١) أى أن وصولنا إلى الشكل اللغوى لا يكون إلا عن طريق المعنى . فالمعنى هو الذى يعطى الشكل اللغوى شرعيته . ثم يقول فى موضع ثان « إن

---

(٤٧) الأستاذ ابراهيم مصطفى : إحياء النحو - ٣٧ .

(٤٨) أحمد بن فارس : الصاحبى ٣٤٨ .

(٤٩) المرجع السابق ٣٥١ .

(٥٠) المرجع السابق ٣٥٢

(٥١) Bloomfield , Language , P. 138.

مع ملاحظة أن الفونيطيقا لها معنى خاص عنده كما سبقا أن ذكرنا

المرحلة الوصفية للغة تتكون داخل تحليل متصلب بعض الشيء للصيغ اللغوية على فرض أن هذه الصيغ اللغوية لها معانٍ ثابتة ومحددة » (٥٢) . ثم يقول في موضع ثالث : « إن طرق النظم ذوات المعنى للصيغ في لغة ما يكوّن نحو هذه اللغة » (٥٣) فلقد قصر بلومفيلد « النحو » على كل صيغة لغوية ذات معنى . أما الصيغ التي ليس لها معنى فتخرج عن نحو هذه اللغة . وبناء على ذلك نراه يصنف الجملة الإنجليزية في « شكلين مفضلين ؛ الأول يتكون من فريزات Phrases الفاعل والحدث Actor - Action وهي الفريزات التي تحتوي على أبنية الفاعل والحدث مثل :

John ran away . - Who ran away ?

Did John ran away ?

أما الأخرى فتكون من الأمر . وهو فعل في صيغة المصدربدون موجه modifier مثل : " Come ! - Be good (٥٤)

وواضح إن مصطلحي (الفاعل) و (الحدث) يعتمدان على المعنى . وفي موضع آخر يستخدم المعنى إلى جانب المصطلحات المعيارية القائمة على المعنى ، ففي قولنا : Poor John

يعتبر بلومفيلد أن John هو العنصر الرئيسي The head وهو مصطلح معياري يقوم على المعنى حيث يقسم الكلام إلى رئيسي وثانوي . أما كلمة Poor فهي (المميز) أو الصفة البارزة attribute (٥٥) . و(المميز) أو (الصفة البارزة) مصطلحان يقومان على المعنى . أما في البحث الشكلي فإن المصطلحات تقوم على الشكل فقط ،

---

(٥٢) Ibid, P. 158.

(٥٣) Ibid, p. 163.

(٥٤) Ibid, P 172 .

(٥٥) Ibid . P 172.

كما أنه لا يوجد ما هو رئيسي وما هو ثانوى ، أو ما هو عمدة وما هو فضلة ، فالأصل فى البحث الشكلى أن تكون عناصر الكلام كلها على مستوى واحد من حيث أهميتها، وأن لا تستخدم أى مصطلحات تعتمد على المعنى أو درجة الأهمية .

ولكن إذا كان المعنى هو أضعف نقطة فى البحث اللغوى - كما قرر بلومفيلد - وإذا كان اللغوى لا يستطيع فى نفس الوقت أن يستغنى عنه ، فكيف السبيل إلى رفع هذا التناقض ؟

لقد نهج بلومفيلد فى رفع هذا التناقض منهجا رياضيا؛ فكما يبدأ الرياضى نسقه ببعض التعريفات والمصادرات، كذلك ينبغى على اللغوى أن يبدأ بحثه ببعض التعريفات القائمة على المعنى ، لا يستخدمها كأشياء يمكن وصفها، بل كمصادرات Postu-lates يسلم اللغوى بها تسليما . يقول بلومفيلد : « بالرغم من أن اللغوى لا يستطيع أن يحدد المعانى ، ولكن ينبغى عليه أن يلتمس ذلك من دارسى العلوم الأخرى ، أو من المعلومات العامة . ومع ذلك ففى حالات كثيرة عندما يحصل اللغوى على معانى بعض الصيغ Forms ، فإنه يستطيع أن يحدد معانى صيغ لغوية أخرى بدلالة هذه الصيغ . فالرياضى على سبيل المثال يشبه اللغوى فى هذا الموضع . فهو لا يستطيع أن يعرف حدودا مثل (الواحد) و (الإضافة) ، ولكننا لو عرّفنا له هذين الحدين فإنه يستطيع أن يحدد (الإثنين) بأنها (واحد مضاف إلى واحد) . والثلاثة (واحد مضاف إلى اثنين) . وهكذا إلى مالا نهاية . وما نراه واضحا فى لغة الرياضة - من حيث دقة المفاهيم - يبدو لنا أيضا فى صور كثيرة عادية فى الكلام . فلو تحدد لنا معنى كلمة (Go) , (Past) الانجليزيتين ، فإن اللغوى يستطيع أن يُعَرِّفَ كلمة (Went) بأنها الماضى لكلمة (Go). ولو تَعَرَّف للغوى الفرق بين المذكر والمؤنث ، فإنه يستطيع أن يجزم لنا بأنه هو نفسه الفرق بين lion و lioness و وبين gander و goose » (٥٦)

---

(٥٦) Ibid , P. 145.

وأيا كان الأمر ، فلقد أصبح اللغويون بصفة عامة أقل تشددا أمام الجوانب العقلية في اللغة - والمعنى أحد هذه الجوانب - ، فمعظم الباحثين كما يرى روبنز « ربما يوافقون اليوم على أنه يمكن - بدرجة معقولة - استخدام أى معرفة أو فرض لغوى للنفاذ إلى اللغة » (٥٧) فاللغوى في حاجة شديدة - كما يرى روبنز - لأن يتعامل مع المعنى للفصائل النحوية التى تظهر له لكى يكون على الأقل ذا صلة وثيقة بالعناصر والأبنية التى تُكَوِّن الوصف النحوى بالرغم من أن نظريات المعنى والأساليب المتاحة فيها للتحليل مازالت في حاجة إلى الجد والتنظيم (٥٨). غير أنه يعود في نهاية الأمر فيحذر - كغيره من الوصفيين - من أن المعنى هو أقل الجوانب أمنا وتنظيما في موضوع اللغة وأن الحقيقة التى ستنتهى لنا ستكون أقل اتساقا واعتمادا عليها . لذلك يجب عدم تعميم هذه النتائج (٥٩) .

ومع كل ما سبق فإن المذهب في هذا البحث الذى بين يدى القارىء أن يكون الاهتمام منصبا على الشكل فقط على عكس ما فعل القدماء وعلى عكس ما فعل بايك ، بل على عكس ما قال به بلومفيلد من اتخاذ بعض المعانى المحدودة كمصادرات للبحث . أى سيكون الإهتمام منصبا على أقسام الكلام فقط كوحدات للتحليل النحوى ، فنحلل الكلام إلى أسماء وأفعال وضمائر وإشاريات وموصولات وإلى مورفيمات مقيدة مثل واو الجماعة وألفا الإثنين ونون التوكيد ... إلخ ، شريطة أن نراعى في كافة هذه الأقسام أن نعرفها تعريفا شكليا فقط . أى لا يعتمد على المعنى بحال ، وبعد ذلك توجد العلاقة بين هذه الوحدات الشكلية . وبناء على ذلك فلن يُوَجَّه الاهتمام إلى الفرق في المعنى النحوى بين :

كان الطقسُ بديعا

خرج الفائزُ مبتسما .

---

(٥٧) Robins , Linguistic Surreg P. 180.

(٥٨) Ibid , P. 259.

(٥٩) Ibid, P. 260

فكلا النطقين يتركب من فعل ماض لازم يليه اسم معرفة مرفوع ثم اسم منصوب منون . فلا نفرق بين (بديعا) و (مبتسما) فنقول إن الأولى خبر كان والثانية حال ؛ بل سوف نسلكهما معا في نمط واحد ، فكلاهما اسم نكرة منصوب منون . ولا تعجبن من ذلك ، فلقد سبقت مدرسة الكوفة في تغيير النظرة إلى خبر (كان) حين أصلحت - فيما يرى الدكتور شوقي ضيف - خللا كبيرا في إعراب كان وأخواتها « فإن الفعل عندها في باب (كان) وأخواتها فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد تحصى في العربية، والاسم المرفوع في مثل (كان محمد مسافرا) فاعل مرفوع . والاسم المنصوب في المثال المذكور وأمثاله حال . ومما يشهد لصحة رأي الكوفيين أن (كان) وأخواتها تأتي لازمة فنقول : كان الأمر ، أي حدث ، وأمسى زيد ، أي دخل في وقت المساء . وكذلك أصبح وظل وبات وصار » (٦٠) ثم جاء عبد القاهر الجرجاني بعد ذلك حيث بحث في تعلق الاسم بالفعل « بأن يكون فاعلا له أو مفعولا » ، وبعد أن أورد مختلف حالات المفعول أضاف إلى هذه المفاعيل خبر كان والحال والتمييز حيث قال : « أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل : طاب زيد نفسا ، وحسن وجها ، وكرم أصلا » (٦١) . فخبر (كان) عند البصريين إذن ، هو حال عند الكوفيين ، وشبيه بالمفعول عند عبد القاهر الجرجاني . حقا اتفقتُ مع الكوفيين ومع عبد القاهر الجرجاني ومع الدكتور شوقي ضيف في نقل باب نحوي من موضعه ، ولكن مع اختلاف في الوسيلة اختلافا جوهريا ؛ فلقد لجأ الكوفيون وعبد القاهر الجرجاني والدكتور شوقي ضيف إلى المعنى فعدلا من شأنه إلى ما يبغون ، وكان المعنى طوع إرادتهم يذهب معهم أينما شاءوا ، أما في هذا البحث فإن وحدة الشكل هي التي جعلت نطقا مثل :

كان الطقسُ بديعا

---

(٦٠) د. شوقي ضيف : تجديد النحو ١٢ .

(٦١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ٤٧

وتطقا آخر مثل : خرج الفائزُ مبتسما

يقعان داخل نمط واحد ، وهو ما يذهب إليه الشكليون الذين يرون أن المهم هو الشكل الذى تأتى الكلمة عليه فى دَرْج الكلام وليس معناها النحوى أو الدلالى (٦٢) . فمطلبنا هو النمط الشكلى أو القالب الذى يأتى الكلام فيه .

هذا عن المعنى النحوى للألفاظ ؛ وحتى معنى الجملة ، ليس له وجود فى هذا البحث . فالجملة تقوم أساسا على المعنى المفيد التام الذى يحسن السكوت عليه ، ويدور حول فكرة واحدة ، أو حكم واحد . غير أن المعنى أو الكلام المفيد — كما يرى الدكتور مهدى المخزومى بحق ، شيىء خارج عن اللغة يقرره العقل والمنطق لأن المعنى المفيد هو علاقة ذهنية تربط بين صوت معين أو مجموعة من الأصوات وشيء خارج عن اللغة ماديا كان أو معنويا ، هو تصور ذهنى » لا يتصل باللغة إلا كما يتصل الرمز بالمرموز إليه ، ومن ثم فإن تعريف الجملة بأنها ذات معنى تام أو مفيد أو يحسن السكوت عليه لا يؤدى فى النهاية إلى شيء محدد ، وإنما هو تعريف يدور حول نفسه ولا يكاد يؤدى مفهوما . أى إننا إذا سألنا أنفسنا إذا كانت الجملة تؤدى معنى تاما فما هو المعنى التام ؟وغالبا سنقول بأن المعنى التام هو الذى تؤديه الجملة . كما أن المعنى التام أو المفيد لا يحكمه النظام النحوى وحده وإنما يتدخل فيه السياق الذى تقال فيه الجملة . أى أن المعنى تتدخل فيه أحيانا عوامل غير لغوية اجتماعية وغير اجتماعية » . (٦٣) أما مناط الدرس فى هذا البحث ، فهو أى مركب لغوى يتكون من سلسلة صوتية من المورفيمات المتتابعة سواء كان لهذه السلسلة معنى ، أو ليس لها معنى مثل :

(و + هو) — (فى + الحديقة) — (فى + الحديقةِ + المجاورةِ) — (إذا + ذاكرتَ) — (هل + أنت ؟) — (الطقسُ + بديعٌ) .

---

(٦٢) Robins , Generl Linguistics , P. 174 - 175 .

(٦٣) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ٧٥ .

فكل سلسلة من هذه السلاسل تُكَوِّنُ نمطا لغويا قابلا للدراسة الشكلية دون النظر إلى تمام معنى أى سلسلة منها، وهذه السلاسل الصوتية هى ما أطلق عليه بلومفيلد مصطلح الصيغة اللغوية Linguistic Form، ولقد سُمِّيت أيضا بالسينتاجمات Syntagme (٦٤) .

ومع ذلك فإذا كنا سنصنف الكلام طبقا للشكل دون المعنى لكى نحصل على الأنماط الشكلية للغة العربية ، فلا يعنى هذا أننا نرجح تصنيفا على تصنيف - كما سبق أن ألمحنا - فكل تصنيف هو محاولة من اللغوى لإلقاء الضوء على جانب من جوانب الكلام ، غير أننا ننصح اللغوى - حين يريد أن يصنف - ويربط بين الشكل والمعنى - أن لا يطرد العلاقة بينهما دوما حتى لا يضطر إلى استخدام التأويل والتقدير وفرض الفروض والنظريات وغير ذلك من النظر العقلى ، بغية الاحتفاظ بتماسك قواعده التى لا بد أن يسودها التناقض والاضطراب حين يمزج بين الشكل والمعنى فى أنماط يزعم لها الاطراد . وحتى إن التزم بهذا الشرط - أى عدم طرد العلاقة بين الشكل والمعنى - فلن يكون لغويا بنيويا بالمعنى الذى حددناه ، بل لغويا عقليا يبحث فى اللغة بمنهج عقلى .

د - تصور الكلام :

لا يوجد لغوى ليس لديه تصور للكلام كيف يحدث . ولقد كان نحاة العربية القدماء يتصورون الكلام على أنه سلسلة من الجزيئات المنفصلة المتتابعة التى يعمل السابق منها فى اللاحق طبقا لنظرية العلة والمعلول ، فكما أن لكل معلول علة فلكل معمول عامل . ونظرا لأن العلة يجب أن تسبق المعلول فلا بد أن يأتى العامل قبل المعمول . ومن هنا جاء تصور الكلام على إنه سلسلة جزيئات يعمل السابق منها فى

(٦٤) السينتاجم هو أى سلسلة من وحدات تكون معا وحدة معقدة أكبر مثل السلاسل التالية :

Over the hill , the green trees, no smoking,birds fly ... etc =/=

اللاحق (٦٥) .

على أن الأمر - في هذا البحث - ليس كذلك ؛ إذ أن عنصرا ما في الجملة ، أو حتى جملة عناصر لا تعتبر « علة » لما يتلوها من عناصر. فالكلام لا يحدث بهذه الصورة من التجزىء والانفصال حتى تصبح علاقة السببية ممكنة ويصبح هناك علة ومعلول ، وعامل ومعمول ، بل إن الكلام يحدث على صورة قوالبَ أو أبنيةٍ كاملة لا كلمات منفصلة ؛ قوالبَ أو أبنيةٍ مترابطة يدركها المستمع ادراكا - جشطلتيا -أى كليا - ثم يستخدمها جاهزة دون تدخل منه ، تأتى متداخلة أحيانا ومتتابعة أحيانا أخرى ، وبذلك يستحيل وجود علاقة علية بين عنصر سابق وآخر لاحق . فلو كانت (إنَّ) مثلا مسئولة حقا عن الفتحة الموجودة على المبتدأ والضمة الموجودة على الخبر ، فإن نفس هذه الفتحة التى على المبتدأ والضمة التى على الخبر مسئولتان أيضا - وبنفس القدر - عن وجود (إنَّ) في أول الجملة . وفى الحقيقة فإن واحدا منهما ليس مسئولا عن وجود صاحبه ، فلا (إنَّ) هى التى أوجدت الفتحة والضمة ، ولا الفتحة والضمة هما اللتان أوجدتا (إنَّ) ، وإنما هذا التركيب عبارة عن قالب يستخدم جميعه بكل عناصره معا أو يترك معا كخاتم البريد يتكون من اسم الدولة واسم المدينة واسم الحى والتاريخ الذى سوف يستخدم فيه الخاتم ، ولا واحد من هذه العناصر مسئول عن الآخر، والجميع يستخدمون في قالب واحد ، فمصر - مثلا - ليست مسئولة عن وجود مدينة الاسكندرية، وإنما وجدت هذه المدينة لأسباب تاريخية وعسكرية واقتصادية ... إلخ . وبالتالى فإن مدينة الاسكندرية ليست مسئولة هى الأخرى عن وجود أى حى من أحيائها ، وإنما وجدت كافة أحيائها لأسباب اقتصادية أو

=/= وغنى عن البيان أن كل سينتاجم من هذه السينتجمات يقبل الدخول في سلسلة أخرى أكبر منه حجما . انظر مادة Syntagm في معجم Hartman and Stork

(٦٥) لسنا هنا بسبيل نقد نظرية العامل . ويمكن للقارىء - إذا أراد - أن ينظر في الكتب الآتية ليرى موقف العلماء والباحثين منها . =/=

سياحية أو غير ذلك . وبالمثل فإنه سواء مصر أو مدينة الاسكندرية أو أى حى من أحيائها ليس مسئولا عن التاريخ الموجود على الخاتم ، وإنما وجد هذا التاريخ بسبب دوران الأرض حول نفسها أمام الشمس واتخاذنا حدثا معينا بداية للتأريخ . حقا هناك علاقات بين كافة هذه العناصر سواء مكانية أو زمانية ، ولكن لا واحد منها مسئول عن وجود الآخر .

فاللغة مجموعة من القوالب أو الأنماط التى تتابع فى سلسلة لا تنتهى بحيث يترابط كل نمط بالذى يليه بواسطة مجموعة من الوظائف البنائية فى الكلام Structural Functions ، وهنا تحل البنيوية محل الذرية Atomisme والكلية محل الفردية » (٦٦) .

وإذا استخدمنا لغة علم النفس ، قلنا إن الكلام – وهو مدرك حسى – يحدث حقا على أنه أجزاء يتبع بعضها بعضا ، ولكن إدراكنا له يحدث على صورة

= أولا : من الرافضين :

- ابن مضاء القرطبى : الرد على النحاه ٧٦ – ٧٨ .
- الأستاذ ابراهيم مصطفى : إحياء النحو ٣٦ وما بعدها .
- الدكتور شوقى ضيف : مقدمة كتاب الرد على النحاة ٤٨ .
- الدكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ٥١ .
- الدكتور محمد عيد : أصول النحو العربى ٢٤٢ – ٢٤٤ .
- الدكتور جلال شمس الدين : التعليل اللغوى عند الكوفيين ٩٧ .

ثانيا : من المؤيدين :

- الدكتور عبده الراجحى : فقه اللغة فى الكتب العربية ١٥٨ .
- " " : النحو العربى والدرس الحديث ١٤٩ – ١٥٠ .
- الأستاذ عباس حسن : النحو الوافى ٧٣/١ – ٧٤ الهامش .
- الدكتور البدراوى زهران : العوامل المائة النحوية – المقدمة ص ١٩ وما بعدها .

(٦٦) د. زكريا ابراهيم . مشكلة البنية ٥٢

جشطلتات (٦٧) أي صيغ . فكل قالب هو جشطالت يترابط مع الجشطالت الآخر . والتحليل ما هو إلا محاولة من اللغوى لمعرفة مما يتكون هذا الجشطالت أو القالب ، وكيف تترابط أجزاؤه وما هي العلاقات بين هذه الأجزاء .

والمتكلم لا يتدخل في القوالب اللغوية أو الجشطالتات — ويمكن أن نسميها الأنماط الشكلية — التي يستخدمها ، لأن هذه الأنماط الشكلية مفروضة عليه فرضا بما للظاهرة الاجتماعية من عمومية وقوة جبرية على أفراد المجتمع . ومن المعروف أن اللغة إحدى الظواهر الاجتماعية فلها جبريتها هي أيضا على هؤلاء الأفراد. يقول الدكتور مصطفى الخشاب عن جبرية الظاهرة الاجتماعية « تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها مزودة بصفة الجبر والإلزام ، أى أنها تفرض نفسها على الأفراد ولا يسع هؤلاء أن يخالفوها ، ومن يحاول أن يخرج عما يرسمه المجتمع من حدود وأوضاع ، يقابل في هذا الصدد بمقاومة وعنف » (٦٨) . ثم يقول بعد ذلك عن عموميتها « تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها عامة ومنتشرة وأن عددا إن قليلا أو كثيرا يشارك فيها . وهي

---

(٦٧) ترى مدرسةالجشطالت أن إدراكنا الحسي يكون لكليات لا لجزئيات . ولقد أثبتت هذه المدرسة فزيائيا أن الحركة الظاهرة — وهي مدرك حسي مثل الكلام — لا تحتاج إلى تفسير ، إنها توجد هكذا كما تدرك ولا يمكن أن تجزأ إلى شيء أقل منها ، وبكلمات أخرى فإن عملية الإدراك تشير إلى عملية كلية حيث لا مكان لعملية التجزئة الذرية التحليلية . هذا وتعرف المعاجم اللغوية كلمة (جشطالت) بأنها شكل أو صورة أو صيغة أو نمط إدراكي أو صيغة إدراكية تتميز بخصائص ليست مجموع أجزاء هذه الصيغة أو النمط ، بمعنى أن الصورة أو الشكل أو الصيغة أو النمط الادراكي وحدة متكاملة مختلفة عن كونها مجرد مجموع أجزاء (انظر د. محمد شحاته ربيع : تاريخ علم النفس ومدارسه ص ٢٧١ — ٢٧٨ ، د. أحمد فائق : مدخل إلى علم النفس ١٢٩ وما بعدها) .

(٦٨) د. مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه ٩/٢ .

تظهر فى صورة واحدة إلى حد ما وتتكرر فترة طويلة من الزمن » (٦٩) . ولا شك أن ذلك يتفق إلى حد كبير مع ما قاله ادوارد سابر من قبل من أن كل سلوك ثقافى هو سلوك ذو أنماط ، فطلب الزواج – مثلا – سلوك ثقافى – أى اجتماعى – وله صورة معينة أو نموذج محدد ، أو نمط ثابت يتفق عليه الجميع ويحترمونه فى المجتمع الواحد. فترى الشاب فى مصر إذا أراد – مثلا – الزواج من فتاة ، يذهب لمقابلة والدها مصطحبا معه والده ووالدته ، وربما اصطحب نفرا آخر من أسرته ، فإذا لم يكن هناك والد أو والدة اصطحب صديقا ويا حبذا لو كان كبيرا فى السن لمقابلة والد الفتاة حيث تتم الزيارة ويتبادل الطرفان أحاديث وعبارات تكاد لا تتغير ، وتسير خطوات الزواج بعد ذلك قدما إلى أن يتم ؛ وهى متشابهة فى المجتمع الواحد بحيث نستطيع أن نقول إن هناك نمطا محددا وسلوكا متشابها للزواج فى هذا المجتمع أو ذاك . وقل مثل ذلك فى سائر الظواهر الاجتماعية كالطلاق والشجار والصلح ومقابلة كبير فى مكتبه والعزاء والتكريم والتهنئة بالنجاح أو الترقية ، ففى كل هذه الظواهر الاجتماعية وغيرها لا بد للأفراد أن يسلكوا فيها سلوكا متقاربا فيتبادلون ألفاظا معينة ويؤدون حركات وإيماءات تكاد تكون معروفة مسبقا ، بل إن التعبيرات على وجوههم تكون محددةً سلفا ، وإذا خرج فرد عن النمط المرسوم لهذه الظاهرة أو تلك قوبل بالتوبيخ والاستهجان .

وغنى عن البيان أن نمطا ثقافيا أو سلوكا اجتماعيا مفضلا ومستحسنا فى مجتمع ما قد يكون مرفوضا فى مجتمع آخر ؛ فلو أن شابا أوربيا اصطحب معه والده ووالدته ونفرا من أقاربه لخطبة فتاة لم يرها من قبل أو لا يعرفها حق المعرفة ، وجلس أمام والدها فى خجل ينظر للأرض فى صمت بينما شرع والده ووالدته فى الحديث ، لكان مصيره الرفض لا محالة ، بل إن سلوكه هذا سوف يقابل بالاستهجان والدهشة والاحتقار البالغ ، بينما نفس هذا السلوك فى مصر يقابل بالرضى التام والاحترام والتقدير ، بل يتخذ دليلا على طيب الأصل .

وقريب من ذلك يحدث فى اللغة ، ففى العربية مثلا يقدم المنعوت على النعت

---

(٦٩) السابق ٢/٩

فيقولون : ولدٌ طيب . أما في الانجليزية فيحدث العكس حيث يقدمون النعت على المنعوت ويقولون Good boy. فلو أن أحدا في العربية قدم النعت وقال : طيب ولد ، أو أن أحدا في الانجليزية قدم المنعوت وقال : Boy good ، لما فُهم كلام أيٌّ منهما ولقوبلا في كلا اللغتين بالدهشة والاستغراب وربما الاستهجان . وبالطبع من السهل بسط هذا الحديث في معظم ظواهر اللغتين .

إن اللغة ظاهرة اجتماعية ، ومن ثم لها أنماطها ونماذجها ، وتأتى هذه النمطية والصورية طالما أنها « منتشرة ويشترك فيها عدد من الناس ، وتظهر في صورة واحدة غالبا لفترة طويلة من الزمن » ولقد لاحظ اللغويون ذلك ، بل لاحظوا أيضا أن هذه الأنماط تكون محددة العدد. يقول روبنز : « وإنها لحقيقة واضحة تلك التى تجعل – بمفردها – اللغة مرنة مرونة لا نهائية حتى أن النطوق المتعددة التى لا يمكن حصرها فى كل لغة تكشف في كل منها عن عدد محدود من التصنيفات Classes ذات العناصر المترابطة مع بعضها بعلاقات مطردة » (٧٠) . وهذه التصنيفات ذات العناصر المترابطة بعضها مع بعض بعلاقات مطردة والمحدودة العدد ، ليست شيئا آخر سوى «الأنماط اللغوية » . وكما يرى روبنز، فإن كلا من العناصر والعلاقات التى بينها تكون النحو الشكلي أو الصورى Formal Grammar للغة ما (٧١) .

وفى النحو الشكلى Formal Grammar لا ينصب الاهتمام على المعانى النحوية أو المعجمية التى للكلمات أو أجزائها، وإنما ينصب على مواقع هذه الكلمات فى النمط أو الشكل اللغوى وعلاقة هذه الكلمات بعضها ببعض . أى سلوكها التركيبى . يقول روبنز : « لا نهتم فى عملية التصنيف النحوى بهل هناك معان مشتركة بين كلمات مثل Cuts , adores , bisects فى الجمل الآتية :

- This knife cuts the cake .
- This line bisects the angle.

---

(٧٠) Robins , General Linguistics , P. 171.

(٧١) Ibid, P. 173 .

- Jack adors Jill.

ولكن الحقيقة التى تهمنا هى أن تلك الكلمات تسلك فى الجمل بنفس الطريقة التى تسلك بها كلمات مثل comes , eats , lives . وتبعا لذلك فأننا نضعهم فى قسم عام واحد » (٧٢) . ولعل ذلك هو المقصود بتطبيق المذهب السلوكى فى علم النفس على الظاهرة اللغوية .

فالمقصود بالسلوكية فى علم النفس ، أنك تستطيع أن تتنبأ بسلوك الكائن الحى إذا وضع فى ظروف معينة » وبالمثل فإننا فى علم اللغة نستطيع أن نتنبأ بسلوك العنصر اللغوى داخل بيئة لغوية محددة . فنقول مثلا فى سلسلة ناقصة مثل :

Jack .... Jill

إننا لو وضعنا فعلا مضارعا فى مكان النقط ، . فلا بد أن يكون هذا الفعل منتهيا ب (S) .

فإذا جئنا للعربية وجمعنا نطوقا مثل :

كان الطقسُ بديعا	جاء الرجلُ ضاحكاً
كان القطارُ سريعا	ابتسمت الأمُّ مشجعةً
كان الطفلُ حزينا	أحبَّ الطفلُ قطةً
كان القمرُ بازغا	أطعمت الطفلةُ كلباً

فإنه لا يهمنا المعانى سواء النحوية أو المعجمية لكلمات مثل بديعا - سريعا - حزينا - بازغا - ضاحكا - مشجعةً - قطةً - كلباً . لا يهمنا معانى هذه الكلمات ، ولكن الذى يهمنا هو سلوكها اللغوى - أو بمعنى آخر - الصورة التى جاءت عليها فهى جميعا أسماء منصوبة منونة جاءت بعد اسم معرفة مرفوع الذى جاء هو الآخر بعد فعل ماضٍ .

---

(٧٢) Ibid, P. 174 - 175.

إن الذى يتأمل فى النطوق السابقة والتحليل الذى أوردناه لتونا ، سوف يدرك من أول وهلة أن هناك وحدة تجمع بين هذه النطوق جميعا وهى وحدة الصورة الصوتية. فهناك نموذج صوتى عام تجده شائعا فى كل عبارة من هذه العبارات . ولو جردنا هذه الصورة الصوتية الواحدة الموجودة فى كل نطق من هذه النطوق وجدناها تتكون مما يلى :

فعل + ال + اسم مرفوع + اسم منصوب + ن

فلو تأملنا هذه العناصر وجدنا أنها تتكون من فئتين مختلفتين :

– ثوابت أتت مطردة فى كافة النطوق ، ومتغيرات تغيرت من نطق إلى آخر ولكنها لم تتغير من حيث نوعها ، بل من حيث مادتها فقط كما يلى :

الثوابت : فعل ، (ال) ، اسم مرفوع ، اسم منصوب ، (ن) أى التنوين . ومن الثوابت أيضا موضع كل عنصر من العناصر السابقة بالنسبة للعناصر الأخرى ، وهو ما عبرنا عنه بالرمز (+) أى أن هذا العنصر يلى ذاك .

المتغيرات : مادة الفعل ، مادة الإسم ،

حيث تُكَوِّن الثوابت الإطار أو الصورة أو القالب أو الشكل أو النمط (وكلها بمعنى واحد) الذى تَصَبُّ فيه المادة أو المتغيرات ، فتنتج لنا النطوق المختلفة المتحدة فى صورتها . ومجموع الثوابت والمتغيرات معا تُكَوِّن الأمثلة . وسوف نجد فيما بعد أن كافة النطوق يمكن أن تجْمع فى مجاميعَ ثم تجرُّد هذا التجريد لكى نصل إلى الأنماط المختلفة للصور أو الأشكال اللغوية . وحتى لو صادفنَا نطقٌ واحد لا مثيل له مثل (يا ألله) حيث يأتى الاسم المعرف بالألف واللام بعد الأداة (يا) فلا بد أن تكون له صورته التجريدية الخاصة به :

يا + ال + لفظ الجلالة .

وهذا هو الذى دعانا لأن نتصور الكلام يحدث طبقا لأنماط شكلية أو صور تجريدية .

نخلص من كل ذلك أننا لا ندرك الكلام عنصرا عنصرا ، أو حتى عنصرا مرتبطا بالعنصر الذى يليه ارتباطا شرطيا ، ولكننا ندركه قِطَعاً وامتداداتٍ تطول أحيانا وتقصر أحيانا أخرى ، وهذه القطع والإمتدادات هى القوالب أو الأنماط التى هى عبارة عن سلاسل صوتية أو سنتجمات Syntagms قابلة للدخول فى أبنية أكبر .

وغنى عن البيان أنه بعد أن ورث الأبناء هذه الأنماط من الآباء ، فإن المجتمع يقف منهم موقفا صارما إذا ما حاولوا تغييرها لسبب أو لآخر ، تماما مثلما يفعل معهم إذا ما حاولوا أن يغيروا عرفا من الأعراف . ولكنه يتسامح عادة بالنسبة للإبداع فى مجال القول كما فى الشعر وغير ذلك ، خاصة إذا صادف هذا الإبداع قبولا طيبا لديه ، وعندئذ قد يخرج هذا الإبداع إلى نطاق الاستعمال فيحدث ما يسمى بالتغير اللغوى Linguistic change ، وربما ظل هذا الإبداع محصورا فى نطاق التذوق ولا يخرج — رغم الافتنان به — إلى نطاق الإستعمال أبدا .

هـ - منهج دراسة الأنماط الشكلية :

إن الذى يقرأ كتابا فى علم الاجتماع سوف يقابل حتما بتعبيرات معينة تشيع فى هذا العلم ولا تشيع فى سواه . فكل علم له تعبيراته ومصطلحاته التى تنتشر فيه . ومن التعبيرات الشائعة فى هذا العلم - أى الاجتماع - تعبير « النمط » أو « القالب» أو « الشكل » أو « النسق » وكلها بمعنى واحد ؛ فلدينا أنماط للأسرة ، وأنماط للسلوك الاجتماعى أثناء الأخذ والعطاء ، وأنماط من القواعد وآداب السلوك المرعية ، وأنماط للقرى ، وأنماط للمدن ، وأنساق اقتصادية ، وأنساق اقطاعية ، وأنماط سياسية ، وأنماط بدائية ، وقوالب للتبادل ... إلخ . ولعل ذلك هو ما دفع ادوارد سابير عالم الأنثروبولوجيا الأمريكى إلى القول « كل سلوك ثقافى هو سلوك ذو أنماط»(٧٣) وأما ما يقصده سابير بالأنماط — أو النماذج — فهو كمايرى الدكتور حلمى خليل

---

(٧٣) د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ١٧٧ .

« أن كل إنسان يحمل فى داخله الملامح الأساسية لنظام لغته . أى أن جميع النماذج الفعلية التى تقدمها اللغة لتأكيد عملية الاتصال هى نماذج ثابتة ، وهى الخليقة بالدراسة لأنها الأهم والأكثر حيوية فى حياة اللغة » (٧٤) .

« مادام كل سلوك ثقافى هو سلوك ذو أنماط » كما قال ادوارد سابر - وكما أكد الدكتور حلمى خليل - ومادامت الظاهرة الاجتماعية « تظهر فى صورة واحدة إلى حد ما ، وتتكرر فترة طويلة من الزمن » كما قال الدكتور مصطفى الخشاب ، وما دامت « النطوق المتعددة التى لا يمكن حصرها فى كل لغة تكشف فى كل منها عن عدد محدود من التصنيفات ذوات العناصر المترابطة مع بعضها بعلاقات مطردة وهو ماقاله روبنز حيث تأكدنا من ذلك منذ قليل بتحليلنا لبعض نطوق العربية ووجدنا أن هناك نطوقا تأتى على صورة واحدة أو بناء واحد ، ما دام الأمر كذلك فلابد أن نبحث لنا عن منهج للتحليل اللغوى يتفق مع النمطية الشكلية للغة، وليس هذا المنهج سوى المنهج البنيوى الذى اتخذه اللغويون المحدثون مثل فرديناد دى سوسير وبلومفيلد وادوارد سابر وياكوبسون وتروبتسكوى .... وغيرهم ، اتخذوه وسيلة للتحليل اللغوى ، ذلك المنهج الذى كشف الفلاسفة النقاب عنه بعد ذلك بكثير (حوالى عام ١٩٦٦)(٧٥) وأسموه بالبنيوية .

ولكن هل الشكل اللغوى ، أو النمط اللغوى هو نفسه البنية كما جاءت عند الفلاسفة ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستدعى الانتقال إلى أصحاب البنيوية ، فهم الذين بحثوا فى خصائص النمط وإن أسموه « بالبنية » أو « النسق » . يقول ليفى اشتراوس عالم الاجتماع وشيخ البنيويين معرفا البنية : « البنية تحمل - أولا وقبل كل شىء - طابع النسق أو النظام . فالبنية تتألف من عناصر يكون من شأن أى تحول يعرض للواحد

---

(٧٤) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ١١٩ .

(٧٥) انظر د. زكريا ابراهيم : مشكلة البنية ٧ .

منها أن يُحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى » (٧٦) . غير أن هذا التعريف لا يقف عند هذا الحد إذ أن البنية لا تتكون من مجموعة من العناصر فحسب ، بل لابد من العلاقات أيضا التي تربط بين هذه العناصر . فكافة الظواهر الاجتماعية عند ليفي اشتراوس تعبر بلغة خاصة عن شيء مشترك بينها جميعا، « وليس هذا الشيء المشترك على وجه التحديد سوى البنية أعني تلك العلاقات الثابتة القائمة بين حدود متنوعة تنوعا لا حصر له . وأما هذه الحدود فإنها ليست سوى الظواهر التجريبية نفسها»(٧٧) . أي أن ليفي اشتراوس عرّف البنية مرة بأنها مجموعة من العناصر ومرة أخرى عرّفها بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين حدود متنوعة تنوعا لا حصر له . غير أن التعريف الذي نرتضيه من واقع اللغة هو أن « البنية عبارة عن مجموعة من العناصر تربطها علاقات بحيث إذا تغير عنصر من هذه العناصر أو علاقة من هذه العلاقات انعكس ذلك على بقية العناصر والعلاقات » . فالبنية لا تتكون من مجموعة من العناصر فحسب أو من مجموعة من العلاقات لا غير ، بل من العناصر والعلاقات معا ، إذ لا توجد عناصر تكوّن بنية بلا علاقات تجمعها ، بل إن العلاقات بين العناصر هو شرط لوجود البنية أو النسق أو النظام ، حتى يمكن القول أنه إذا حدث وفقدت هذه العلاقات لسبب ما، انفرطت العناصر وتبعثرت البنية. ويترتب على ذلك أن التحول لا يكون في العناصر فقط ، بل قد يلحق أحيانا بالعلاقات التي بين العناصر مما يعرضها للتغيير هي الأخرى ، تلك العلاقات التي نص عليها روبنز (٧٨) وليفي اشتراوس .

ولقد اهتم أيضا الدكتور تمام حسان بالعلاقات ، وهي لديه علاقات ايجابية وأخرى سلبية . وتظهر العلاقات لديه في مستويات اللغة الثلاث ؛ فالنظام الصوتي للغة

---

(٧٦) السابق ٣٥ .

(٧٧) السابق ٣٥ .

(٧٨) انظر ص ٥٦ من هذا البحث .

يدرسه علم الصوتيات Phonology مستخدما معطيات علم الأصوات Phonetics وطائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وطائفة أخرى من المقابلات (القيم الخلافية) للتفريق بين أي صوت وصوت آخر ، والنظام الصرفي مكون من ثلاث دعائم هي مجموعة من المعاني وطائفة من المباني ثم طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى وأما النظام النحوى للغة فيتكون من طائفة من المعاني النحوية العامة كالخبر ،الإنشاء والإثبات والنفى .... ومجموعة من المعانى النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والحالية ، ومجموعة من العلاقات التي تربط بين المعانى الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها .... إلخ . حيث يتبين أهمية العلاقات لدى د. تمام حسان بين عناصر اللغة المختلفة ، وحتى ما أسماه بالقيم الخلافية هي أيضا علاقات وإن كانت خلافية لا توافقية . (٧٩) .

فإذا رجعنا إلى اللغة وطبقنا التعريف الجديد للبنية على النطوق المختلفة ، وجدنا أن « النمط » يتكون فعلا من جملة من العناصر اللغوية مثل الاسم ، والفعل ، والأداة ، والموصول ، والإشارى ... إلخ ، التي تترابط فيما بينها بعلاقات مثل علاقة التطابق في التعريف أو التنكير ، أو التذكير أو التأنيث أو العدد ، كما نجد علاقة الرتبة بين اسم وآخر ، أو بين اسم وفعل ، أو فعل وأداة .... وهكذا ، بحيث إذا تغير عنصر من عناصر هذه النطوق أو علاقة من هذه العلاقات انعكس ذلك على بقية العناصر والعلاقات . ومثال ذلك قولنا :

الطفلتان تستمتعان بلعبتيهما

فهذا النمط يتكون من العناصر التالية :

اسم مثنى مؤنث + فعل مضارع متصل بضمير الغائب المثنى المؤنث + الأداة (بِ) + اسم + ضمير مثنى مؤنث .

---

(٧٩) د. تمام حسان : اللغة العربية . مبناها ومعناها ٣٤ - ٣٧ .

كما يشتمل على العلاقات الآتية :

- علاقة تضام بين الاسم (الطفلتان) والفعل الذى يليه ، حيث يقبل الاسم أن يتضام مع هذا الفعل .

- علاقة ترتيب بين الاسم (الطفلتان) والفعل الذى يليه فالاسم الأول ثم الفعل .

- علاقة تضام بين الفعل والأداة (بِ) . أى أن الفعل المضارع (تستمتعان) يتضام مع الأداة (بِ) (٨٠) .

- علاقة تطابق فى العدد بين الاسم الأول والفعل المضارع والإسم الثانى .

- علاقة تطابق فى التأنيث بين الاسم الأول والفعل .

فلو أن العنصر الأول تغير وأصبح (الطِفلةُ) مثلا بدلا من (الطفلتان) تغيرت بقية العناصر وأصبحت كما يلى :

الطفلتان تستمتعان بلعبتيهما ← الطفلةُ تستمتعُ بلعبتها .

حيث تحول الفعل المضارع من (تستمتعان) ← (تستمتعُ) وتحول الضمير فى نهاية الاسم (ـهما) ← (ها) .

وبالمثل لو تغيرت العلاقة المكانية بين الإسم الأول والفعل وجعلنا الفعل سابقا للاسم ، لتغيرت علاقة التطابق فى العدد التى كانت بينهما كما يلى :

الطفلتان تستمتعان بلعبتيهما ← تستمتع الطفلتان بلعبتيهما .

حيث لا يوجد فى العربية تطابق فى العدد بين الفعل فى أول الكلام والإسم الذى يليه ، إذ لا يمكن القول : تستمتعان الطفلتان .

---

(٨٠) يلاحظ أنه لا يتضام مع كل الأدوات . فلا يقال مثلا : تستمتعان أنّ .

هذا بالنسبة للنمط حين يتكون من أكثر من عنصر واحد ؛ بيد أن هناك نمطا لغويا يتكرر أحيانا في الكلام ولكنه مع ذلك يتكون من قسم لغوى واحد فقط ، وذلك مثل قولنا : شكرا - نَعَمْ - لا - دمنهور - ربما ..إلخ أي يتكون من كلمة واحدة مسبوقة بالصمت ومتلوة به . وهذا النمط موجود أيضا ربما في معظم اللغات ، ففي الإنجليزية يقولون مثلا :

John - hellow - bother - drat - porridge

وفي الفرنسية يقولون:

John - bien - oui - no - actuellement

وفي لغة المصريين :

متْشكّر - أيوه - لأْ - دمنهورْ - جايزْ ...

وهذه النطوق في نظر روبنز جمل ناقصة incomplete sentences أو جمل منبعجة elleptical ولا يمكن فهمها إلا بالقياس للموقف الذى تقال فيه ويمكن شرحها للطفل أو الغريب عن اللغة بتمديدها expanding أى بزيادة بعض الكلمات عليها ، أو بمعادلتها بجملة مكونة من عدد أكبر من الكلمات par-aphrase (٨١) .

والحقيقة نحن لا ننظر للنطوق على إنها تكون جملة أو لا تكون جملة ، لأن الجملة ينبغي أن تكون ذات معنى ، ونحن قد اطرحنا المعنى من تحليلاتنا . إن النطوق التي تتكون من كلمة واحدة في العربية ومسبوقة بالصمت ومتلوة به ومنطوقة بتنغيم خاص هي أيضا من أنماط الكلام ، غير أن هذا النمط يتكون من قسم واحد مضافا إليه التنغيم وهو عنصر صوتي ، والصمت وهو عنصر غير صوتي ولكنه عنصر لغوى ، حيث يشترك الجميع في تكوين النمط اللغوى المكون من جملة عناصر تربطها

---

(٨١) Robins, General Linguistics , P. 224.

علاقات مثل علاقة الترتيب

فالنمط اللغوى يتكون إذن من مجموعة من العناصر اللغوية التى تربط العلاقات بينها بحيث إذا تغير عنصر من هذه العناصر ، أو علاقة من هذه العلاقات تعرضت العناصر والعلاقات الأخرى للتغيير . أى أن النمط اللغوى ليس شيئا آخر سوى البنية عند الفيلسوف ليفى اشتراوس بعد شيىء من التعديل .

ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ أحمد حاطوم قد ذهب فى تعريفه « للعبارة » إلى تعريف قريب من تعريفنا للبنية ، « فالعبارة » لديه – فى الألسنة المعربة – تتكون من :

– عنصر المفردات

– عنصر التراكيب ، أو عنصر البِنَى التركيبية التى من تتابعها وترابطها وتمازجها يتكون الشكل النحوى التركيبى للعبارة.

– عنصر الإعراب (٨٢) .

أما عن البنى التركيبية ، فهى أشكال نحوية يولدها ما يقوم بين الكلمات المتتابعة فى الكلام أو العبارة من علاقات تترابط بها الكلمات لتوليد الكلام أو العبارة وفقا لنظام متكامل من الترابط يميز به لسانها (٨٣)

وكل ما سبق متضمن فى تعريفنا للبنية بشكل أو بآخر فيما عدا أن التعريف الذى قدمه الأستاذ أحمد حاطوم للعبارة – وهى التى تقابل البنية لدينا – لم يتناول أهم سمة من سمات البنية ، وهى : ماذا يحدث لبقية العناصر أو العلاقات لو تعرض عنصر ما أو علاقة ما للتغير ؟

فالبنيوية إذن موجودة عند اللغويين كما هى موجودة عند الفلاسفة ، بل إن اللغويين هم الأسبق فى اكتشافها ومنهم أخذها الفلاسفة غير أن الفلاسفة أضافوا

---

(٨٢) الأستاذ أحمد حاطوم كتاب الإعراب ٦١

(٨٣) انظر السابق ص ٥٠

اليها مفهوما جديدا هو مفهوم « الانغلاق » طالما أن شرطا من شروط النسق لديهم أن يكون مغلقا . ومعنى النسق المغلق أن يكون « كلاً مكتفياً بذاته » . ولقد استخدمنا مفهوم الانغلاق هذا في هذا البحث .

ولكن قد يعترض أحد الباحثين بأن هذا المفهوم مرفوض باعتباره أحد المفاهيم الفلسفية ، فعلم اللغة الوصفى لا يمكن أن يقوم بحال على أحد هذه المفاهيم . وردنا على ذلك أن هذا المفهوم – وإن كان فلسفيا – فقد أمكن التحقق من وجوده فى الواقع – وسوف يرى القارىء ذلك – فالعلم – وأن كان يرفض المفاهيم الفلسفية حقا – فإنه لا يرفضها أذا أمكن إثباتها والتحقق من وجودها فى الواقع . وفى هذه الحالة لا يهم إذا كان هذا المفهوم فلسفى المنشأ . إذ ليس ما يهمنا من اكتشف هذا المفهوم ، أهم العلماء أم الفلاسفة، بل الذى يهمنا هو مصير هذا المفهوم ؛ هل يظل مفهوما فلسفيا قابعا فى ركن من العقل ،يستحيل التحقق من وجوده فى الواقع ، أم أن له وجودا واقعيا نستطيع أن نلمسه ونراه ؟

هذا ويجب أن نفرق هنا بين شيئين لا نمزج بينهما ألا وهما :

١- الصورة الصوتية للكلام ، وهى صورة حسية . نسمعها بآذاننا ، وهى فى المثال السابق الصوت المسموع الناتج من قولنا :

الطفلتان تستمتعان بلعبتيهما

٢- الصورة التجريدية للكلام والتى أسميناها « بالنمط » وهى صورة عقلية تقابل الصورة الحسية استخرجها النحوى – لا المتكلم – عن طريق التجريد للصورة الحسية وهى فى مثالنا السابق :

اسم مثنى مؤنث + فعل مضارع متصل بضمير الغائب المثنى المؤنث + الأداة (بِ) + اسم مثنى + ضمير للمثنى .

وبطبيعة الحال فإن القارىء سوف يميز بين الصورتين بسهولة بمجرد رؤية ما يرمز لهما كتابة .

والآن ، لننتقل لدراسة مورفيمات العربية تمهيدا لدراسة عناصر النمط التى تتكون من هذه المورفيمات .

الفصل الثانى

مورفيمات العربية

لا بد أن نبادر بهذا السؤال : ماالذى يجعلنا نعتقد أن الكلام يمكن تحليله إلى عناصر لغوية سواء كانت فونيمات أو مقاطع أو مورفيمات أو جملا ... إلخ .

إن الذى يجعلنا نعتقد أن الكلام يتكون من عناصر هو ما نلاحظه من تشابه أو تمايز بين بعض السلاسل الصوتية ، وأنه يمكننا أن نجمع المتشابهات معا فى فئة واحدة (أو صنف واحد) ؛ فهذه فئة من السلاسل الصوتية التى تنتهى بألف وتاء ، وهذه فئة تنتهى بواو ونون ، وهذه تنتهى بالضمة ، وتلك على وزن فاعل أو مفعول .... وهكذا . فلولا هذه الإمكانية لاستحال التحليل اللغوى ، إذ أن هذا التحليل لا بد أن يبدأ بالتصنيف . وغنى عن البيان أن التصنيف – كما سبق أن ألمحنا فى الفصل السابق – لابد أن يبدأ بوضع فرض ما موضع الاعتبار ويُتَّخَذُ معيارا له – كالتشابه مثلا – فلا تصنيف بلا معايير .

وأيا كان الأمر فإن العناصر اللغوية – باعتبار معيارى التمايز والتشابه – هى أبنية لغوية يمكن تمييزها فى الكلام بالسمع ووضعها فى فئة من الفئات . وطالما أن النمط يتكون – كما سبق أن رأينا – من جملة من العناصر التى تجمع العلاقات بينها ، فلابد إذن من تحديد هذه العناصر وتلك العلاقات . وعملية التحليل النحوى -gram matical analysis ليست شيئا آخر سوى تحقيق هذين الهدفين فى المقام

الأول (١) . ومادامت العناصر اللغوية هي الجزء الملموس من التحليل فيمكن أن يطلق عليها أيضا « وحدات التحليل النحوى » تلك الوحدات التى تتألف من أقسام الكلام word classes بما تحتوى عليه من الفصائل النحوية والعلامات الإعرابية وكل ذلك قد يأتى فى الكلام مصحوبا بإحدى الظواهر اللغوية المصاحبة كالنبر أو التنغيم أو المفصل أو الصمت . غير أنه يجب علينا أولا أن نحدد ما هو المقصود «بالعنصر» قبل تحديد ما يندرج تحته من أقسام الكلام ومكونات هذه الأقسام من الفصائل النحوية grammatical catigories أو العلامات الإعرابية أو الظواهر المصاحبة لها .

الحقيقة أن مصطلح «عنصر» من المصطلحات التى لا يمكن الاستغناء عنها فى علم اللغة عامة ، رغم ما يكتنف هذا المصطلح من صعوبات ، إذ يتبادر إلى الذهن عند سماعه لأول وهلة مفهوم العنصر فى الكمياء ، أى المادة التى لا يمكن أن تنقسم إلى مواد أخرى مختلفة عنها . إن العنصر فى الكمياء يمثل « البسيط » فى مقابل «المركب» الذى يتكون من أكثر من عنصر غير أن العنصر فى هذا البحث - بل ربما فى معظم البحوث اللغوية - لن يكون له هذا المفهوم بأى حال ؛ فهو ليس بسيطا دوماء بل قد يكون بسيطا على مستوى تحليلى ما ، ولكنه مع ذلك ينقلب مركبا على مستوى تحليلى آخر .

ولننظر إلى الأبنية اللغوية التالية لكى نوضح المقصود بذلك :

- **الملمح التمييزى** distinctive feature : هو عنصر تحليلى بسيط على مستوى الفونيم طالما أن الفونيم يتركب من مجموعة من الملامح التمييزية . ولكن الملمح التمييزى - مع ذلك - يعتبر مركبا طالما أنه هو نفسه يتركب من مجموعة من الموجات الصوتية .

---

(١) سوف نخصص هذا الفصل لدراسة مورفيمات العربية والفصل التالى لدراسة عناصر النمط . أما الفصل الذى يلى هذين الفصلين فسوف يخصص لدراسة العلاقات بين عناصر النمط

- **الفونيم** : يعتبر عنصرا تحليليا بسيطا على مستوى الكلمة لأن الكلمة تنحل إليه ولكنه يعتبر مركبا طالما أنه هو نفسه يتركب من مجموعة من الملامح التمييزية ، التي تتركب بدورها من مجموعة من الموجات الصوتية .

- **المقطع** : يعتبر - مثل الفونيم - عنصرا تحليليا بسيطا على مستوى الكلمة ، ولكنه مع ذلك يعتبر مركبا طالما أنه يتكون من مجموعة من الفونيمات التى تتركب من مجموعة من الملامح التمييزية والتى تتركب هى أيضا من مجموعة من الموجات الصوتية .

- **المورفيم** : يعتبر عنصرا تحليليا بسيطا على المستوى المورفولوجي للكلمة أو على المستوى النحوى للعبارة ، ولكنه يعتبر مع ذلك مركبا طالما أنه يتكون من مجموعة من المقاطع أو الفونيمات وكل منها يتركب فى النهاية من مجموعة من الملامح التمييزية التى تتركب من مجموعة من الموجات الصوتية .

- **القسم الكلامى** : مثل الاسم والفعل والحرف ؛ ويعتبر عنصرا تحليليا بسيطا على المستوى النحوى ، ولكنه يعتبر مركبا طالما أنه يتركب من مجموعة من المورفيمات وكل منها مركب من مجموعة من المقاطع أو الفونيمات التى يتركب كل منها من مجموعة من الملامح التمييزية التى تتركب بدورها من مجموعة من الموجات الصوتية .

- **الكلمة** : وقد تكون مركبة من قسم كلامى واحد مثل الاسم أو الفعل أو الحرف وقد تكون مركبة من قسمين كلاميين أو أكثر مثل كلمة (له) أو (بهما) أو (كتبهم) ولكنها مع ذلك قد تعتبر عنصرا تحليليا بسيطا على المستوى النحوى فى بعض الأنحاء رغم تركيبها من سائر العناصر السابقة مثل المورفيمات والمقاطع والفونيمات والملامح التمييزية وأخيرا الموجات الصوتية .

نخلص من كل ذلك إلى أن العنصر اللغوى - بالإضافة إلى تعريفه السابق وهو أنه بناء لغوى يمكن تمييزه فى الكلام بالسمع - هو بناء لغوى يحدده مستوى التحليل . إنه صيغة لغوية Linguistic Form يحددها النحوى ، مرتبطة بمستوى

التحليل .ولكن ما هى حدود هذا البناء اللغوى فى هذا البحث ؟ أى ما هو حجمه وخصائصه وكيف نتعرف عليه ؟ وهل سنستخدم كافة الأبنية السابقة وهى الموجة الصوتية والملمح التميزى والفونيم ... إلخ ، أم نستخدم بعضها دون بعضها الآخر ؟ .

إن العنصر التحليلى الذى سو ف نستخدمه فى هذا البحث هو القسم الكلامى ward class أى الاسم أو الفعل أو الأداة أو الضمير ... إلخ ، مرتبطا بالظاهرة المصاحبة سواء كانت نبرا أو تنغيما أو مفصلا أو صمتا .

والقسم الكلامى – كما هو معروف – قد يكون مكونا من مورفيم واحد مثل : قد – هل – فى – مع – لكن – سرعان – صه – هو .. ، وقد يكون مكونا من أكثر من مورفيم مثل الاسماء والأفعال التى تتركب من مورفيمات عديدة ؛ ولكن قد يقال : ولماذا لا تستخدم « الكلمة» وحدة التحليل ؟ وهل هناك فرق بين الكلمة والقسم الكلامى ؟

الإجابة على ذلك أنه لا مانع من استخدامها – فى هذا البحث – وحدة للتحلل على شريطة أن لا تتكون إلا من قسم كلامى واحد ، فكلمة مثل (قد) تعتبر عنصرا تحليليا واحدا طالما أنها تتكون من قسم كلامى واحد هو قسم الأدوات .وكلمة مثل (يقولون) تعتبر عنصرا تحليليا واحدا طالما أنهاتتكون من قسم كلامى واحد هو الفعل المضارع رغم أنها تتكون من ثلاث مورفيمات هى مورفيم مادة الاشتقاق ومورفيم الصيغة والمورفيم الذى يدل على رفع الفعل وهو (النون) التى فى نهايته . أما كلمة مثل (له) فتعتبر – فى هذا البحث – مكونة من عنصرين تحليليين طالما أنها مركبة من قسمين كلاميين هما الأداة (لَ) والضمير (ـهُ) . وكلمة مثل (سألتمونيها) تعتبر مكونة من ثلاثة عناصر تحليلية طالما أنها مكونة من ثلاثة من أقسام الكلام هى الفعل الماضى (سألتموا) والضمير (ني) والضمير (ها) . وكل ذلك قد يأتى مصحوبا بظاهرة من الظواهر المصاحبة مثل النبر أو التنغيم أو السكوت .

أى أن العنصر التحليلى الواحد – فى هذا البحث – هو قسم كلامى واحد .

وهذا القسم قد يكون مركبا من مورفيم واحد أو أكثر بما في ذلك الظواهر المصاحبة التى هى جزء من مورفيمات اللغة . وعلى أى حال فطالما أن المورفيمات هى الوحدات البنائية التى تتركب منها أقسام الكلام – التى هى العناصر التحليلية أو البنائية فى هذا البحث – لذلك وجب علينا أن نحدد مورفيمات العربية ابتداء .

لقد عرف روبنز المورفيم بأنه أصغر وحدة نحوية (٢) وبكلمات أخرى ، يعتبر المورفيم أصغر وحدة ذات علاقات نحوية نظمية بغيرها ، ولكى نصل إلى المورفيم لابد أن نصل إلى هذه الوحدات ، وفيما يلى بيان بمورفيمات العربية وأنواعها :

ا – مورفيمات المشتقات :

لقد لاحظ علماء العربية القدماء كلام العرب ، فوجدوا أن بعض الكلمات يمكن أن تكون مجموعة واحدة تحوم كلها حول حروف لا تتغير ، فقالوا إن هذه الكلمات ذات أصل اشتقاقى واحد هو هذه الحروف بعينها وجعلوها الأصل الاشتقاقى لهذه الكلمات . كما وجدوا أن بعض الكلمات الأخرى لا يمكن ادراجها فى مجموعات كالكلمات المشتقة تحوم حول حروف بعينها ، ومن ثم فليس لها أصل اشتقاقى تنحدر منه فهى من الجوامد ، فإذا جئنا للكلمات المشتقة وجدنا أنها تتكون من مورفيمين متداخلين هما :

١-**مورفيم مادة الاشتقاق**:ويتكون من صوامت الكلمة فقط ، فيبدأ بأول صامت فى الكلمة وينتهى بآخر صامت فيها . فمورفيم مادة الاشتقاق للفعل (يكتب) مثلا يتكون من ثلاث صوامت هى (ك – ت – ب) ، ومورفيم مادة الاشتقاق للاسم (كاتب) يتكون من نفس صوامت الفعل (يكتب) ، أى (ك – ت –

---

(٢) Robins , General Linguistics , P. 192

من الجدير بالذكر أن بلومفيلد عرف المورفيم بأنه أصغر علامة (The Language , P. 162) وسوف نعتمد فى هذا البحث على تعريف روبنز لأنه أكثر دقة إذ أن تعريف بلومفيلد يمكن أن ينطبق على الفونيم

ب) ، ولكن وجه الخلاف بينهما هو حروف الزيادة والحركات الكائنة بين الصوامت ولذلك نعبر عن مورفيم مادة الإشتقاق للفعل (يكتب) كما يلى :

{ ه ه ك ت ه ب }	حيث تدل الدوائر الصغيرة على موضع حروف
↑ ↑ ↑	الزيادة والحركات داخل الكلمة على أساس أن
ى ـَ ـُ	العلامة (ـَ) = فتحة ، العلامة (ـُ) = ضمة

ويعبر عن مورفيم مادة الاشتقاق للاسم (كاتب) كما يلى :

{ ك ه ه ت ه ب }	: حيث تدل الدوائر الصغيرة على موضع
↑ ↑ ↑	الحركات داخل الكلمة على أساس أن العلامة
ـَ ـَ ـِ	(ـَ) = فتحة، والعلامة (ـَ ـَ) = ألف
	المد . ، والعلامة (ـِ) = كسرة .

٢- مورفيم الصيغة :

ويتكون من حروف الزيادة بالاضافة إلى الحركات الموجودة داخل الكلمة فمورفيم الصيغة للفعل (يكتب) مثلا يتكون من (الياء) يليها فتحة قصيرة قبل (الكاف) ثم الضمة بعد التاء . ويعبر عنه كما يلى :

{ ى ـَ ه ه ـُ ه }	حيث تدل الدوائر الصغيرة على موضع الصوامت
↑ ↑ ↑	من مورفيم الصيغة والعلامتان (ـَ) ، (ـُ)
ك ت ب	رمزان للفتحة والضمة على الترتيب .

ويتكون مورفيم الصيغة للاسم (كاتب) مثلا من الفتحة الطويلة التي بعد الكاف والكسرة القصيرة التي بعد التاء ويعبر عنه كما يلي :

{ ه ـَـَ ه ـِ ه }	: حيث تدل الدوائر الصغيرة على موضع الصوامت
↑ ↑ ↑	من مورفيم الصيغة والعلامتان / ـَـَ / ، / ـِ /
ك ت ب	رمزان لألف المد والكسرة على الترتيب (٣)

ب - مورفيمات الجوامد :

وهي الكلمات التي قلنا أنها لا تنحدر من أصول اشتقاقية وذلك مثل :

قد - لم - لو - هل - بل - في - عن - و - ثم - كيف - والهاء والذال من (هذه) ، والألف واللام من (الذى) - سرعان - صه - مه - هب ..

فكل بناء من هذه الأبنية عبارة عن مورفيم واحد ، قد يكون حرا مثل (قد) و(لم) ، أو مقيدا مثل {هذ} التي تأتي دائما مقيدة بالهاء كما في كلمة (هذه) أو مقيدة بالألف والنون كما في كلمة (هذان) أو مقيدة بالياء والنون كما في كلمة(هذين) ، أو مقيدة بالألف كما في (هذا) .

---

(٣) انظر في ذلك : جلال شمس الدين - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير لكلية الآداب جامعة الاسكندرية ١٩٨٥ .وانظر أيضا في المورفيمات المتداخلة كتاب مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمي حجازى ، ص ٥٩ - ٦٠

وهناك العديد من الكلمات التى اعتبرها النحاة من الجوامد مثل : فأس - طَشْت - ابريق - سحاب - حائط - فرس ... ، والحقيقة أنها لا تعتبر جميعا من الجوامد ، كل ما هنالك أن العرب لم يشتقوا منها معظم المشتقات وإن اشتقوا بعضها مثل :

سحاب : سَحَبَ - يسحبُ - انْسَحَبَ - اسْحَبْ

حائط : تحوَّطَ - احتاط - حيطة - احتياط .

فرس : فارس - تفرَّس - افترس - افتراس .

وعلى أى حال فإن الكلمات التى بقيت منفردة بدون مشتقات مثل : طَشْت - منجل - ابريق - فأس - واعتقد أنها مُعَرَّبَة - يمكن أن تعتبر مورفيمات جامدة وحينئذ تعتبر الكلمة بأكملها مورفيما حرا ، وتظل من الجوامد إلى أن يشتق منها يوما ما فتصبح حينئذ من المشتقات .

جـ - علامات الفصائل النحوية : grammatical catigories

(علامات التعريف والتنكير والعدد والجنس والشخص) .

يحتوى الكلام على كثير من المورفيمات التى لا يمكن حصرها أو عدها إلا بصعوبة بالغة ، وهى حين تحصر يصبح هذا الحصر هو معجم اللغة ، وهذه المورفيمات منها مالم نستخدمه في حياتنا الحاضرة ، بل ربما المقبلة أيضا .ولكن هناك مورفيمات بالذات قليلة العدد تتكرر كثيرا فى الكلام ، ولا تخلو عبارة واحدة منها ، بل إنها لتتكرر كثيرا فى العبارة الواحدة إذا طالت بعض الشىء ، وهذه المورفيمات تأتى على صورة فونيمات ومقاطع ليس لها وجود منفرد فى الكلام ، ولكنها تؤدى وظائفها عندما تلصق بالكلمات . ومن ضمن هذه الوظائف وظيفتها البنائية بالربط بين الكلام عن طريق التطابق فى كلمتين متتاليتين أو متجاورتين ، وربما حدث هذا التطابق فى أكثر من كلمتين فى العبارة الواحدة مثل قولنا : اشتريت كتابين قيمين رائعين ، فلقد حدث تطابق بين نهايات الثلاث كلمات الأخيرة ، حيث انتهت جميعا بفصيلة نحوية واحدة .

أما السبب الذى أدى إلى اكتشاف هذه الفصائل - كما يرى اللغويون - هو أن العلاقات النظمية بين أقسام الكلام (اى الإسم والفعل والموصول ... الخ) تكون مصحوبة في معظم اللغات بصيغ مورفولوجية ثابتة لا يعتريها التغيير بينما يحدث هذا التغير فى أبنية تأتى فى نهاية هذه الصيغ الثابتة ، ويحدث هذا التغيير عندما تأتى هذه الكلمات وما يلتصق بها فى سياقات مختلفة [وهذه هى الوسيلة الشكلية فى الكشف عن الفصائل] . وقد أدى هذا التغيير إلى اكتشاف فصائل العدد والجنس والشخص . ففى الإنجليزية مثلا يقولون :

The man eats - The men eat

حيث أدى التغيير فى السياق إلى تغيير الفعل eat اذ أتى مصحوبا بالمورفيم s فى الحالة الأولى وبدونه فى الحالة الثانية (٤) . وفيما يلى تحليل لهذه الفصائل :

١ - علامات التعريف والتنكير :

ويمكن تطبيق نفس المنهج على العربية لتحديد علامات الفصائل النحوية فى العربية ؛ فقد وُجدت الصيغ التالية :

مجتهدٌ - المجتهدُ

مجتهدًا - المجتهدَ

مجتهدٍ - المجتهدِ

حيث يعلم من ذلك أن هناك فروقا بين كل زوجين من هذه الأزواج الثلاثة . فالكلمة الأولى فى كل منها تنتهى بالنون ، أما الكلمة الثانية حيث يوجد البناء (أل) فى أول الكلمة فتخلو من النون . ولقد أطلق النحاة على (النون) نون التنكير ، وأنها تُلْحِقُ التنكير بأى اسم تُلْحَقُ به . ويصبح هذا الاسم نكرة حتى لو أطلق على معرفة

---

(٤) Robins, General Linguistics , P. 232

مثل :قرأت كتاباً جديداً . فالكلمة (كتابا) نكرة لأنه قد لحقته نون التنكير ، رغم أن هذا الكتاب معروف لي جيدا . كما أنه يصبح معرفة لو سبقته (ال) حتى لو كان هذا الاسم مجهولا للسامع مثل : الكتابُ الذى لم أره . فكلمة (الكتابُ) معرفة رغم أنى لم أر هذا الكتاب . مما يدل على أن التعريف والتنكير هما مسألتان شكليتان بحت ؛ فمجرد وجود (النون) فى نهاية الاسم يجعله نكرة ، ووجود (ال) فى أوله يجعله معرفة.

ويعتبر النحاة أن (النون) رمز لفصيلة نحوية هى (التنكير) وأن الألف واللام رمز لفصيلة نحوية أخرى هى (التعريف). ومن الجدير بالذكر أن الاسم الذى يحتوى على مورفيم التنكير { ن } لا يتضام مع الاسم المجرور التالى له إلا فى حالة عدم وجود هذه النون .

٢ – علامات العدد : Number

ننتقل الآن إلى فصيلة نحوية أخرى هى فصيلة العدد ؛ فلقد وُجدت الأسماء الآتية :

مجتهدٌ – مجتهدان – مجتهدون

مجتهداً – مجتهدَيْن – مجتهدِين

مجتهدٍ – مجتهدَيْنْ – مجتهدِين

مجتهدةٌ – مجتهدتان – مجتهداتٌ

مجتهدةً – مجتهدتَيْن – مجتهداتٍ

مجتهدةٍ – مجتهدتَيْن – مجتهداتٍ

وقد جاء كل اسم من هذه الأسماء فى سياق خاص حيث يُعلم من ذلك أن هناك سياقا يتطلب أن تأتى كلمة مثل (مجتهدٌ) منتهية بنون التنكير ، وسياق آخر يتطلب هذه الكلمة منتهية بالألف والنون مثلا (مجتهدان) . ولتحديد هذه المورفيمات نقارن بين هذه الكلمات بنيويا ولنختر المقارنة بين الثلاثة أسماء المرفوعة.

مجتهدٌ — مجتهدان — مجتهدون

نجد أن هناك بنية مشتركة لا تتغير توجد في الثلاث كلمات هي (مجتهدٌ) ، يليها ثلاث بنيات مقيدة أصغر منها :

مجتهدٌ : (مُ جْ تَ هِـ دْ) + { ـُ } + { ن }

مجتهدان : (مُ جْ تَ هِـ دْ) + { ـَ ـَ ن ـِ }

مجتهدون : (مُ جْ تَ هِـ دْ) + { ـُ ـُ ن ـَ }

ونظرا لأن هذه البنيات :

{ ـُ } ، { ن } ، { ـَ ـَ ن ـِ } ، { ـُ ـُ ن ـَ }

لا يمكن تحليلها نحويا إلى بنيات أصغر منها ، — في هذه المرحلة من التحليل — فهي إذن مورفيمات ، طالما أن المورفيم هو أصغر وحدة نحوية . ويمكن اجراء مثل هذا التحليل للوصول إلى باقي المورفيمات الموجودة في نهاية كلمة (مجتهدٌ) . وهذا التحليل المورفولوجي كاف من الناحية الشكلية لتحديد هذه المورفيمات ، غير أن النحاة التقليديين نظروا إلى هذه المورفيمات نظرة دلالية ، فطالما أننا نقول :

واحدٌ مجتهدٌ أو مجتهدٌ واحدٌ

اثنان مجتهدان أو مجتهدان اثنان

كثيرون مجتهدون أو مجتهدون كثيرون

فإن المورفيم { ـُ ـُ ن ـَ } يدل على الجمع والمورفيم { ـَ ـَ ن ـِ } يدل على المثنى . أما المفرد فتدل عليه كلمة (مجتهد) بصيغتها . ولذلك فإن هذه المورفيمات تقع لديهم في فصيلة العدد . ولا بأس من اطلاقنا هذه التسمية عليها طالما أننا حددناها تحديدا شكليا .

ومن الجدير بالذكر أن النون الموجودة في آخر الكلمتين (مجتهدان) و

(مجتهدون) لا توجد عند ترابط هذه الأسماء مع الأسماء التالية لها مثل النون الموجودة في المفرد . لذلك فإننا سوف نعتبر هذه النون سواء في المفرد أو المثنى أو الجمع نونا واحدة هي نون التنوين .

٣ - علامات الجنس Gender

ننتقل الآن إلى فصيلة نحوية جديدة هي فصيلة الجنس ، محاولين تحديدها تحديدا شكليا ومستخدمين التحليل المورفولوجي وسيلة لتحديد مورفيمات هذه الفصيلة.

فلو حللنا كلمات مثل :

جميلٌ - جميلةٌ - جميلتين - جميلتان - جميلاتٍ

تحليلا مورفولوجيا لكي نصل إلى أصغر الوحدات النحوية ، لوصلنا إلى بنية ثابتة هي (جميلْ) لا تتغير في الكلمات الخمس يليها المورفيمات المتغيرة كما يلي :

جميلٌ : (جَ م ِ ي ل) + { ُ } + { ن }

جميلةٌ : (جَ م ِ ي ل) + { َ ت } + { ُ } + { ن }

جميلتين : (جَ م ِ ي ل) + { َ ت } + { َ ى ن ِ }

جميلتان : (جَ م ِ ي ل) + { َ ت } + { َ َ ن ِ }

جميلاتٍ : (جَ م ِ ي ل) + { َ َ ت } + { ِ } + { ن }

فلو جئنا للمورفيمات المتغيرة وجدنا أن بعضها سبق لنا دراسته وهي (العدد والتنكير) وبعضها سوف ندرسه فيما بعد وهي :

مورفيما الحالة الإعرابية : { ُ } ، { ِ }

مورفيما العدد والحالة الإعرابية : { ى ن ِ } ، { َ َ ن ِ }

بينما يظهر لنا مورفيمان جديدان هما : { َ ت } ، { َ َ ت }

الأول يظهر في حالة الإفراد والتثنية ، والثاني في حالة الجمع . وقد نظر النحاة القدماء فوجدوا أن هذه المورفيمات تظهر في الكلمات التي تطلق على ما اعتبر في المجتمع مؤنثا حتى لو لم يكن مؤنثا حقيقيا ، فسميت هاتان التاءان بتاءى التأنيث ؛ الأولى في حالتي الإفراد والتثنية ، والثانية في حالة الجمع. ويمكن استخدام هذه التسمية طالما أن المورفيمات حددت تحديدا شكليا . وغني عن البيان أن الكلمات التي لا يظهر فيها هذان المورفيمان وتتعلق مع غيرها بعلاقة التأنيث مثل (أذن - عين - سعاد) فإن الكلمة بأكملها تكون لها القيمة المورفولوجية التي للجنس . أما الكلمات التي مثل عَطْشَى وغَضْبَى وحُبْلَى وصُغْرَى وفُضْلَى ، فإن مورفيم الصيغة يكون هو نفسه مورفيم الجنس ، ففي حالة (غَضْبَى) يكون مورفيم الجنس كما يلي :

{ه َ ه ه َ َ}

٤- علامات الشخص : Person

إذا جئنا لمجموعة من الكلمات المشتقة مثل : أشعُرُ - شعرتُ - تشعرين - شعرتما- يشعرون ... إلخ، وجدنا أنها تحتوى على مورفيمات تتسق مع مجموعة أخرى من الكلمات التي تأتي قبلها عادة - وقد تأتي بعدها أحيانا - ولكنها من غير المشتقات مثل : أنا - نحن - هو - هى - أنتَ -أنتِ - هما ... إلخ. وهذه الفئة الأخيرة يمكن تقسيمها إلى المجاميع الثلاث الآتية :

أنا - نحن

أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتنَّ

هو - هى - هما - هُنَّ

حيث تتسق مجموعة (أنا - نحن) مع المورفيمات التي في المجموعة المشتقة كما يلي :

أنا أشعرْ — (أنا) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو
{ ء ـَ ه ه ـُ ه }

أنا شعرتُ — (أنا) تتسق مع المورفيم { ت ـُ }

نحن نشعرُ — (نحن) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو
{ ن ـَ ه ه ـُ ه }

نحن شعرنا — (نحن) تتسق مع المورفيم { ن ـَ ـَ }

وتتسق مجموعة (أنتَ) مع المورفيمات التى فى المجموعة المشتقة كما يلى :

أنتَ تشعرْ — (أنتَ) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو :
{ ت ـَ ه ه ـُ ه }

أنتَ شعرتَ — (أنت) تتسق مع المورفيم { ت ـَ }

أنتِ تشعرين — (أنت) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو :
{ ت ـَ ه ه ـُ ه ـِ ـِ }

أنتِ شعرتِ — (أنت) تتسق مع المورفيم { ت ـِ }

أنتما تشعرانْ — (أنتما) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو :
{ ت ـَ ه ه ـُ ه ـَ ـَ }

أنتما شعرتما — (أنتما) تتسق مع المورفيم { ت ـُ م ـَ ـَ }

أنتم تشعرون — (انتم) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو
{ ت ـَ ه ه ـُ ه ـُ ـُ }

أنتم شعرتم	(أنتم) تتسق مع المورفيم {ت ـُ م}
أنتن تشعرن	(أنتن) تتسق مع مورفيم الصيغة وهن : {ت ـَ ه ه ـُ ه ن ـَ}
أنتن شعرتن	(أنتن) تتسق مع المورفيم {ت ـُ ن ن ـَ}

وتتسق مجموعة (هو) مع المورفيمات بالمجموعة المشتقة كما يلي :

هو يشعرْ	(هو) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو : {ى ـَ ه ه ـُ ه}
هو شعرَ	(هو) تتسق مع المورفيم {ـَ}
هى تشعرْ	(هى) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو : {ت ـَ ه ه ـُ ه}
هى شعرتْ	(هى) تتسق مع المورفيم {ـَ ت}
هما يشعران	(هما) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو : {ى ـَ ه ه ـُ ه ـَ ـِ}
هما شعرا	(هما) تتسق مع المورفيم {ـَ ـَ}
هما تشعران	(هما) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو : {ت ـَ ه ه ـُ ه ـَ ـِ}
هما شعرتا	(هما) تتسق مع المورفيم {ـَ ت ـَ ـَ}

هم يشعرون	(هم) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو : {ى ـَ ه ه ـُ ه ـُ ـُ}
هم شعروا	(هم) تتسق مع المورفيم {ـُ ـُ}
هن يشعرن	(هن) تتسق مع مورفيم الصيغة وهو : {ى ـَ ه ه ـَ ه ن ـَ}
هن شعرن	(هن) تتسق مع المورفيم {ن ـَ}

نخلص مما سبق أن هناك ثلاث مجاميع من المورفيمات الحرة هي مجموعة (أنا) ومجموعة (أنتَ) ومجموعة (هو) تتسق مع طائفة من المورفيمات المقيدة التي جاءت في كلمات بعينها . ولقد سمى النحاة كلا الطائفتين بالضمائر . فالمورفيمات الحرة ضمائر منفصلة ، والمورفيمات المقيدة ضمائر متصلة . وأطلقوا مصطلحا على الاتساق مع مجموعة (أنا) هو «التكلم» والاتساق مع مجموعة (أنتَ) هو «الخطاب» ، والاتساق مع مجموعة (هو) هو «الغياب» بحيث يمكن أن يُطلق على كلا الطرفين أي الضمائر المنفصلة من جهة والمورفيمات التي تتسق معها من جهة أخرى مورفيمات التكلم والخطاب والغيبة ، والجميع يكونون فصيلة الشخص . ولا مانع لدينا من استخدام هذه التسميات طالما أننا حددنا المسمى تحديدا شكليا .

وهكذا نكون قد حددنا فصائل التعريف والتنكير والعدد والجنس والشخص تحديدا شكليا عن طريقي الاتساق والتحليل المورفولوجي . هذا ورغم أن اخضاع الشكل للمعنى يلاقي بعض الصعوبات كما سبق أن أشرنا ، فإن هذه الصعوبة لا توجد – كما يرى روبنز – في فصيلة العدد حيث يقول : « هناك ترابط واضح بدرجة كبيرة بين فصيلة العدد والإفراد والجمع كما هو في الوضع في معظم اللغات

حيث يمكن أن يصلح (العدد) في أن يستخدم تسمية لفصيلة نحوية شكلية؛(٥) .ومعنى كلام روبنز أننا نستطيع — في هذا الموضع — أن نعتمد على تعريف العدد تعريفا دلاليا ، وهو ما يتناقض مع النحو الشكلي . والحقيقة أن ماقاله روبنز ينسحب أيضا على فصيلتي الجنس والشخص ، فهما من الوضوح بحيث أن تعريفهما دلاليا لا يثير أي خلاف ، ولكنه من الأفضل تحديد الجميع شكليا — على نحو ما فعلنا — حتى لا نخلط بين منهجين مختلفين .

د – العلامات الإعرابية Positional morphemes

وهي القسم الرابع من مورفيمات العربية ؛ فمن المباني التي اهتم بها أيضا علماء العربية اهتماما بالغا العلامات الإعرابية في نهاية المعربات دون المبنيات حيث اعتبروها علامات على معان نحوية فالضمة في نهاية الإسماء علامة على الفاعل أو نائبه ، أو علامة على المبتدأ والخبر ، والفتحة علامة على المفعول بأنواعه ، كما تدل على التمييز والحال والمستثنى في بعض أحواله ، أما الكسرة فتدل على الإضافة عموما . ولقد بلغ من اهتمام عبد القاهر الجرجاني بالإعراب ، حدا جعله ينظر إليه على أنه معيار الكلام الصحيح حيث يقول : « الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها . وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه » (٦) .

أما في هذا البحث وقد استبعدنا المعنى النحوي من التحليلات النحوية، فإن هذه العلامات الإعرابية ما هي إلا مورفيمات تدل على وضع الكلمة بالنسبة لغيرها من الكلمات ، كما تدل أيضا على أنواع الكلمات المصاحبة. وهذه المورفيمات من الأهمية في اللغة العربية بحيث تستحق أن يخصص لها مصطلح خاص يتفق مع النحو

---

(٥) Robins, General Linguistics P. 262

(٦) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ٨٠ .

الشكلي ، غير أننا سوف نبقى على المصطلح القديم مع تعديل في مفهومه حتى لا تتضخم المصطلحات ، وهو أن يكون مفهوم هذه العلامات هو الإعراب عن مواضع الكلمات بالنسبة لبعضهاوما يصاحبها لا الإعراب عن معانيها النحوية . وفيما يلي التحديد الشكلي لهذه العلامات ، أما بالنسبة لدلالتها على مواضع الكلمات بالنسبة لبعضها ، فسوف يدرس في الموضع الخاص بالعلاقات :

فلقد لاحظ علماء النحو القدماء أواخر الكلمات بما فيها من أسماء أو أفعال أو غير ذلك فوجدوا أن بعض الكلمات تأتي أواخرها على صورة واحدة دائما مهما تغير وضعها في الكلام ، فأسموها بالمبنيات . وبعضها الآخر تتغير أواخرها في أوضاع معينة فأسموها بالمعربات . ووجدوا أن هذه الظاهرة تنحصر في معظم الأسماء وبعض الأفعال والموصولات والإشاريات .

لاحظ العلماء بعد ذلك أواخرُ هذه المعربات فوجدوها تنتهي بعلامات مختلفة ، وأن هذه العلامات تطرد مع مجموعة من المعاني بعينها فحددوا مصطلحا لكل مجموعة من المعاني حيث بلغت هذه المجاميع أربع هي الرفع والنصب والجر والجزم ، وجمعوا العلامات التي تأتي مع كل مصطلح من هذه المصطلحات وأسموها «بالعلامات الإعرابية » ، ثم قسموها قسمين : علامات إعرابية رئيسية وأخرى فرعية .

* فهناك معاني مطردة للكلام تأتي معها الضمة في نهاية المفرد المذكر والمفردة المؤنثة وجمع التكسير وجمع الإناث .
- و(الألف والنون) في نهاية المثنى المذكر والمثنى المؤنث .
- و(الواو والنون) في نهاية جمع المذكر السالم .
- و(الواو) في نهاية الأسماء الستة .

فأطلقو على حالة هذه الكلمات مع تلك المعاني مصطلح «الرفع » وأما الكلمات التي لها نفس هذه المعاني ولكن يتعذر وجود هذه العلامات في نهاياتها مثل (مصطفى) و(القاضي) فقالوا عنها أنها في محل رفع . ولقد اطلقوا مصطلح الرفع

أيضا على الفعل المضارع المعرب وإن لم يضيفوا اليه المعانى السابقة ، إذا كان :

- منتهيا بالضمة فى غير الأفعال الخمسة
- منتهيا بالنون فى الأفعال الخمسة .

* وهناك معان أخرى مطردة للكلام تأتى معها الفتحة فى نهاية المفرد المذكر والمفردة المؤنثة ، وجمع التكسير .

- و(الياء والنون) فى نهاية المثنى المذكر والمثنى المونث
- و (ياء المد والنون) فى نهاية جمع المذكر السالم .
- و (الألف) فى نهاية الأسماء الستة .
- و (الكسرة) فى نهاية جمع الاناث السالم .

فأطلقوا على حالة هذه الكلمات مع تلك المعانى مصطلح(النصب)، وأما الكلمات التى توجد مع نفس هذه المعانى ولكن يتعذر وجود هذه العلامات فى نهاياتها مثل (مصطفى) ، (عصا) فقالوا عنها أنها فى محل نصب.ولقد اطلقوا نفس المصطلح على الفعل المضارع المعرب و إن لم يضيفوا إليه نفس هذه المعانى إذا كان :-

- منتهيا بالفتحة فى غير الأفعال الخمسة .
- منعدم النون فى الأفعال الخمسة .

* وهناك مجموعة ثالثة من المعانى المطردة فى الكلام تأتى فيهاالكسرة فى نهاية المفرد المذكر والمفردة المؤنثة ، وجمع التكسير ، وجمع الاناث السالم .

- و (الفتحة) فى نهاية الممنوع من الصرف .
- و (الياء والنون) فى نهاية المثنى المذكر ، والمثنى المؤنث .
- و (ياء المد والنون) فى نهاية جمع المذكر السالم .

- و(الياء) في نهاية الاسماء الستة .

فأطلقوا على حالة هذه الكلمات مع تلك المعانى مصطلح (الجر) . وأما الكلمات التى توجد مع نفس هذه المعانى ولكن يتعذر وجود هذه العلامات فى نهاياتها مثل (مصطفى) و (القاضى) فقالوا عنها أنها فى محل جر.

* وهناك أوضاع أو محال رابعة فى الكلام يتأتى فيها الأفعال المضارعة — المعربة — عديمة العلامة الاعرابية ، فجعلوا هذه الحالة العدمية حالة اعرابية قائمة بذاتها وأسموها (الجزم). فبالنسبة للأفعال المضارعة المعربة الخارجة عن الأفعال الخمسة تأتى نهايتها عديمة الفتحة أو الضمة — والكسرة بطبيعة الحال — أما الأفعال الخمسة فتأتى نهاياتها عديمة النون . وهذه الحالة — وكافة حالات الفعل المضارع المعرب — لم يتعللوا فيها بالمعنى ، وإنما تعللوا بالعمل .

فالعلامات الاعرابية بأنواعها المختلفة اذن مصطلحات لمجموعة الأصوات التى تأتى فى نهاية المعربات أو تغيب عنها مع معان بعينها فى الكلام ، فيما عدا مع الفعل المضارع المعرب . وهى تدل على هذه المعانى عند التقليديين ، أما فى هذا البحث فهى لا تدل إلا على أوضاع معينة كوجود كلمات معينة سابقة عليها أو تالية لها مما يدخل هذا الصنيع فى النحو الشكلى . وإنه لمن السهل أن نعتقد أن هذا المبحث عن العلامات الإعرابية كان من أوائل الدرس النحوى عند علماء العربية القدماء وأنه تم فى زمن بعيد جدا عن زمن الخليل وسيبويه ثم جاءت مرحلة أخرى نسبوا فيها المعانى إلى تلك الرموز — أى الفتحة والضمة والكسرة ... إلخ — ثم جاءت مرحلة ثالثة ، وهى المرحلة الأخيرة التى انتهت إلينا ، حيث عللوا لما بين أيديهم من ظواهر. فأى درس لغوى لا بد أن يبدأ شكليا أولا ، وقد تدخله المعانى والتعليلات بعد ذلك . وعلى أى حال فليس لدينا مانع من استخدام هذه المصطلحات كما هى ألا وهى : الرفع والنصب والجر والجزم ، لا على أنها دالة على معان ، ولكن على أنها دالة على أوضاع بعينها للكلمات، أو تعبر عن مضامة كلمات لكلمات أخرى مما يدخل فى نطاق معايير نا الشكلية ، وأما العلامات التى تدل عليها ألا وهى العلامات الإعرابية

فهى مورفيمات طالما أنها وحدات نحوية صغرى وتدخل فى التحليل النحوى . وفيما يلى وصف لهذه العلامات :

١- الضمة والفتحة والكسرة :

وتأتى أى منها بعد انتهاء آخر صامت من صوامت الكلمات المعربة المشتقة كما يلى :

- فى حالة افرادها مثل :

الطفلُ { ـُ } - الطفلَ { ـَ } - الطفلِ { ـِ }

- أو فى نهاية الأسماء فى حالة جمع التكسير مثل :

الأطفالُ { ـُ } - الأطفالَ { ـَ } - الأطفالِ { ـِ }

- وفى نهاية الأسماء المفردة المؤنثة بعد التاء مثل :

الطفلةُ { ـُ } - الطفلةَ { ـَ } - الطفلةِ { ـِ }

- وفى نهاية جمع الإناث السالم بعد الألف والتاء :

الكبيراتُ { ـُ } - الكبيراتِ { ـِ }

ولا يوجد فى العربية النطق : الكبيراتَ

كما تأتى الضمة والفتحة أيضا فى نهاية الكلمات المعربة غير المشتقة مثل : الاسكندرية -الكيلوجرام . أما الكسرة فلا تظهر بها لأنها ممنوعة من الصرف إلا فى حالتى التعريف والإضافة.

٢- واو المد وألفه وياؤه :

وهذه المورفيمات توجد فى العربية فى كلمات محددة بالذات هى :

أبوك – أخوك – حموك – فوك – هنوك – ذو (مال)

حيث تأتى (الواو) أو (الألف) أو (الياء) بعد صامت الباء فى (أبوك) وصامت الخاء فى (أخوك) وصامت الميم فى (حموك) ، وبعد (الفاء) فى (فوك) وبعد (النون) فى هنوك ، وبعد (الذال) فى (ذو مال) :

أبوك { ـُـ ـُـ } – أباك { ـَـ ـَـ } – أبيك { ـِـ ـِـ }

٣ – الألف مع النون والياء مع النون :

ويأتى أى منهما بعد انتهاءالصامت الأخير من الاسم سواء كان مشتقا أو غير مشتق :

الطفلان { ـَـ ـَـ ن ـِـ } – الطفلين { ـَـ ى ن ـِـ }

كيلوجرامان { ـَـ ـَـ ن ـِـ } – كيلوجرامين { ـَـ ى ن ـِـ }

وبعد تاء التأنيث فى المفرد مثل :

الطفلتان { ـَـ ـَـ ن ـِـ } – الطفلتين { ـَـ ى ن ـِـ }

سيارتان { ـَـ ـَـ ن ـِـ } – سيارتين { ـَـ ى ن ـِـ }

كما يأتيان بعد (الذال) فى الاشارى (هذا) فيقال :

هذان { ـَـ ـَـ ن ـِـ } – هذين { ـَـ ى ن ـِـ }

وبعد التاء فى :

هاتان { ـَـ ـَـ ن ـِـ } – هاتين { ـَـ ى ن ـِـ }

كما يأتيان بعد (الذال) فى الموصول (الذى) فيقال :

اللذان { ـَـ ـَـ ن ـِـ } – اللذين { ـَـ ى ن ـِـ }

وبعد التاء فى (التى) :

اللتان { ـَـَـ ن ـِ } اللتين { ـَ ى ن ـِ }

٤- واو المد مع النون - وياء المد مع النون :

ويأتى أى منهما فى نهاية الأسماء المعربة بعد آخر صامت من مادة الاشتقاق

فى حالة جمع المذكر السالم :

المجتهدون { ـُـُ ن ـَ } - المجتهدِينَ { ـِـِ ن ـَ }

٥ - النون فى نهاية الأفعال الخمسة :

ذلك أن هناك فئة محددة من الأفعال المضارعة تأتى أحيانا منتهية بنون مثل :

تلعبين - يلعبان - تلعبان - يلعبون - تلعبون

هذه النون يمكن تحديدها بأنها بعد الضمير الملازم (٧) للفعل المضارع وفى حالات خمس فقط وهى حين يكون هذا الضمير الملازم متسقا مع الضمير (أنتِ) مثل :

أنتِ تلعبينَ { ن ـَ }

أو متسقا مع (هما) : هما يلعبان { ن ـِ } - هما تلعبان {ن ـِ}

أو متسقا مع (أنتما) : أنتما تلعبان { ن ـِ }

أو متسقا مع (هم) : هم يلعبون { ن ـَ }

---

(٧) لتعريف الضمير الملازم ، انظر ص ١٣٢ من هذا البحث .

أو متسقا مع (أنتم) : أنتم تلعبون { ون } { ن ـَ}

هـ - الظواهر المصاحبة :

كما أمكن تحليل الكلام إلى أصوات كلامية ، ثم تجميع هذه الأصوات في مجاميع أو عائلات صوتية هي الفونيمات phonemes طبقا لعلاقات خاصة بها، وكما أمكن تحليله إلى مقاطع ومورفيمات ، فقد أمكن أيضا عن طريق التحليل اكتشاف ظواهر صوتية أخرى غير الأصوات الكلامية تأتي مصاحبة لهذه الأصوات ، وذلك مثل نطق بعض الأصوات أو المقاطع بقوة أكبر من غيرها أو رفع شدة الجهر في بعض الأصوات دون بعضها الآخر مما يُحدث تنغيما خاصا في الكلام ، أو التريث بين كلمة وأخرى . وقد أطلق بعض العلماء على هذه الظواهر : الفونيمات الثانوية Secondary phonemes وأسماها بعضهم الآخر الفونيمات فوق التركيبية supra-segmental phonemes. ويعرفها الدكتور حلمي خليل بأنها « عبارة عن ملامح صوتية لا تدخل أو تشترك في بنية الكلمة ، وإنما تظهر وتلاحظ فقط حين تستعمل الكلمة بصورة معينة ، أو حين تُضم كلمة إلى أخرى ، وتكون مصاحبة للنطق وتمتد عبر أطوال متنوعة » (٨) ، وسوف نسميها « بالظواهر المصاحبة» .

والحقيقة أن هذه الظواهر لا يمكن اعتبارها ذات وظيفة فونولوجية فقط ؛ بل قد تؤدي أيضًا وظيفة مورفولوجية – خاصة في العربية – حيث سيتبين في فصل لاحق أن كثيرا من النطوق لن يمكن تحليلها نحويا إلا بعد أخذ هذه الظواهر في الاعتبار مما يدل على أن لها قيمة مورفولوجية ، طالما أن المورفيم هو أصغر وحدة نحوية تدخل في التحليل النحوي .

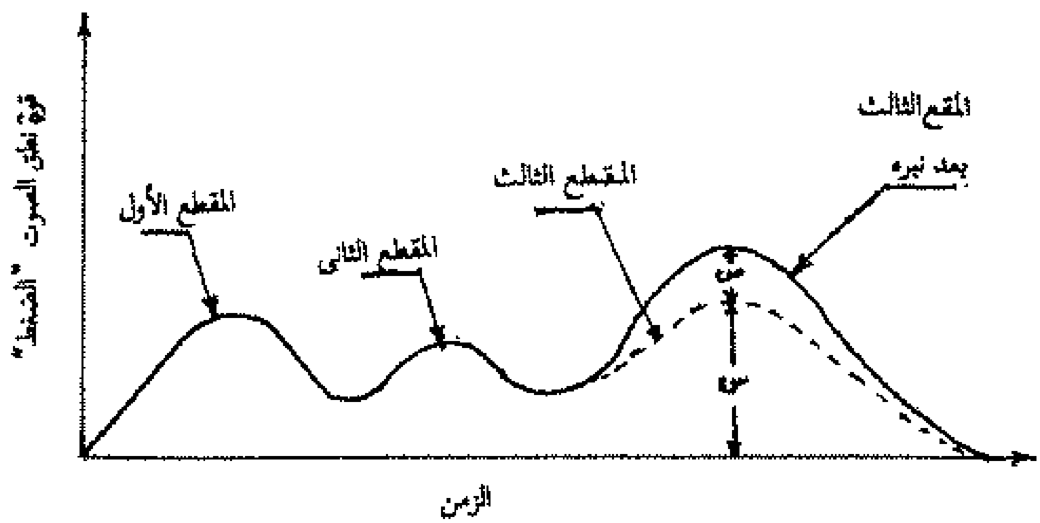
---

(٨) د. حلمي خليل : الكلمة . دراسة لغوية ومعجمية ص ٥١ .

وهذا لا يعنى أن تُعامل هذه الظواهر كمورفيمات بصفة مستمرة فى أى لغة ، بل تُعامل كمورفيمات فى المواضع التى تكون فيها لها هذه القيمة ، أما حين تفقد قيمتها المورفولوجية كأن تكون مميزا معجميا مثلا ، فإنها فى هذه الحالة تصبح فونيمات ثانوية أو فوق تركيبية أو ظواهر مصاحبة . وهذه المورفيمات هى :

١ — النبر : the additional stress

نستطيع أن نعرف النبر — دون الدخول فى تفاصيل عديدة — على أنه زيادة اضافية فى قوة نطق صوت أو مقطع من أصوات أو مقاطع كلمة ما (٩) .وهذه الزيادة



شكل مبسط يبين الأثر الصوتى لكلمة من ثلاثة مقاطع بعد نبر المقطع الثالث حيث تمثل المسافة (ص) قوة نبر هذا المقطع وهى قوة إضافية أُضيفت إلى قوة نطق الصوت الأصلية (س)

---

(٩) هذا التعريف يختلف عن التعريفات السائدة فى كتب علم اللغة حيث يعرفونه بأنه « قوة نطق الصوت=

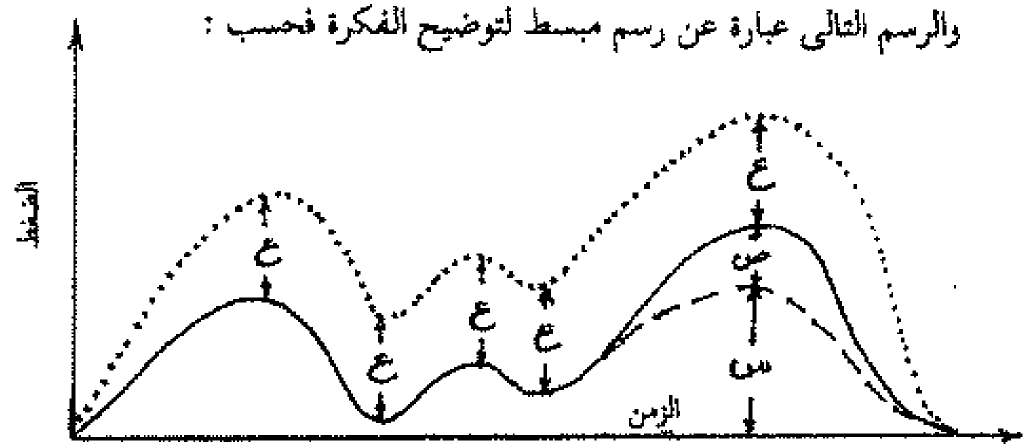
في القوة تحدث آليا طبقا لعادة كل مجتمع كلامي ، وتتخذ موقعا معينا من الكلمة يتوقف على نوع اللغة ؛ فإذا كانت هذه اللغة مما تستخدم النبر كمميز معجمي فإنه لا بد أن يأتي على مقطع معين لا يختلف من لهجة لأخرى داخل هذه اللغة. أما إذا كانت هذه اللغة - مثل العربية - لا تستخدم النبر كمميز معجمي ، فإن موضعه على الكلمة يختلف من لهجة لأخرى . فكلمة (مَكْتَبَة) مثلا يمكن أن تنطق بطريقتين مختلفتين للنبر ، فأبناء لهجة القاهرة ينطقونها بنبر المقطع الثاني/ ت ـَ / . أما أبناء اقليم مريوط من البدو فينطقونها بنبر المقطع الأول / م ـَ ك / . وهذا يعني أن الزيادة الإضافية في قوة نطق الصوت يمكن أن تُمنح لأي جزء نشاء من أجزاء الكلمة طبقا للغتنا أولا ولهجتنا ثانيا ، فإذا ما تحددت اللغة التي تُبحث وتحددت اللهجة داخل هذه اللغة ، تحدد موضع النبر على كلماتها .

غير أن هناك نبرا آخر تستخدمه كافة اللغات تقريبا دون تفريق ، وهو الذي يحدث حين يمنح المتكلم كلمة ما بأكملها قوة إضافية زائدة في النطق دون باقي الكلمات حتى يُكسِب هذه الكلمة مغزى ما . وهذا النوع لا يتعارض مع النبر السابق اذ أنه موزع على الكلمة بأكملها . ويمكن أن نسمي هذا النوع من النبر « بالنبر

** وهو التعريف الذي وضع أصلا ليدل على هذه الظاهرة ، ولكنهم حين استخدموه ، استخدموه بهذا المعنى الذي أوردته في هذا البحث . أي بمعنى « الزيادة الإضافية في قوة نطق الصوت » . ولقد ساد هذا الإلتباس في كتب عديدة فيما عدا كتاب علم « اللغة مقدمة للقارىء العربي » للدكتور محمود السعران (حيث) أسماه (الارتكاز) وما دام الأمر كذلك فمن المسير تصحيح هذا المفهوم وعلينا أن نستخدمه كما استخدموه على أساس أنه « زيادة إضافية في قوة نطق الصوت » . على أننا - في نفس الوقت - نقترح مصطلحا جديدا لقوة نطق الصوت هو مصطلح « الضغط » وهو مصطلح ملائم تماما طالما أن الظاهرتين : قوة نطق الصوت والزيادة الإضافية في قوة نطق الصوت من طبيعة واحدة ، ويقدران كلاهما بوحدات فيزيائية واحدة هي الداين لكل سنتيمتر مربع .

الدلالى » أى نبر الكلمة وهى داخل سياق الكلام ، تمييزا له عن النبر المعجمى أو النبر اللهجى . أما النوع الأخير من النبر فهو النبر النحوى وهو مناط اهتمامنا . ويحدث للكملة طبقا لما يسبقها أو يتلوها من كلمات بالذات .

والرسم التالى عبارة عن رسم مبسط لتوضيح الفكرة فحسب :



شكل مبسط يبين الأثر الصوتى لكلمة بعد نبرها

----- الخط المتقطع يمثل المقطع الثالث من الكلمة قبل نبره نبرا لهجيا .

ـــــ الخط الكامل يمثل الأثر الصوتى للكلمة بعد نبر المقطع الثالث نبر الهجيا

.... الخط المنقط يمثل الأثر الصوتى للكلمة بعد نبرها لهجيا ونحويا .

وأيا كان الأمر فإن العربية – كما سبق أن ألمحنا – لا تستخدم النبر المعجمى ، وإنما تستخدم النبر اللهجى وهو ذو موقع ثابت على الكلمة داخل اللهجة الواحدة ، ومن ثم فليس له موضع داخل هذا البحث طالما أننا نبحث داخل لهجة واحدة . أما النبر الدلالى فهو بطبيعة الحال خارج نطاق هذا البحث أيضا طالما أننا ندرس اللغة دراسة شكلية فقط ، وحتى النبر النحوى فهو لم يظهر لنا فى التحليل إلا فى مواضع قليلة سوف نشير إليها،وسوف نرمز له بخط صغير رأسى تحت الكلمة المنبورة نبرا نحويا هكذا كتاب

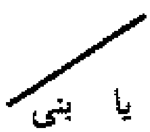
٢-التنغيم : Intonation

هو مجموعة متتابعة من النغمات tones وتنشأ النغمة من نطق صوتين كلاميين متعاقبين بدرجتين مختلفتين أو متساويتين (١٠) . فإذا كانت الدرجة الأولى أقل من الثانية نشأت نغمة صاعدة وتمثل هكذا [\ ] . وإذا كانت الدرجة الأولى أكبر من التالية لها نشأت لنا نغمة هابطة وتمثل هكذا . [ـــ] . أما إذا تساوت الدرجتان نشأت لنا نغمة مستوية وتمثل هكذا : [—] . وتتوزع هذه النغمات على مقطع واحد بالكلمة أو على الكلمة بأكملها . ومن تتابع النغمات ينشأ التنغيم كما سبق أن ألمحنا .

وكمثال لنغمة صاعدة النداء على شخص بعيد اسمه (محمد) مثلا مع تقصير الألف من (يا) وإطالة الفتحة القصيرة بعد الميم الثانية .



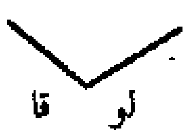
وكمثال لنغمة هابطة تلك التي تحدث من قول والد يعظ ابنه : (يا بني) مع مد الألفا من (يا) .



وكمثال لنغمة صاعدة هابطة نطقنا لكلمة (فقالوا) مع مد الألف والواو قليلا .



وكمثال لنغمة هابطة صاعدة تلك التي تحدث من نطقنا لكلمة (لوقا) مع إطالة الواو والألف قليلا .



---

(١٠) في تعريف الدرجة انظر كتاب مبادىء علم أصوات الكلام الأكوستيكي – ليبترليد فوجد . ترجمه د. جلال شمس الدين راجعه د. سعد مصلوح .

وأمثال النغمة المستوية فهي نغمة أي كلمة تسمعها في إعلان من إعلانات التقدم للوظائف – على سبيل المثال : تعلن وزارة الدفاع عما يلي :

« على الذين يرغبون في الالتحاق بالكلية الحربية أن يتقدموا بالمسوغات التالية »

فالمذيع ينطق هذه الكلمات بنغمة مستوية عادة .

وسوف نرى فيما بعد أن هذه النغمات تتدخل إلى حد كبير في تحديد أشكال بعض الأنماط في العربية بحيث يتحتم ادخالها في تحليلاتنا الأنماطية واعتبارها من ضمن مورفيمات العربية ، تضاف إلى الكلمات لتصبح من ضمن مورفيماتها .

٣- السكتة القصيرة أو المفصل Paus - pitch , Juncture

يُعرَّف المفصل – كما يسمى أحيانا بالانتقال transition أنه « عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر » (١١) . ومعنى ذلك أن المفصل أو السكتة القصيرة ليس صوتا يُنَطَقُ كأصوات الفونيمات ، فكيف يجرى التحليل الفونيطيقي والتحليل الفونولوجي على صوت لا وجود له ؟

لذلك فقد ثار الخلاف حول شرعية المفصل كفونيم (١٢) ولكننا لو طبقنا القاعدةالعامة التي تقرر بأن « كل الاختلافات الصوتية أينما وُجِدت ، وبأى نوع في النطق يجعلها ظاهرة أو مميزة في نفس الملابسات الفونولوجية ، يجب أن ترتبط بفونيم أو فونيمات تخصص لذلك » (١٣) . لو طبقنا هذه القاعدة لوجب اعتبار السكتة

---

(١١) د. أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوي ص ١٩٦

والدكتور حلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ص ٥٧ .

(١٢) أورد روبنز تفاصيل هذا الخلاف في كتابه : General Linguistics. P.136

(١٣) Ibid. P. 143

القصيرة فونيما طالما أنها جزء من نظام اللغة ولم تأت من خارجها . فالمفصل حقا ليس عنصرا صوتيا ولكنه عنصر لغوى . طالما أن العناصر اللغوية هو كل ما نميزه من الكلام بالسمع .

يقول الدكتور أحمد مختار أثناء حديثه عن المفصل فى العربية « على الرغم من أن اللغويين العرب – قدماء ومحدثين – لم يعالجوا هذا النوع من الملامح بالنسبة للغة العربية ، فنحن ندعى أنه موجود فيها وأنه يُستخدَم فى الفصحى والعاميات العربية استخداما فونيميا للتمييز بين المعانى . ونحن نمثل لذلك فى الفصحى بالمثالين الآتيين :

١ – قراءة ﴿ الحمد لله ربُّ العالمين ﴾ برفع (رب) .

وينطبق هذا على كل أمثلة النعت المقطوع التى ذكرها النحاة . ندعى أنها كانت تُقرأ : الحمدُ للهِ + ربُّ العالمين . وأن قراءة الجر كانت تقرأ : الحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

٢ – بيت الشعر المشهور فى علم البلاغة كمثال للجناس :

عضنا الدهرُ بنابه   ليت ما حلَّ بِنا بِهِ

فنحن ندعى أن الأولى ينبغى أن تنطق : بنابه ، وأن الثانية ينبغى أن تنطق بنا + به » (١٤) . والحقيقة أن القدماء قد عالجوا المفصل فى بعض مواضع نادرة وإن أطلقوا عليه مصطلحا آخر هو « الاستئناف » أو « الائتناف » ولم يخصوه بعلامة تدل عليه.

وأيضا تبدو لنا السكتة الصوتية أثناء نطق كثير من الجمل الاعتراضية ، وقد تختفى فى بعضها . يقول بلومفيلد : « يُسبَقُ الشكل الاعتراضى عادة فى الانجليزية بسكتة قصيرة ويتلى بأخرى مثل :

I saw the boy [,] I mean Smith's boy [,] running across the street .

---

(١٤) د.أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوى ص ٣١٣ – ٣١٤ .

وفي شكل آخر مثل :

Won 't you please come ?

فإن كلمة please هي تلاصق قريب close parataxis. حيث تختفي فيه السكتة القصيرة » (١٥) .

وعلى أي حال فسواء سميت السكتة القصيرة فونيما، أو فونيما ثانويا أو فونيما فوق تركيبي ، أو ظاهرة مصاحبة – وهو ما حدث في هذا البحث – فإنها في جميع الأحوال لا بد أن تؤخذ في الاعتبار خاصة إذا كان لها ارتباط بشكل الكلام – وهو ما يهمنا هنا – ولسوف نرى فيما بعد أن السكتة القصيرة لا ترتبط فقط بدلالة بعض الكلمات ، بل تتدخل في تشكيل كثير من الكلام وإعرابه مثلما تدخلت في إعراب النعت المقطوع . ولذلك فسوف نعتبرها موريفما طالما أنها تدخل في التحليل النحوى ونرمز لها بالرمز (،) وهذا المورفيم يضاف للكلمات كغيره من المورفيمات ، بحيث يصبح مورفيما من ضمن مورفيمات الكلمة ، فلو كانت لدينا كلمة يفصلها عن غيرها سكتة قصيرة ، قبلها أو بعدها ، أو قبلها وبعدها في نفس الوقت مثل قولنا :

نحن ، المصريين ، نستطيعُ أنْ

حيث توجد سكتة قصيرة قبل (المصريين) وأخرى بعدها ، فإننا نضيف هذين المورفيمين لكلمة (المصريين) بحيث يصبحان من ضمن مورفيماتها وتكتب كما يلي :–

، المصريين ،

ومع ذلك يجب أن نفرق – بالنسبة للسكتات القصار – بين تلك التي تكُون جزءا من النظام النحوى وتلك التي تكُون من صنع المتكلم حين يتريث أحيانا بين

---

(١٥) Bloomfield , Language , p. 185

كل كلمة وأخرى ، والذى يعنينا هو تلك التى هى جزء من النظام النحوى .

٤ - الصمت أو السكون :

غير أن عنصرا لغويا جديدا ينبغى إضافته إلى الظواهر المصاحبة وأخذه فى الحسبان عند تحليل الكلام خاصة فى العربية وهو الصمت أو السكون ؛ فهذا العنصر يمكن تمييزه بالأذن بسهولة حين ينتهى الكلام ليبدأ من جديد . فالصمت هو فترة طويلة نسبيا ينقطع الكلام فيها ليبدأ بعد ذلك فى ظروف لغوية جديدة . وبطبيعة الحال لن يُعتبر الصمت عنصرا صوتيا ولكنه عنصر لغوى ، فلقد سبق أن عَرّفنا العنصر اللغوى بأنه كل ما يميزه السمع أثناء الكلام .

وأما عن أهمية الصمت فى التحليل النحوى للغة العربية ، فإن المعربات تأتى جميعا بإعراب معين بعد الصمت أو السكون . ولم يتحدث علماء العربية القدماء عن هذا العنصر اللغوى ، ولكنهم قالوا عن المبتدأإنه مرفوع بالابتداء ، أى بابتداء الجملة التى هى بناء مترابط له وجود مستقل قائم بذاته ، فالمبتدأ كلمة مرتبطة بما بعدها . أما فى تحليلنا الشكلى فإن المبتدأ مرفوع ليس لأنه مبتدأ ، بل لأنه أتى بعد الصمت مباشرة بصرف النظر عما يأتى بعده . وبالمثل فإن الفعل المضارع يأتى مرفوعا فى أول الكلام ليس لأنه لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ولكن لأنه أتى مسبوقا بالسكون مباشرة .

والدكتور محمود السعران يعتبر - أيضا - الصمت مورفيما حيث يقول : « الوقف يعد عنصرا مورفولوجنيا هاما . والصمت كالوقف يؤدى ما تؤديه النغمة أو الارتكاز [أى النبر] وسوى ذلك من المورفيمات . ونستطيع أن ندرك دلالة الوقف والصمت من ملاحظة التلاوة القرآنية » (١٦) .

---

(١٦) د. محمود السعران : علم اللغة - مقدمة للقارىء ص ٢٤٤ .

ولسوف نرمز للصمت بفاصلة منقوطة هكذا (؛) . وسوف نعتبره مورفيما مثلما فعل الدكتور محمودالسعران طالما أنه يدخل في التحليل النحوى . وعلى ذلك فهو يضاف للكلمات مثل غيره من المورفيمات ، فإذا رأينا اسما مثل (الكتاب) مثلا يأتى فى أول الكلام ، قلنا إن هذا اسم مسبوق بالصمت ، ونرمز له بالرمز (؛) ويضاف للاسم في أوله ويصبح من ضمن مورفيماته ، ويرمز للاسم كله بما يسبقه من الصمت كمايلى :

؛ الكتابُ

أما إذا جاء الصمت تاليا للاسم فإنه يصبح أيضا من ضمن مورفيماته ويضاف اليه من نهايته ، ويرمز له بنفس الرمز كما يلى :

الكتاب ؛

وبالحديث عن الظواهر المصاحبة ، نكون قد انتهينا من دراسة المورفيمات ، وهى العناصر التى يتكون منها الكلام جميعه والتى يمكن أن نوجزها فى التخطيط التالى :

مورفيمات العربية

- أ - مورفيمات المشتقات
  - ١ - مورفيم مادة الاشتقاق
  - ٢ - مورفيم الصيغة
- ب - مورفيمات الجوامد
  - نفس البناء اللغوى
- ج - مورفيمات الفصائل النحوية
  - ١ - مورفيمات التعريف والتنكير
  - ٢ - مورفيمات العدد
  - ٣ - مورفيمات الجنس
  - ٤ - مورفيمات الشخص
- د - العلامات الإعرابية
  - ١ - الضمة والفتحة والكسرة
  - ٢ - واو المد وألفه وياؤه
  - ٣ - الألف والنون والياء والنون للمثنى
  - ٤ - واو المد والنون وياء المد والنون للجمع.
  - ٥ - النون فى نهاية الأفعال الخمسة .
- هـ - الظواهر المصاحبة
  - ١ - النبر
  - ٢ - التنغيم
  - ٣ - السكتة القصيرة
  - ٤ - الصمت

وهكذا نكون قد انتهينا من دراسة المورفيمات فى العربية بما فى ذلك الظواهر المصاحبة التى جعلناها من ضمن مورفيمات العربية حين تأتى عنصرا نحويا .

والآن ننتقل لكى نرى أولا كيف يمكن تقسيم الكلام إلى أسماء وأفعال وأدوات ... الخ ثم لنر بعد ذلك كيف تتكون هذه الأبنية من المورفيمات التى درسناها توا

الفصل الثالث

عناصر النمط الشكلي

لقد رأينا سابقا أن الكلام ينحل من الناحية النحوية إلى مورفيمات . وفي هذه الفقرة سوف نرى أن الكلام ينحل أيضا إلى أقسام word classes هي التي سوف نتخذها وحدات – أي عناصر – للتحليل النحوي . وبطبيعة الحال سوف يكون واضحا لدينا التركيب المورفولوجي لهذه العناصر ، أي مما تتركب مورفولوجيا طالما أن أقسام الكلام – أو العناصر – تحصل على بنيتها من المورفيمات التي سبق لنا دراستها . وسوف نرى أن بعض أقسام الكلام يتركب من مورفيم واحد ، وأن بعضها الآخر يتركب من أكثر من مورفيم واحد .

وعلى أي حال فإن عناصر النمط سوف تمثل لدينا صيغا لغوية متميزة Lin-guistic Forms ينحل النمط إليها ، ومن ثم فإن هذه العناصر ما هي إلا وحدات للتحليل اللغوي يختارها اللغوي بمحض إرادته .

ولقد كان أرسطو – فيما وصل إلينا – أول من اهتم بتحديد وحدات تحليل اللغة، فلقد قسم الكلام إلى اسم وفعل وأداة ، ولقد تبعه سيبويه في هذا التقسيم وإن استبدل بمصطلح الأداة مصطلح الحرف ، وهو يؤدي نفس وظيفة الأداة (١) . ولقد انتقد المحدثون هذا التقسيم من ناحيتين :

---

(١) انظر بالتفصيل د. عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ص ٩١ وما بعدها .

١ - إن هذا التقسيم لا يناسب كل اللغات ، فكل لغة يجب أن يكون لها أقسامها التى تتناسب معها ولقد توصل إدوارد سابير لهذه النتيجة عند معالجته للغات غير اللغات اللاتينية ، إذ وجد أن هذه الأقسام لا تتفق مع كثير منها (٢) .

٢ - إنه استخدم الوسائل العقلية معيارا لتحديد هذه الأقسام وكان يجب أن يستخدم وسائل شكلية .

يقول روبنز : « إن الخطأين الخطيرين للنحو التقليدى واللذين أعاقا وشوها تطوره واتساقه النظرى ، كان محاولتهم تأسيس النحو هو وفصائله على أنماط من المعنى المجازى أو المفاهيم والمدركات الفلسفية ووصف اللغة بمصطلحات لغة أخرى اعتقدوا أنها تصلح لهذه اللغة أيضا » (٣) . « فالمعنى » واستخدام مصطلحات أخرى غير لغوية أو استخدام مصطلحات لغوية ولكنها خاصة بلغة أخرى مرفوض فى نظر روبنز . فالفاعل - أو المبتدأ - subject ، والخبر predicate والمفعول object التى تظهر فى التحليلات النحوية تتداخل تداخلا واضحا مع المنطق حيث يعتبر الـ subject موضوعا فى قضية منطقية محمولها هو الـ predicate أى أن المبتدأ والخبر ما هما إلا الموضوع والمحمول فى القضية المنطقية (٤) .

كذلك تستخدم الأسماء لكى تدل على أشياء متفرقة : ذوات ومجردات . أما الأفعال فتستخدم لكي تدل على عمل ونشاط . ولقد درج اللغويون على مقارنة كثير من الأسماء والأفعال بنظائرها فى اللغات الأخرى ، ولكن الاتساق الدلالى لم يكن

---

(٢) المرجع السابق ص ٣٦ .

(٣) Robins, General Linguistics , p. 174 .

(٤) Ibid . p. 239

كافيا. وعلى أى حال فإنها - أى هذه التسميات - لا تؤدى دورا فى الاستنباطات الشكلية (٥) . فسواء مصطلح الفاعل أو المبتدأ أو الخبر أو المفعول أو الاسم أو الفعل ، فكل ذلك ليست له قيمة فى التحليلات النحوية - كما يرى روبنز - ومن الجدير بالذكر أن كل هذه التعريفات قد اعتمدت على المعنى فى تعريفها فى النحو التقليدى؛ فالفاعل يعنى ذلك الشخص الذى فعل الفعل ، والمبتدأ يعنى أن موضوعا ما أريد أن أتحدث عنه أو أخبر عنه وجاء فى أول الكلام. والمفعول به معناه أن شخصا أو شيئا ما وقع عليه الفعل ، والاسم يعنى رمزا يطلق على شيىء مادى أو معنوى ، أما الفعل فيعنى الحدث حينما يرتبط مع الزمن ..... إلخ . فإذا استبعدنا المعنى من كل ذلك كما يريد روبنز وكافة الوصفيين ، أصبح النحو شكليا .

هذا ورغم أن روبنز هو وغيره من الوصفيين قد هاجموا هذه المصطلحات ، فيبدو أنهم لم يستطيعوا الوقوف أمامها والحيلولة دون استخدامها فى النحو الحديث حيث مازالت تستخدم حتى اليوم عند كثير من النحويين حتى الوصفيين منهم . غير أن روبنز اشترط لاستخدامها عند الشكليين تنفيذ بعض الإجراءات حيث يقول : « ولو استُخدِمَتْ كل هذه المصطلحات أو بعضها كتسميات فى النحو الشكلى ، فإنه يجب أن يكون فى الإمكان تحديد أجزاء الجمل التى تحتوى عليها تحديدا شكليا بالرجوع إلى الشكل والوظيفة للكلمات التى بها ، ويجب أن تُعرّف منفصلة فى كل لغة تستخدمها . وليست هناك ضرورة لاستخدام هذه المصطلحات أو أى مصطلحات أخرى كيفية specific terms إلا إذا أثبتت أنها تسمية مناسبة يمكن أن تطلق على الفصائل المستنبطة فى لغة ما ، كأفضل الوسائل كفاءة لاقرار العلاقات الشكلية

---

(٥) Ibid , p. 271

لكلمة ما بكلمة أخرى فى أبنية الجمل » (٦) .

فمصطلح الفاعل أو المبتدأ subject، ومصطلح الخبر predicate لا ضرورة لهما فى التحليل ، ولكن إذا كان لابد من استخدامهما فيجب أولا أن يعرفا تعريفا شكليا بحيث يضمن هذا التعريف لهما العمل بكفاءة فى ايجاد العلاقات بين الجمل، كما نصح روبنز أيضا أن يكون اختيارنا لأقسام الكلام word classes متمشيا مع مراحلنا فى الدرس « فتستخرج كلما تقدم التحليل ولا تفترض مقدما ، ولا تستعار من المصطلحات المترجمة من اللغة الانجليزية أو اللاتينية أو أى لغة أخرى ») (٧) . فكل لغة لها اقسام الكلام الخاصة بها والتى يوجب التحليل النحوى ضرورة استخدامها كما قرر ادوارد سابير من قبل .

ولكن هل يمكن تعريف كل أقسام الكلام تعريفا شكليا ؟ يبدو أن الأمر ليس سهلا دائما ، فبعض الأبنية يصعب تحديدها تحديدا شكليا ، فلقد سبق أن رأينا فى الفقرة الخاصة بمشكلة المعنى كيف أن بلومفيلدحل هذه المشكلة حلا منهجيا . فمن المعروف فى علم مناهج البحث أن النتائج التى يصل إليها أى علم من العلوم ، يستطيع أى علم آخر أن يتخذها حقيقة مسلما بها أو كنقطة للبداية يبدأ منها فى تأسيس نسقه المعرفى (٨) ، ولذلك رأينا بلومفيلد ينتهج منهج الرياضيين حين لا يستطيعون أن يعرفوا بعض الحدود مثل (الواحد) أو (الإضافة) فيلجأون إلى العلوم الأخرى لتعريف هذين الحدين ، وبعد ذلك يعتمدون على هذين التعريفين فيعرفون

---

(٦) Ibid , p. 239

(٧) Ibid , p. 219

(٨) انظر د. زكى نجيب محمود : المنطق الوضعى ٢ / ٩٦ .

(الإثنين) بأنهما (واحد مضاف إلى واحد) . و(الثلاثة) (واحد مضاف إلى إثنين) وبناء على ذلك فلو تحدد لنا مسبقا معنى كلمتى (past) و(go) الإنجليزيتين ، فإن اللغوى يستطيع أن يعرف كلمة went بأنها (الماضى) لكلمة (go) ..

وفى الواقع فلقد اعتمد بلومفيلد على ذلك المبدأ اعتمادا كبيرا فى تعريف باقى أقسام الكلام مثل الاسم والفعل ... إلخ (٩) .

وهكذا تراهم فى الغرب يحثون على رفض مصطلحات التقليديين التى قامت على المعنى ، ولكن يمكن استخدامها بأحد شرطين : إما تحديدها تحديدا شكليا أو تحديدا مستمدا من علوم أخرى خارج علم اللغة كما فعل بلومفيلد ، ولقد سار معظم الوصفيين من نحاة الغرب الخالفين لعالم اللغة بلومفيلد فى الطريق الأول ، أعنى استخدام هذه المصطلحات بعد اعادة تعريفها شكليا فيعرفون الاسم مثلا بأنه «يميز عادة بين صيغتى الجمع والمفرد » (١٠) وهو تحديد شكلى .

هذا ما حدث فى الغرب ، أما لدينا فى مصر ، فلقد اختلف الأمر عند الدكتور تمام حسان ، إذ رفض المصطلحات التقليدية بالنسبة لأقسام الكلام ، لا من حيث أنها قائمة على المعنى ، بل من حيث عدم الدقة فى تعريفها وتحديدها ، فلقد اقتصر القدماء عند تحديدها على المعنى فقط - غالبا ، وارتأى الدكتور تمام حسان أن يضاف إليه المعايير الشكلية أيضا ، « فالتفريق على أساس من المبنى فقط ، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن الاستعانة بها فى أمر التمييز بين أقسام الكلام

---

(٩) Bloomfield , Language , p.p (145 - 146)

(١٠) انظر معجم Hartman و stork مادة Noun

فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين » (١١) . ثم وضع المعايير كما يلى :

المعانى [المعايير المعنوية]	المبانى [المعايير الشكلية]
١ - التسمية	١ - الصورة الإعرابية
٢ - الحدث	٢ - الرتبة
٣ - الزمن	٣ - الصيغة
٤ - التعليق	٤ - الجدول
٥ - المعنى الجملى	٥ - الإلصاق
	٦ - التضام
	٧ - الرسم الإملائى

وكانت نتيجة تطبيق هذه المعايير المعنوية والشكلية معا ، أن اصبحت أقسام الكلام سبعة بدلا من ثلاثة هى : الأفعال - الأسماء - الصفات - الضمائر (بما فى ذلك أسماءالاشارة وأسماءالموصول) - الخوالف - الظروف - الأدوات (١٢).

بيد أن هذه المعايير رغم أنها بلغت اثنا عشر معيارا ، لم تنجح نجاحا حاسما فى

(١١) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٧

(١٢) انظر المرجع السابق ٩٠

تقسيم الكلام إلى أقسام واضحة لا تداخل فيها ، فلقد تداخلت الأسماء مثلا مع الصفات مع الأفعال فى قبول الإلصاق والتصريف والإسناد (١٣) . ولقد فسر الدكتور تمام حسان ذلك بأنه من قبيل تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد » وهو موضوع واسع الأطراف فى دراسة اللغة العربية الفصحى ، ولنا عود إليه فى مناسبة مقبلة عند دراسة المبنى فى هذا الكتاب إن شاء الله ، وسيتضح بالأمثلة خطر هذه الظاهرة (ظاهرة التعدد والاحتمال فى المعنى الوظيفى) فى طرق تركيب اللغة العربيـة وأساليبها المتنوعـة » (١٤) .

إن هذا النص يشير إلى أنه من العسير الفصل بين أقسام الكلام فصلا حاسما لا تداخل فيه . ويبدو أن هذه المشكلة موجودة فى لغات كثيرة أيضا . يقول روبنز » قد يزيد عدد الأقسام لوجود كلمات ذات سلوك شكلى متباين ، والذى نقصده من ذلك أن بعض الكلمات فى لغات عديدة - خاصة الكلمات المستخدمة كثيرا - يمكن إدراجها تحت أكثر من قسم من أقسام الكلام ، فالأقسام : الاسم والفعل والصفة تطلق على الكلمات الآتية على الترتيب :

death ---► pursue ---► malicious

فكل منها تنتمى إلى قسم واحد فقط . بينما كلمة مثل (work) فإنها تنتمى إلى كل من قسمى الأسماء والأفعال معا طالما أننا نقول :

he works well

his work is good

their works are good " (١٥)

---

(١٣) انظر المرجع السابق ص ١٠١ .

(١٤) السابق ٩٨ .

(١٥) Robins , General Linguistics , p. 220

وهناك كلمة أخرى هي (round) تنتمي إلى خمسة أقسام لا اثنين :

الاسم كما في : one round is enough

الفعل كما في : you round the bend too quickly

الصفة كما في a round tower

الأدفَرب adverb كما في he came round

الأداة كما في he wandered round the town

ومن الطبيعي – كما يقول روبنز – أن المشترك التقسيمي يظهر في اللغات التي توجد فيها الكلمات المبنية ، أما تلك التي تظهر فيها الكلمات المعربة فتقل فيها هذه الظاهرة (١٦) .

على أي حال ، لابد من استخدام معايير شكلية فقط طالما أننا التزمنا بالشكل دون المعنى للحصول على أقسام الكلام في العربية لكي نقيم نحوا شكليا . وفيما يلي هذه المعايير (١٧) .

---

(١٦) Ibid , p. 220

(١٧) هناك معايير شكلية أخرى لتقسيم الكلام ، إذ يمكن استخدام الصيغ الصرفية لتقسيم الكلام إلى أسماء وأفعال ، ولقد استخدم د. تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة معايير شكلية وهي : الشكل الإملائي المكتوب والتوزيع الصرفي والأسس السياقية إلى جونب معيارين دلاليين هما : المعنى الأعم أوالمعنى الوظيفي، والوظيفة الإجتماعية (انظر كتاب مناهج البحث في اللغة ص ١٩٦) وذلك بالإضافة إلى المعايير الشكلية التي استخدمها ابن هشام في شذور الذهب وابن مالك في ألفيته.

ولكننا اخترنا هذه المعايير التي سوف نتحدث عنها لأنها – إلى جانب بعدها عن المعنى – أكثر خدمة لأهداف البحث .

أ — معايير أقسام الكلام :

المعيار الأول : مدى الاتساق ـ التطابق

ذلك أن هناك بعض أقسام من الكلام لا يلاحظ فيها الاتساق مع ما يسبقها أو ما يتلوها من الأقسام الأخرى من حيث العدد أو الجنس أو الشخص كالأداة (قد) مثلا — ففي قولنا :

إنَّ المطرَ (قد) يَسْقُطُ الآنَ

لا يوجد أي اتساق من حيث العدد أو الجنس أو الشخص بين (قد) وما يسبقها أو يتلوها من أقسام الكلام ، غير أن هناك أقساما أخرى تُلاحَظ فيها هذه الظاهرة — أي الاتساق في العدد أو الشخص أو الجنس وذلك كما في قولنا :

حضر (الطالبُ) (الذي) (نجحَ) في الإمتحانِ

إذ أن كلمة (الذي) لابد أن تتسق مع الاسم السابق (الطالب) في العدد والجنس ، كما أنها لا بد أن تتسق مع الفعل التالي لها (نجحَ) في العدد والجنس والشخص بحيث أننا يمكننا أن نستخدم معيار الاتساق هذا في التمييز بين أقسام الكلام، فهناك أقسام تتسق مع غيرها وأخرى لا تتسق .

المعيار الثاني : مدى قابلية القسم الكلامي للقسمة — التحليل المورفولوجي

إن معيار مدى اتصال الكلام وانفصاله بعضه من بعضه الآخر، هو معيار شكلي . فالذي يتأمل الكلام يرى أنه يمكن اعتباره من الناحية الصوتية — في حالات كثيرة — وحدة واحدة متصلة مهما طال الكلام . كما يمكن تقسيمه في نفس الوقت إلى وحدات أصغر ثم تقسيم هذه الوحدات إلى ما هو أصغر منها ، ... وهكذا كماسبق أن رأينا . وأصغر هذه الوحدات من الناحية النحويـة هي المورفيم الذي عرفه روبنز بأنـه

« أصغر وحدة نحوية » (١٨) . أى أن المورفيم هو أصغر شكل يمكن للتحليل النحوى أن يصل إليه سواء كان حرا مثل : قد - لا - ما - إنْ ... إلخ أو مقيدا مثل تاء التأنيث فى كلمة (عظيمة) ، أو الألف والنون فى كلمة (الطفلان) ... إلخ .

وهذه الوحدات - أى المرفيمات - لا تقبل القسمة إلى ما هو أصغر منها من الناحية النحوية - وهى التى تعنينا - وإن كانت تقبلها من الناحية الفونولوجية . وسوف نستخدم هذا المعيار حيث أنه يسهم فى تحديد كثير من عناصر الكلام خاصة الأدوات والضمائر .

المعيار الثالث : الاشتقاق والجمود

لاحظ علماء العربية القدماء كلام العرب ، فوجدوا أن بعض الكلمات يمكن أن تُكَوِّن مجموعة واحدة تحوم كلها حول حروف بعينها، فقالوا إن هذه الكلمات ذات أصل اشتقاقى واحد هو هذه الحروف ذاتها ، وجعلوها الأصل الاشتقاقى لهذه الكلمات . كما وجدوا أن بعض الكلمات الأخرى لا يمكن ادراجها فى مجموعات كالكلمات المشتقة تحوم حول حروف بعينها ومن ثم فليس لها أصل اشتقاقى تنحدر منه، فأسموها بالجامدة . والاشتقاق وعدمه مقياس شكلى أيضا يمكن استخدامه للحصول على أقسام الكلام فى العربية فالأسماء والأفعال مثلا يمتاز معظمها مثلا بأنها من المشتقات ، مما يفرقها عن غيرها . هذا وسوف نستخدم مصطلحى « الاشتقاق » و « المشتقات » لنعنى بهما ما عناه القدماء ولكن دون أن نعتقد أن هناك أصلا للمشتقات فنقول مثلا إن المصدر هو الأصل فيقول الآخرون بل الفعل الماضى هو الأصلُ ، فالمشتقات على مستوى واحد من حيث الأصلية والفرعية . أو بمعنى آخر كلها أفراد فى عائلة واحدة لا يعرف لها أصل من فرع . ومن الجدير

(١٨) Rohins , General Linguistics p. 192.

وانظر هذا البحث ص ٧١ .

بالذكر أن المشتق variable والجامد invariable موجودان في معظم اللغات كما يقرر روبنز (١٩) .

المعيار الرابع : الإعراب والبناء

وهو أيضا معيار شكلي خاص باللغات المعربة مثل العربية واللاتينية والألمانية ، فلقد تأمل علماء العربية القدماء اللغة العربية فوجدوا ظاهرة تسترعى الانتباه ، وهى أن بعض الكلمات تتغير أواخرها بتغير موقعها فى الكلام فتأتى بأشكال مختلفة وبعضها لا تتغير أواخرها مهما كان موقعها ، فقسموا الكلمات بحسب ذلك إلى معرب ومبنى . فالذى يتغير معرب ، والذى لا يتغير مبنى . وهو معيار شكلي بحت . ولذلك فسوف نستخدمه فى الحصول على أقسام الكلام فالأسماء مثلا معظمها معرب والأفعال معظمها مبنى والضمائر مبنية ... وهكذا .

المعيار الخامس : التضام Co - occurance - collocation

إن الذى يصغى للكلام — أيا كان — ليعجب أن يراه ممتدا إلى غير حدود . فقد ينقطع المتكلم عن كلامه بعد برهة وجيزة ، أو بعد فترة طويلة . غير أننا لو حللنا هذا الكلام ، وجدناه — مهما طال — يتكون من أبنية صغيرة الحجم ، قد تكون جملا مفيدة عند بعض الباحثين complete sentences أو فريزات phrases، أو مكونات مباشرة immediate constituents عند بعضهم ، أو تكون أنماطا patterns عند بعض آخر وكل بناء من هذه الأبنية جميعا لا يكاد يستغرق وقتا يذكر فى نطقه ، فما الذى يجعل الكلام يطول هكذا رغم أنه يتكون من وحدات صغيرة الحجم متميزة تميزا ذاتيا لها بداياتها ونهاياتها ؟

إن الذى يسر طول الكلام وامتداده هو « التضام » وهو أن كلمة من قسم ما تقبل أن تُسبق أو تُتلى بكلمة من قسم آخر ، ولا تقبل أن تُسبق أو تُتلى بكلمة من

---

(١٩) Ibid, p. 187

قسم ثالث ، بحيث يمكن أن تصبح هذه الخاصية علاقة شكلية لتمييز أقسام الكلام . ولقد لاحظ علماء العربية القدماء هذه الظاهرة واستخدمها بعضهم في التمييز بين الأقسام المختلفة للكلام ، وقد سبق أن رأينا ابن مالك يستخدم هذا المقياس حين قال على سبيل المثال :

بالجر والتنوين والنـــــدا وأل ومسند للاسم تمييز حصـــل

سواهما الحرف كهل و (في) و(لم) فعل مضارع يلي (لم) كـ (يشم) (٢٠)

فالأسماء تقبل مثلا تضام ياء النداء اليها ، أما الأفعال المضارعة فيمكن تمييزها بقبولها التضام مع (لم) التي تأتي سابقة عليها . كل ذلك أصوات يمكن سماعها وملاحظتها ، ثم استخدامها في تمييز ما تنضم إليه . وهي وسائل شكلية .

اتخذ ابن مالك « التضام » وسيلة من وسائل الكشف عن أقسام الكلام ، ولقد ذهب المحدثون في هذه القضية مذهب ابن مالك ؛ فعلى حين أن العلوم الطبيعية - فيما يقول دى سوسير « تبدأ تصنيفها بوصف كل وحدة من الوحدات ، نجد أن وصف عناصر اللغة لا يمكن أن يتم إلا بالنظر إلى علاقة كل عنصر بما عداه من العناصر الأخرى ، نظرا لأن أحدا من هذه العناصر لا يملك أية قيمة ذاتية (باطنية) اللهم إلا بتقابله مع باقي العناصر الأخرى » (٢١) . وكما يرى روبنز فإن كلمة من قسم ما word class قد تسمح أو تتطلب تواجد كلمة من قسم آخر لكي تكون جملة أو جزءا خاصا من جملة . فكلمتي man أو horse مثلا يمكن أن تتلى كل منهما بكلمة من القسم eat أو live . كما يمكن القول أيضا أن نفس الكلمتين man أو horse يمكن أن يُسْبَقَا بكلمتين من القسم the أو a .(٢٢)

---

(٢٠) ابن مالك : ألفية ابن مالك : شرح ابن عقيل ص ٦ و ٩ . وانظر ص ٣١ من هذا البحث

(٢١) د. زكريا ابراهيم : مشكلة البنية ص ٥٢ .

(٢٢) Robins . Genral Linguistics , p.p. 215 - 216 .

وفي الجلوسيماطيقا أيضا يرى هلمسليف أن ظهور أى عنصر لغوى يحكمه ظهور عنصر لغوى آخر مما يؤدى كما يرى الدكتور حلمي خليل إلى أن « أى عنصر لغوى مثل الاسم أو الحرف [الفونيم] أو الصائت أو الصامت لا يمكن تحديده أو تعريفه إلا في وجود العنصر الآخر أو العناصر الأخرى . فهذه العناصر ليست قابلة للتحليل اللغوى لأنها مستقلة ، وإنما هي قابلة للتحليل من حيث هي عناصر ذات علاقات محددة مع عناصر أخرى داخل بنية معينة في لغة معينة » (٢٣)

هذا هو ما توصل إليه القدماء والمحدثون من أن التضام بين أقسام الكلام يكون محددا أصلا ، فبعض الأقسام تتضام مع بعضها ولا تتضام مع غيرها وهكذا .

وبصفة عامة فإنه في عملية التصنيف النحوى لأقسام الكلام تصنيفا شكليا يستبعد « المعنى » كلية ؛ فلا يهم أن يكون هناك معانى مشتركة بين الكلمات المختلفة التى تقع في قسم واحد ، ولكن الذى يهمنا هو علاقة هذه الكلمات بكلمات أخرى بعينها ؛ فلا يهم مثلا – كما سبق أن رأينا – بأن تكون هناك معان مشتركة بين كلمات مثل :

adors - bisects - cuts

في جمل مثل :

- This knife cuts the cake .

- This line bisects the angle .

- Jack adores Jill.

–ولكن الحقيقة التى تهمنا هى أن تلك الكلمات تسلك تركيبيا في الجمل بنفس الطريقة التى تسلك بها كلمات مثل comes و lives و eats (٢٤) .

---

(٢٣) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ١١٦ .

(٢٤) Robins , General Linguistics , pp. 174 - 175

وتبعا لذلك فإننا نجمعهم معا في قسم عام واحد حيث نجد أن العلاقات هنا بين هذه الكلمات (أو العناصر) وما يسبقها أو يتلوها من كلمات (أوعناصر) أخرى ثابتة محددة . ولقد أسمى روبنز هذا المعيار بالمعيار الموضعي postitional criteria حيث يقول : « ومن الممكن أحيانا أن نحدد أقسام الكلام مستخدمين المحكات الموضعية للكلمة مع غيرها كما هو الحال في الحروف prepositions » (٢٥)

غير أننا نود أن نلفت إلى شيىء هام في هذا الموضع ، وهو أن التضام بين قسمين متتاليين يكون أحيانا مشروطا بوجود قسم ثالث قبلهما أو بعدهما ، عندئذ تصبح العلاقة بين هذين القسمين تجاورا لا تضاما . وسوف نبحث هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء الخاص بالعلاقات .

المعيار السادس : الزوائد واللواصق

فقد لاحظ علماءالعربية القدماء أن بعض الكلمات تأتي مسبوقة دائما بحرف معين لا يدخل في بنية الكلمة ، أي لا علاقة له بمادة الاشتقاق وذلك مثل أحد حروف كلمة (نأيت) ، ولقد اعتبروا أن هذه الكلمات تكون فئة قائمة بذاتها ، أو أن بعض الكلمات تأتي منتهية بحرف ما أو حركة ما فيدل هذا الحرف أو تلك الحركة على أن هذه الكلمة تنتمي إلى فئة أخرى . فلو رجعنا إلى بيتي إبن مالك السابقين وهما :

بالجر والتنوين والندا وألْ   ومسند لأسم تمييز حصل

بتا فعلتَ وأتت ويا افعلي   ونون اقبِلَنَّ فعل ينجلي (٢٦)

نجد أن (الجر) عبارة عن حركة تأتي تالية لمادة الاشتقاق وكذلك التنوين ؛ وبالمثل فإن (تاء) (فعلت) و (أتت) و (ياء) (افعلي) و(نون) (اقبلن) هي

---

(٢٥) Ibid , p. 228

(٢٦) انظر ص ٣١ و ص ١١٤ من هذا البحث .

جميعا لواصق جاءت بعد نهاية مادة الاشتقاق ، وكل ذلك مورفيمات لا تلتصق إلا بكلمات بعينها بحيث يمكن أن تكون الزيادة أو الإلصاق أحد وسائل تحديد أقسام الكلام . وهو معيار شكلي أخذ به القدماء وسوف نستخدمه في هذا البحث في تصنيف أقسام الكلام .

المعيار السابع : الترتيب

فلقد وجد علماء العربية القدماء أن هناك أقساما في اللغة إذا تواجدت معا تواجدت معها رتبها ، أي أن كلا منها يصبح ذا رتبة محفوظة بالنسبة إلى الآخر قد تكون التقدم وقد تكون التأخر ، وهناك أقسام أخرى إذا تواجدت معا يجوز لها الوجهان ولكن في جميع الحالات لابد من وجود نظام معلوم أو محدد مسبقا . فلو كشفنا عن ذلك النظام استطعنا أن نستخدمه بحيث تصبح الرتبة مميزا تصنيفيا لهذه الكلمات ؛ فالموصولات مثلا تُسبقُ بأسماء معينة ولا يمكن أن تُتلى بها حيث يقال : الأستاذان اللذان ، ولا يقال اللذان الأستاذان ، وأما الأسماء فقد تسبق بالأفعال فيقال جاء الاستاذان ، ولكنها قد تتلى بها مع إجراء تغيير بسيط حيث يقال الاستاذان جاءا ، فتأتي الأسماء مسبوقة بالأفعال أو متلوة بها .

وهذا المعيار شبيه جدا بمعيار التضام ، غير أن هناك بعض الفروق بينهما ؛ وأهم هذه الفروق أننا في حالة التضام ندرس حالة واحدة فقط هي : هل يمكن أن تتضام الكلمة (س) مع الكلمة (ص) ؟ أما في الترتيب فإننا ندرس أحوالا أخرى وهي : ما مدى امكانية أن تأتي (ص) قبل (س). وهل هذه الامكانية جائزة أم واجبة في بعض الحالات ؟ وأما الفرق الثاني بين معياري التضام والترتيب هو أن التضام يكون دائما بين كلمتين متتابعتين ، أما الترتيب فقد يكون بين كلمتين متتابعتين أو متباعدتين .

والآن وبعد أن وضعنا المعايير التي تتيح لنا الحصول على أقسام الكلام وتحديدها تحديدا شكليا يمكننا أن نحدد هذه الأقسام ، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من استخدام نفس المصطلحات القديمة لأقسام الكلام - كما هي أو بعد تعديلها - بعد أن

نحددها تحديدا شكليا كما سبق أن ألمحنا حتى لا نضطر إلى وضع مصطلحات جديدة فتتضخم المصطلحات في الدرس العربي ، خاصة أن نحاة العربية القدماء قد استخدموا كثيرا من الوسائل الشكلية في تحديد أقسام الكلام كما سوف نرى ، فلا عجب إذن أن نصل إلى أقسام قريبة مما توصلوا اليه وإن أدمجوا هذه الأقسام في عدد قليل جدا (الاسم – الفعل – الحرف) نتيجة لتغليبهم للمعايير الدلالية في تصنيفهم . غير أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن هذه التسميات لا تضيف شيئا جديدا للوصف النحوى الشكلي لهذا القسم أو ذاك-إن هذه التسميات مجرد رموز لما تشير إليه .

والآن لنبدأ في تصنيف أقسام الكلام طبقا للمعايير التي اخترناها منذ قليل :

ب – الأسماء :

لو استخدمنا معيار الاشتقاق ومعيار الإعراب ، ومعيار التضام وجدنا أن كلمات كثيرة في اللغة يتحقق فيها الشروط الثلاثة الآتية :

– أنها مشتقة .

– أنها معربة :

– أنها تقبل أن تسبق بكلمات معينة مثل : إلى – من – في – على – مع – بِ – رُبَّ مثل : إلى الكليةِ – من البيتِ – في البحرِ – على المنضدةِ – بالسيارتين – مع السابقِينَ – بالمتكافئاتِ – رُبَّ رجلٍ ، ولا تقبل أن تسبق بكلمتي (قد) أو (سوف) .

وسوف نجد أن كلمات هذا القسم تأتي مجرورة دائما مع هذه الضمائم إلا القليل منها . وحتى هذا القليل الذى لا يقبل الجر مع هذه الضمائم مثل المنقوص والممنوع من الصرف ، نجده يشترك مع هذه الكلمات في خصائص أخرى كثيرة حتى إننا يمكننا أن نجعل هذه الكلمات جميعا قسما واحدا قائما بذاته هو قسم «الأسماء» .

غير أن هناك كلمات كثيرة في العربية تنطبق عليها كافة شروط الأسماء فيما عدا أنها لا تنحدر من أصول اشتقاقية مثل الاسكندرية - فلسفة - كابُل - حضرموت - سيبويه - جرام - كيلوجرام - طَشْت - مِنجل - إبريق - فأس ... إلخ . ومعظمها من المعرب أو الدخيل . وحتى معظم هذه الكلمات أدخلته العربية في نظامها الاشتقاقى ، فبالرغم من عدم انحدار كلمة مثل (فلسفة) من أُصول اشتقاقية عربية ، فإنها أعطيت إحدى الصيغ الصرفية العربية وهى صيغة (فَعْلَلَة) ، وأصبحت كلمة معربة رغم أنها غير مشتقة وأما تلك التى لم تقبل أن تدخل فى النظام الاشتقاقى مثل كلمة (الاسكندرية) مثلا ، فإنها تقبل أن تُسبق بنفس الكلمات التى تسبق الأسماء ، كما أنها تقبل الإعراب رفعا ونصبا وجرا كما قبلت ياء النسب وتاء التأنيث ، وهذا يدل على أن هذه الكلمات يمكن أن تعامل معاملة الكلمات المعربة المشتقة من حيث اسميتها ، إذ أن كافة اللغات لاتمانع من إدخال كلمات أجنبية فيها على شرط أن تعامل معاملة بنات اللغة ، مع التحايل على ذلك بشتى الوسائل الممكنة من حيث إكسابها أصوات اللغة المضيفة وصيغها الصرفية وإخضاعها لقواعدها النظمية. فمادامت الكلمة قد استجابت لهذه الوسائل أو لمعظمها ، فلا مانع من معاملتها معاملة بنات اللغة .

وعلى العكس من ذلك هناك كلمات قليلة مثل سجاحِ وخباثِ وحزامِ وقطامِ وفساقِ ودفارِ وأمسِ وحيثُ من المشتقات ولكنها مبنية على الكسر بالنسبة للكلمات الأوائل وعلى الضم بالنسبة للكلمة الأخيرة ومع ذلك فإنها تقبل أن تسبق بكلمات مثل من - إلى - على - مع ... إلخ ، وعلى ذلك ندرجها فى قسم الأسماء .

أما المركبات المبنية على فتح الجزئين مثل أحدَ عشرَ وأخواتها ، وصباحَ مساءَ ، وبيتَ بيتَ وليلَ نهارَ وبينَ بينَ وأخولَ أخولَ ، أو المبنية على فتح الجزء الثانى فقط مثل : اثنا عشرَ ، فلا تعتبر من المفردات ، بل من المركبات النحوية وتخرج بذلك من تقسيم الكلام .

وأخيرا فهناك مجموعة من الأسماء يمكن أن تسبق بالاداة (يا) مثل : يا على

- يا خالد - يا فاطمة ، وكافة هذه الأسماء تسمى « أعلاما »

ولكن قد يقول قائل إننا بجعلنا الاسم أحد أقسام الكلام ، نكون بذلك قد رجعنا إلى التقسيم القديم طالما أننا استخدمنا هذه التسمية ، وخاصة أننا سوف نستخدم تسميات أخرى عديدة جاءت في النحو التقليدى ، والحقيقة أن الوصفيين لا يمانعون في ذلك كما سبق أن ذكرنا منذ قليل ، طالما أن التمييز بين الأقسام قد تم على أساس شكلى ، وهو ما حدث الآن في هذه الفقرة وسوف يحدث في الفقرات التالية ، وأما الذى يدفعنا لاستخدام التسميات القديمة هو أن لا تتضخم المصطلحات في درس العربية ، وحتى لا تحدث فجوة كبيرة بين الدرس القديم والحديث . غير أننا يجب أن نلفت لشيء هام ، وهو أنا وإن كنا قد استخدمنا التسمية القديمة ، إلا أننا أقمنا هذه التسمية على معايير جديدة حتى أن الوحدات التى ينطبق عليها هذه التسمية وتلك المعايير ، تستبعد طائفة كبيرة من الطائفة القديمة ، فنظرا لأن المعايير الجديدة للاسم يحتم أن يكون مشتقا ، فيما عدا الدخيل والمعرب ، فقد استُبْعِدت بذلك الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول من طائفة الأسماء ، كما استُبْعِدت كلمات مبنية مثل - أين - ثَمّ من هذه الطائفة . وكما استبعدت كلمات من طائفة الأسماء ، أضيفت إليها أخرى ؛ فلقد اعتبر النحو التقليدى أن الكلمات التى على وزن (أفعل) التى تأتى بعد الأداة (ما) مثل : ما أجملَ ، ما أروعَ ، تكون أفعالا ماضية جامدة ، رغم بعد هذه الكلمات عن شكل الفعل ، بل عن معناه أيضا ، ولم يكن ذلك إلا اتساقا مع نظرية العامل التى تتطلب تفسيرا لنصب الاسم بعد (ما أفعلَ) من قولنا : ما أعذبَ ماءَ النيلِ . فكلمة (ماءَ) تحتاج الى عامل ينصبها ولذلك اعتبروا الاسم الذى على وزن (أفعلَ) فعلا ماضيا ، أما الفاعل فيمكن اعتباره ضميرا مستترا تقديره (هو) ويكون تقدير الكلام : ما أعذبَ هو ماءَ النيلِ . أما الدليل على إسمية (أعذبَ) لدينا هو قبولها التعريف إذ يقال : الأعذب ، والأروع والأجمل ... إلخ . كما أنها يمكن أن تسبق بالأداة (إلى) وأخواتها فيقال : من أعذبَ ما يمكن - بأروعَ استقبالٍ ...

جـ - الأفعال :

ولو رجعنا إلى باقي الكلمات المشتقة وجدنا أن هذه الكلمات تقبل أن تسبق بإحدى الكلمات الآتية : سوف - قد - الآن ، وفي نفس الوقت لا تقبل أن تُسبق بكلمات مثل : من - في - على - مع - ب - رُبَّ ، مثل : سوف يقولُ - قد حانَ - الآن اقفزوا . فالكلمات : يقولُ - حانَ - اقفزوا ، كلمات مشتقة وتقبل جميعا أن تُسبق بكلمات معينة ولا تقبل أن تسبق بسوابق الأسماء ، ولذلك فسوف نسميها أفعالا ؛ فتعريف الفعل إذن أنه كلمة مشتقة تقبل أن تسبق بكلمة واحدة على الأقل من الكلمات الآتية : قد - سوف - الآن ، ولا تقبل أن تسبق بكلمة من الكلمات : من - في - إلى - عن .

جـ - ١ الفعل المضارع المعرب :

غير أن بعض هذه الأفعال تكون بنيته المشتقة مسبوقةً باطراد بأحد حروف كلمة (نأيت) يليه حركة قصيرة ، وفي نفس الوقت يقبل أن يُسبق بكلمة من الكلمات الثلاث : قد - سوف - الآن مثل :

قد أذهبُ - سوف نشاهدُ - الآن توافقون

ولذلك فسوف نسميها أفعالا مضارعة . ولأن بعضها تتغير نهايته حسب موقعه في الكلام فهو معرب . أي أن الأفعال المضارعة المعربة لا بد أن يتحقق فيها ما يلي :

- أن تكون مشتقة
- لا تقبل أن تُسبق بكلمات مثل : من - إلى - في - على ..
- تقبل أن تُسبق بكلمة من الكلمات الثلاث الآتية : قد - سوف - الآن .
- أن تتغير أواخرها حسب موقعها في الكلام .
- أن تبدأ بنيتها بحرف من حروف كلمة (نأيت) .

وهى جميعا معايير شكلية .

جـ - ٢ الأفعال المضارعة المبنية :

وهى شبيهة بالأفعال المضارعة المعربة السابقة ، فهى من المشتقات ولا تقبل أن تُسبق بكلمات مثل : من - إلى - فى - على وتقبل أن تُسبق بكلمة من الكلمات الثلاث الآتية : قد - سوف - الآن ، وتبدأ جميعها بحرف من حروف كلمة (نأيت) غير أنها تختلف عن الأفعال المضارعة المعربة فى شيء واحد فقط وهو أن نهاياتها لا تتغير مهما كان موقعها فى الكلام مثل :

الآن تقومَنَّ (بواجبك) .

سوف أمنعَنَّه (من ذلك) .

الآن تشرفَنَّ (على رعايةٍ)

ولذلك تكون هذه الأفعال المضارعة مبنية وتشكل قسما قائما بذاته ، وقد تلاحظ أن هذه الظاهرة تحدث حينما يتصل الفعل المضارع اتصالا مباشرا بنون واحدة أو نون مشددة وتسمى الأولى نون التوكيد الخفيفة والثانية نون التوكيد الثقيلة .

أو ينتهى بنون أخرى هى نون النسوة مثل :

الآن تقمْنَ (بواجباتِكن)

سوف امنعْكُنَّ (من ذلك)

قد توافقْنَ (عَلى رأيى)

أى أن الأفعال المضارعة المبنية لابد أن يتحقق فيها ما يلى : أن تكون مشتقة ولا تقبل أن تسبق بكلمات مثل : من - إلى - فى - على ... وتقبل أن تسبق بإحدى الكلمات : قد - سوف - الآن ، وتبدأ جميعهـا بحرف زائد من حـروف كلمة (نأيت) ثم تنتهى بنون من النونات السابقة تتصل بآخر صامت فى الفعل اتصالا

مباشـرا.

جـ - ٣ الأفعال الماضية :

وهي من طائفة الأفعال عموما ، فهي من المشتقات ولا تقبل أن تُسبق بكلمات مثل : من - إلى - في ، وتقبل أن تُسبق بكلمتي الآن - قد ، مثل : الآن قالَ - الآن جاءوا - الآن أشرفْنَ - فقد قالَ - قد جاءوا - قد اشرَفْنَ ، غير أنها تختلف عن الأفعال المضارعة في بضعة أمور :

- لا يمكن أن تسبق بكلمة (سوف) .
- لا تُسبق بنيتها الاشتقاقية بصوت محدد .
- لا تتصل بنون التوكيد .
- جميعها مبنية طبقا للضمائر المتصلة بها.

وجميع المعايير السابقة معايير شكلية .

جـ - ٤ الأفعال الآمرة :

وهي أيضا من طائفة الأفعال حيث أنها من المشتقات وتقبل أن تسبق بكلمة (الآن) مثل : الآن اقفزوا - الآن اذهبوا - الآن اذهبن - الآن قولا - الآن قلْ ، ولا تقبل أن تسبق بكلمة مثل : من - إلى - في - على .... ، أما الذى يَفْرِقُها عن الأفعال الأخرى أنها لا تقبل أن تسبق إلا بكلمة (الآن) فقط وهو معيار شكلي ، فلا نستطيع أن نقول : سوف اقفزوا ، أو قد اقفزوا ، وهناك شرط آخر للأفعال الآمرة ، وهو أنها تقبل أن تتصل النون بها ، وعلى ذلك فإن (صه) و (حيهل) و (نزالِ) و (تراكِ) ليست أفعالا آمرة ، وكما سبق أن ذكرنا لابن مالك :

والأمر إن لم يك للنون محل   فيه هو اسم نحو صه وحيَّهل

أى أن الفعل الآمر لابد أن يقبل النون .

وفيما يلي تخطيط يوضح ما سبق :

المشتقات

أسماء

١ – معظمها معرب وقليل منها مبنى .

٢ – لاتسبق بأى من الكلمتين : قد – سوف

٣ – تسبق بكلمة مثل : من – إلى – فى – عن

أفعال

١ – بعضها معرب وبعضها مبنى

٢ – تسبق بواحد من الكلمات : قد – سوف – الآن

٣ – لاتسبق بكلمة مثل : من – إلى – فى – عن

أفعال مضارعة معربة	أفعال مضارعة مبنية	أفعال ماضية مبنية	أفعال آمرة مبنية
١ – مشتقة ٢ – تسبق بواحدة من الكلمات : قد – سوف – الآن ٣ – لاتسبق بكلمات مثل : فى – من – إلى ٤ – تسبق بحرف زائد من حروف (نأيتُ) ٥ – تتغير أواخرها حسب موقعها .	١ – مشتقة ٢ – تسبق بواحدة من الكلمات : قد – سوف – الآن ٣ – لاتسبق بكلمات مثل : فى – من – إلى ٤ – تسبق بحرف زائد من حروف (نأيت) ٥ – لاتتغير أواخرها مهما كان موقعها . ٦ – تقبل النون .	١ – مشتقة ٢ – تسبق بواحدة من الكلمتين : قد – الآن ولاتسبق بكلمة سوف . ٣ – لاتسبق بكلمات مثل : فى – من – إلى ٤ – لاتسبق بحرف زائد من حروف (نأيت) ٥ – لاتتغير أواخرها مهما كان موقعها .	١ – مشتقة ٢ – تسبق بكلمة الآن فقط ولاتسبق بكلمتى : قد – أو سوف . ٣ – لاتسبق بكلمات مثل : فى – من – إلى ٤ – لاتسبق بحرف زائد من حروف (نأيت) ٥ – لاتتغير أواخرها مهما كان موقعها . ٦ – تقبل النون

ومن الجدير بالذكر أن هناك فرقا آخر بين الأسماء والأفعال وهو أن الأسماء قد تأتي منتهية بأحد الضمائر، وقد تأتي خالية منها . أما الأفعال فلا بد أن تأتي منتهية بضمير كما سوف نرى فيما بعد .

ومما هو جدير بالذكر أيضا أن بعض المشتقات يأتي منها الفعل الماضي والمضارع والأمر : كتبَ -يكتبُ - اكتُبْ ، وبعضها لايأتي منه سوى الماضي والمضارع فقط مثل كادَ - يكادُ ولا يأتي منه الفعل الآمر . ولذلك فقد أطلق النحاة القدماء على الطائفة الأولى « الأفعال تامة التصرف » ، وعلى الطائفة الثانية الأفعال« ناقصة التصرف» . أما الكلمات التي اعتبرها النحاة أفعالا وتأتي على صورة واحدة فقط ، فقد أسموها بالجامدة وهي : ليس - مادام - كَرُبَ - عَسَى - حَرَى - اخلَوْلَقَ - أنشأ - نِعْمَ - بِئْسَ - حبذا - لا حبذا - ماخلا - ما عدا - هَبْ . ومع ذلك فطبقا للمعايير السابقة لا تعتبر هذه الكلمات من الأفعال لأنها ليس لها مشتقات من جهة ولأنها ليست متصرفة من جهة أخرى . وحتى (ليس) و (عسى) ، اللتان تقبلان بعض الضمائر ، فلن نعتبرهما من الأفعال لأنهما ليس لهما مشتقـــات . أمـا الفعل (أنشأ) فسوف نعتبره فعلا ماضيا مضارعه (ينشيء) ، وكذلك الفعل (اخلولق) سوف نبقي عليه مع طائفة الأفعال وإن كان يفتقر للمشتقات وذلك ، أولا لكبر حجمه فلا يمكن إدراجه مع الأدوات ، ثانيا لإمتلاكه إحدى صيغ الأفعال الماضية ولأنه يقبل أن يتضام مع (الآن) التي تأتي قبل الأفعال الماضية حيث يقال :

الآن اخلولقت الثقافةُ أن تَعُمَّ .

د - الضمائر :

ننتقل الآن إلى أقسام أخرى من أقسام الكلام وهي الأقسام المبنية غير المشتقة ، وأول هذه الأقسام : الضمائر ؛ وهذه الضمائر قد تكون مورفيمات حرة مثل : نحن - هو - هي - هما - هموا ... إلخ (٢٧) . أو مقيدة مثل الهاء في (كتابه) ، والهاء

(٢٧) يمكن تحليل ضمائر مثل : هو - هي - هما - هموا تحليلا أكثر تفصيلا فنقول أن (الهاء) لمطلق الغياب . و(الواو) للمفرد و(الياء) للمفردة - و(الميم) لمجاوزة الواحد و(الألف) الذى =/=

والألف من (كتابها) . وألف الإثنين في نهاية الفعل (قالا) والتاءالساكنة في نهاية الفعل (قالتْ) ، والنون ، والهمزة ، والياء والتاء في أوائل الأفعال المضارعة مضافا إليها الحركات الداخلية للكلمة حيث يكون الجميع مورفيم الصيغة ، ذلك المورفيم الذى يرتبط بالنوع والتنوين والعدد ، ولذلك سلكناه في عداد الضمائر .

هذا وتتوقف مواضع الضمائر في الكلام على نوعها : منفصلة أم متصلة ؛ فبالنسبة للمواضع التى تحتلها الضمائر المنفصلة تكون في أول الكلام عادة مثل : هو قال ذلك – أنا لم أرك منذ مدة – أنت واثق من نفسك – نحن أحرارٌ في ذلك . أما بالنسبة للضمائر المتصلة فتأتى في أواخر الأسماء ختماً مثل : كتابكِ – سيارتى – طلباتهم . أما بالنسبة للأفعال فهى تأتى في أواخر الأفعال الماضية والآمرة مثل : قلتم – ذهبتما – قالا – قولا – قولوا – اذهبى . أما بالنسبة للأفعال المضارعة فتأتى في بداياتها ونهاياتها معا من خلال مورفيم الصيغة .

ويمكن تمييز الضمائر المتصلة سواء في الأسماء أو الأفعال عن طريق ملاحظة مادة الاشتقاق . ففي الأسماء نجد كلمة مثل (كتابٌ) مثلا لا تحتوى على ضمير لأنها انتهت بآخر صامت من الكلمة وهو (الباء) يليه مورفيم (الضمة) الذى يدل على موضع الكلمة ثم (النون) الذى يدل على تنكير الكلمة . أما كلمة (كتابك) فتحتوى على ضمير حيث ورد المورفيم{كَ ـَ} بعد مورفيم الموضع أى الضمة .

وبالمثل في الأفعال الماضية والآمرة تأتى الضمائر المتصلة على هيئة مورفيم مقيد يبدأ بعد نهاية الفعل مثل :

(قرأ) : / ق / + / ـَ / + / ر / + / ـَ / + / ء / + / ـَ /

فالفتحة بعد الهمزة مورفيم يدل على الغائب المفرد المذكر لأن كلمة (قرأَ)

=/= بعدها للمثنى أما (واو المد) فللجمع ، غير أن ذلك التحليل لن يفيدنا كثيرا . (انظر جلال شمس الدين : التركيب في صوغ الكلمة العربية ، وهى رسالة مقدمة لنيل الماجستير لكلية الآداب جامعة الاسكندرية ص ١٩٧) . كما أنه يستخدم بعض المفاهيم الفلسفية مثل (مطلق) و (مجاوزة)

تنتهي بالهمزة وهي ثالث فونيم في مادة الإشتقاق

وكذلك الفعل (كتبا) : / ك / +/ ـَ / + / ت / + / ـْ / + / ب / + /ـَ ـَ /

فالفتحة الطويلة بعد الباء ، مورفيم يدل على الغائب المثنى المذكر والفعل الأمر.
(اكتبوا) : / ء / + / ـُ / + / ك / + / ت / +/ ـُ / + / ب / + / ـُ ـُ /
حيث تمثل الضمة الطويلة بعد (الباء) مورفيما يدل على جمع الذكور المخاطب .

هذا وقد يشتمل الكلام على ضميرين متطابقين من حيث الشخص والعدد والنوع مثل قولهم : أنا قرأتُ – نحن قرأنا – هي قرأتْ ، حيث تتطابق أنا مع {تُ} ، و نحن مع {نا}، و هي مع {ـَ تْ} ... وهكذا مما يوحي بأن هذه الكلمات المنفصلة متشابهة تماما مع المورفيمات الملتصقة بالأفعال ، لذلك فقد سميت هذه الكلمات المنفصلة : أنا – نحن – هي ... إلخ بالضمائر المنفصلة ، أما الضمائر {تُ} {نا} {ـَ ت} فقد سميت بالضمائر المتصلة (٢٨) . ولقد اعتبر النحاة الضمائر من فئة الأسماء فأدرجوها معها ، ولعل ذلك راجع إلى نظرية العامل التي تقضي أن يكون لكل عامل معمول ، أما الدكتور تمام حسان فقد اعتبرها قسما قائما بذاته وهو الأصوب طالما أنها ليست من المشتقات المعربة ، غير أننا نختلف معه حين ضم إلى هذه الفئة فئتي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مثلما فعل من قبل ، الأب هنري فليش اليسوعي (٢٩) ، رغم الخلاف الشكلي الذي بين هذه

(٢٨) رفض النحاة اعتبار تاء التأنيث الساكنة ضميرا حتى لا يصبح في قولهم (جاءتْ سعادُ) فاعلان . فاعتبروا هذه (التاء) علامة على التأنيث فقط . وبطبيعة الحال ليس هناك ما يمنع من وجود فاعلين في جملة واحدة سوى المنطق ، واللغة تند بطبيعتها عن المنطق ، وعلى ذلك فإن تاء التأنيث الساكنة هي ضمير يدل على المفردة المؤنثة (في عدم خضوع اللغة للمنطق انظر د. ابراهيم أنيس : من اسرار اللغة ص ٦٧)

(٢٩) انظر الأب هنري فليش اليسوعي : العربية الفصحى ص ١٦١ وما بعدها ترجمة د. عبد الصبور شاهين

الفئات الثلاث كما سوف نرى .

وعلى أى حال فهناك ثلاث حالات للضمائر – منفصلة ومتصلة – حين تأتى مع الأسماء أو مع الأفعال ، وهذه الحالات هى :

- ضمائر التكلم .
- ضمائر الخطاب .
- ضمائر الغياب .

وفيما يلى تحليل لهذه الضمائر ، منفصلة ومتصلة ، مع الأسماء ومع الأفعال :

التكلم : الماضى – المضارع – الأسماء

العدد والنوع والشخص	الضمائر المنفصلة	الضمائر المتصلة					
		مع الفعل الماضى		مع الفعل المضارع		مع الأسماء	
		الفعل	الضمير	الفعل	الضمير	الإسم	الضمير
مفرد مذكر	أنا	صعدتُ	تُ	أصعد	مورفيم الصيغة	منزلى	ى
مفرد مؤنث	أنا	صعدتُ	تُ	أصعد	» »	منزلى	ى
مثنى مذكر	نحن	صعدنا	نا	نصعد	» »	منزلنا	نا
مثنى مؤنث	نحن	صعدنا	نا	نصعد	» »	منزلنا	نا
جمع مذكر	نحن	صعدنا	نا	نصعد	» »	منزلنا	نا
جمع مؤنث	نحن	صعدنا	نا	نصعد	» »	منزلنا	نا

ومن ذلك يتضح اختلاف وجهة النظر في هذا البحث مع وجهة النظر السائدة ، فبينما اعتبر النحاة أن ضمير المتكلم المفرد في حالة الإسناد مع الفعل المضارع هو ضمير مقدر (أنا مع المفرد مذكرا ومؤنثا ، ونحن مع باقي الأشخاص) ، فالثابت من التحليل أمامنا أن هذه الضمائر لها وجود صوتي يتجلى في الهمزة في أول الفعل (أصعد) مضافا إليها باقي الصيغة في حالتي المفرد مذكرا ومؤنثا ، والنون وباقي الصيغة مع بقية الأشخاص في الفعل (نصعد)

الخطاب : الماضي - المضارع - الأسماء

العدد والنوع والشخص	الضمائر المنفصلة	الضمائر المتصلة					
		مع الفعل الماضي		مع الفعل المضارع		مع الأسماء	
		الفعل	الضمير	الفعل	الضمير	الفعل	الضمير
مفرد مذكر	أنتَ	صعدتَ	تَ	تصعد	مورفيم الصيغة	منزلكَ	كَ
مفرد مؤنث	أنتِ	صعدتِ	تِ	تصعدين	» »	منزلكِ	كِ
مثنى مذكر	أنتما	صعدتما	تُما	تصعدان	» »	منزلكما	كما
مثنى مؤنث	أنتما	صعدتما	تُما	تصعدان	» »	منزلكما	كما
جمع مذكر	أنتم	صعدتم	تُم	تصعدون	» »	منزلكم	كم
جمع مؤنث	أنتن	صعدتن	تُنَّ	تصعدن	» »	منزلكن	كن

والخلاف مع النحاة فى هذه الحالة أنهم مع الفعل المضارع (تصعد) يقدرون الضمير فى حالة الاسناد للمفرد المذكر بأنه (أنتَ) بينما هو محدد أمامنا بالتاء فى أول الفعل بالإضافة إلى بقية الصيغة وهى أصوات لا يمكن تكرانها . كما يقررون أن الضمائر فى الحالات الأخرى هى : ياء المخاطبة ، و ألفا الإثنين وواو الجماعة ونون النسوة ، متجاهلين التاء فى أول الفعل مضافا اليها باقى الصيغة اللذان يجب أن يضافا إلى كل ما ذكروا من الضمائر .

تابع الخطاب : الأمر :

العدد والنوع والشخص	الفعل	الضمير
المفرد المذكر	اصعدْ	مورفيم الصيغة
المفرد المؤنث	اصعدِى	ى
المثنى المذكر	اصعدا	آ
المثنى المؤنث	اصعدا	آ
الجمع المذكر	اصعدوا	وا
الجمع المؤنث	اصعدن	نَ

والخلاف مع النحاة هنا أنهم يقدرون الضمير فى حالة اسناد الفعل الآمر إلى المفرد المذكر فيقولون : اصعد أنتَ ، أما فى هذا الجدول فالضمير هو صيغة الفعل :

{ء ـِ ه ه ـْ ه} وهو الذى يدل على الشخص وعدده ونوعه .

الغياب : الماضى - المضارع - الأسماء

العدد النوع الشخص	الضمائر المنفصلة	الضمائر المتصلة					
		الفعل الماضى		الفعل المضارع		الأسماء	
		الفعل	الضمير	الفعل	الضمير	الإسم	الضمير
مفرد مذكر	هو	صعد	ـَـ	يصعدُ	مورفيم الصيغة	منزله	ـه
مفرد مؤنث	هى	صعدت	ـَـ ت	تصعدُ	» »	منزلها	ها
مثنى مذكر	هما	صعدا	ا	يصعدان	» »	منزلهما	هما
مثنى مؤنث	هما	صعدتا	تا	تصعدان	» »	منزلهما	هما
جمع مذكر	هم	صعدوا	وا	يصعدون	» »	منزلهم	هم
جمع مؤنث	هن	صعدن	ن ـَـ	يصعدن	» »	منزلهن	هن

أما الخلاف هنا فهو أنهم يقدرون الضمير فى حالة اسناد الفعل الماضى للمفرد مذكرا ومؤنثا (صعدَ - صعدَتْ) فيقولون : صعدَ (هو) ، وصعدتْ (هى) . فى حين أن التحليل الشكلى يقرر أن الضمير فى حالة الاسناد للمفرد المذكر الغائب هو الفتحة الأخيرة {ـَـ} ، وفى حالة المفردة المؤنثة الغائبة هو تاء التأنيث الساكنة مسبوقة بفتحة قصيرة {ـَـ ت} وهى عناصر صوتية لا يمكن تجاهلها . كما يقدرون الضمير فى حالة الاسناد للمفرد مع المضارع مذكرا ومؤنثا فيقولون : يصعدُ (هو)

وتصعد (هي) ، في حين أن التحليل الشكلي يبين أن الضمير هنا هو (الياء) في أول الفعل {يَ} مضافا إليها الصيغة في الحالة الأولى ، والتاء {تَ} مضافا إليها الصيغة في الحالة الثانية . كما يتجاهلون السوابق والصيغ في حالة الإسناد للضمائر الباقية وهي : {ي ـَ} في (يصعدان) ، و{ت ـَ} في (تصعدان) ، و {ي ـَ} في (يصعدون) ، و{ي ـَ} في (يَصْعَدْنَ) .

من كل ما سبق يتضح أن كافة الأفعال لابد أن تجيىء متصلة بضمائرها ولا يوجد فعل واحد في اللغة العربية غير متصل بضميره ، بحيث أننا يمكن أن نطلق على هذه الضمائر التي تأتي متصلة بالأفعال « بالضمائر الملازمة ».ولذلك استبعدنا (نزال) و (تراك) من الأفعال الآمرة رغم أنهما من المشتقات ويقبلان أن يسبقا بِ (الآن) . لعدم اتصالهما بضمير ملازم .

غير أن الأفعال تنقسم باعتبار اتصالها بالضمائر المتصلة إلى قسمين ؛ قسم يقبل أن يتصل به ضمير واحد فقط هو الضمير الملازم على النحو الذى رأيناه في الفعل (صعد) ، ويشبهه في هذا : انبثق – هبط – ظهر – طلع ، وقسم آخر يقبل أن يتصل به ضميران في وقت واحد ؛ الضمير الملازم وضمير آخر ، والثاني يأتي بعد انقضاء الضمير الأول . فعلى سبيل المثال :

المتكلم :

صافحتُكَ – صافحتُكِ – صافحتُكما – صافحتُكم – صافحتُكن – أُصافحكَ – أُصافحُكِ – أُصافحُكما – أُصافحُكم – أُصافحُكُنَّ .

حيث جاءت الضمائر {كَ} ، {كِ} ، {كما} ، {كم} ، {كُنَّ} بعد انقضاء الضمير الملازم .

الخطاب :

تصافحُني – تصافحُها – تصافحُهما – تصافحُهم – تصافحُهن .

حيث جاءت الضمائر { نى } ، { ها } ، { هما } ، { هم } ، { هن } بعد انقضاء الضمير الملازم .

الأمر :

صافحْنى – صافحْها – صافحْهما – صافحْهم – صافحْهن .

حيث جاءت الضمائر { نى } ، { ها } ، { هما } ، { هم } ، { هن } بعد انقضاء الضمير الملازم .

والذى يلاحظ أفعال القسم الأول أى التى لا تقبل أن تتصل إلا بضمير واحد فقط مثل : صعد – ظهر – طلع – انبثق ... الخ سوف يجد أنها هى نفسها الأفعال اللازمة ، أما أفعال القسم الثانى والتى تقبل أن يتصل بها ضميران كما رأينا توا فهى نفسها الأفعال المتعدية . وعلى ذلك يمكننا تعريف الفعل اللازم تعريفا شكليا بأنه الفعل الذى لا يتصل به الا الضمير الملازم فقط ، والفعل المتعدى بأنه الفعل الذى يقبل أن يتصل به ضمير آخر بعد انقضاءالضمير الملازم . وهكذا نكون قد فرقنا بين اللازم والمتعدى من الأفعال معتمدين على الشكل دون المعنى أو الوظيفة ، فلم نستخدم مصطلحى الفاعل والمفعول كما صنع التقليديون . وبطبيعة الحال فإن الوصفيين قد يختلفون فى طريقة تحديد الفعل اللازم أو المتعدى ، ولا شك أن ذلك راجع إلى اختلاف اللغات واختلاف المناهج المهم أن يكون التمييز بينهما شكليا .ولا بأس بعد ذلك من استخدام نفس تسميات التقليديين لأنها مجرد رموز لما تشير إليه حتى لا يتضخم النحو ... ومن اللافت للنظر أن بلومفيلد – رغم أنه وصفى – قد سلك مسلكا دلاليا فى التفريق بين الفعلين (٣٠) .

وهكذا نكون قد حددنا الأسماء والأفعال بأنها ينبغى أن تكون من المشتقات – فيما عدا المعرب والدخيل – ثم فرقنا بين الأسماء والأفعال باستخدام التضام ، ثم

---

(٣٠) Bloomfield , Language , p 165

قسمنا الأفعال إلى ماضية ومضارعة وآمرة باستخدام التضام والزوائد ، ثم انتقلنا إلى الضمائر حيث بينا أنها جميعا من المبنيات وقسمناها إلى ضمائر تكلم وخطاب وغيبة ، وبينا أن كل فعل لابد أن يتصل بضمير واحد على الأقل ، وأنه لا داعى لتقدير الضمائر . وأخيرا ميزنا بين الفعل اللازم والمتعدى على أساس شكلى بحت .

والآن ننتقل إلى قسم آخر من أقسام الكلام وهو الموصولات :

هـ - الموصولات :

وهى من غير المشتقات ، ومعظمها مبنى فيما عدا (اللذان واللتان) ، وهى مجموعة من الكلمات التى لا تستخدم وحدها غالبا ، بل لابد من أسماء أو أفعال تذكر قبلها عادة وعبارة تذكر بعدها بحيث تكون هذه الأسماء أو الأفعال ، وتلك العبارة ذات صلة سياقية syntagmatic relation بهذه الكلمات من حيث الشخص والعدد والجنس - والحالة الإعرابية فى حالة المثنى - أى أن هذه الكلمات تأتى على نسق ما قبلها وما بعدها . فإذا كان ما قبلها وما بعدها مفردا مذكرا جاءت هذه الكلمات فى حالتى الإفراد والتذكير مثل :

حضر (الطالبُ) الذى (نجحَ) فى الإمتحان

(فالطالبُ) مفرد مذكر . والفعل (نجحَ) يتصل بضمير مفرد مذكر كذلك هو الفتحة القصيرة بعد الصامت الأخير { ـَ } ، ولذلك جاءت كلمة (الذى) فى صيغة المفرد المذكر ، أى متسقة مع ما قبلها وما بعدها . فإذا جاء الاسم الذى قبلها متصلا بضمير المؤنث المثنى مثلا ، وجاء فعل بعدها ، تحتم أن يتصل هذا الفعل بضمير المثنى المؤنث كما تحتم أن تتغير (الذى) وتصبح اللتان مثل :

حضرت (الطالبتان) اللتان (نجحتا) فى الامتحان

وعلى ذلك فإنه طبقا لهذا المعيار أى اتساق هذه الكلمات مع ما قبلها وما بعدها من حيث العدد والجنس والشخص سوف يستبعد (مَنْ) و (ما) لأنهما لا ينطبق

عليهما هذا المعيار إذ ليس فيهما ما يقابل هذه الجوانب الثلاثة ، وهما طبقا لهذا المنهج الشكلي من الأدوات .

ولقد سمى النحاة القدماء هذه الفئة من الكلمات أى التى تتبع ما قبلها وما بعدها في العدد والجنس والشخص « بالأسماء الموصولة » . وهي موصولة عندهم لافتقارها من جهة المعنى إلى جملة الصلة والتى بدونها يصبح الكلام بلا معنى . وقد اتسعت أسماء الموصول لديهم لتشمل (مَنْ) و (ما) طالما أنهما يفتقران إلى الصلة. ولا يُعرَف لماذا لم يُضَفْ إلى (مَنْ) و (ما) كلمات مثل (لقد) و (بَلْ) و (هَلْ) و (لكن) و (في) و (إلى) و (مع) ... إلخ فهي جميعها تفتقر إلى صلة ما.

أما الدكتور تمام حسان فقد اعتبر الإشاريات والموصولات بالإضافة إلى (مَنْ) و (ما) من الضمائر ، بالرغم من اختلاف كل طائفة من الطوائف الثلاث عن الأخرى من ناحية الشكل من جهة ومن ناحية علاقاته السياقية في الكلام Syntagmatic relations من جهة أخرى . حقا إن الضمائر تشبه الموصولات في أن كلا منها يتسق عادة بما قبله وما بعده من حيث الشخص والعدد والجنس إلا أن الموصولات تختلف عن الضمائر في نقطتين على الأقل هما : أولا : أن الضمائر بالنسبة للشخص تكون للمتكلم والمخاطب والغائب ، أما الموصولات فليس لها إلا صورة واحدة . وثانيا : أن الضمائر يمكن أن تأتي ملتصقة بالأفعال والأسماء ، أما الموصولات فلا يمكن أن تلتصق بهما ولا تأتي إلا كمورفيمات حرة .

أما اعتبار النحاة للموصولات أنها من الأسماء ، فإن ذلك يرجع إلى أنها تحل محل الأسماء من جهة — فهو معيار شكلي — وتحقق نظرية العامل من جهة أخرى». فبالنسبة لحلولها محل الأسماء أننا نستطيع أن نقول : جاءالذى ، كما نقول: جاء عليٌّ ، ونقول : رأيتُ اللتين ، كما نقول : رأيتُ السيارتين ، فما دامت الموصولات تسلك سلوك الأسماء فلابد أن تكون أسماء مثلها . أما السبب الثاني الذى جعل النحاة يعتبرون الموصولات من الأسماء وهو تحقيقها لنظرية العامل ، فهي حين تأتي بعد الأفعال مثلا تحقق القاعدة التى تقرر أنه لابد لكل فعل من فاعل ، فلو قلنا: جاء

اللذان ... ، فإن الفعل (جاء) لابد له من فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسما وبطبيعة الحال لا يكفى أن الموصولات يمكنها أن تحل محل الأسماء - رغم أنه معيار شكلي - أن تجعل الموصولات من فئة الأسماء ، إذ أن معيار « الاشتقاق » للأسماء يخرج الموصولات منها طالما أنها ليست من المشتقات ، ولذلك اعتبرنا الموصولات فئة قائمة بذاتها :

العدد	المذكر	المؤنث
المفرد	الذى	التى
المثنى	اللذان - اللذَيْن	اللتان - اللتين
الجمع	الذين	اللاتى - اللائى - اللواتى - الأولى

هذا ولعدم وجود علاقة اشتقاقية بين هذه الكلمات بالمعنى الموجود فى العربية لهذه العلاقة ، أى أن تحوم المشتقات حول عدد معين من الفونيمات الثابتة قد تكون ثلاثة أو أكثر ، فإنها ليست من المشتقات كما أنها لا يمكن أن توضع في القوالب الاشتقاقية - أى الأوزان والصيغ - ولكن هناك علاقة اشتقاقية بالمعنى العام بين هذه الكلمات ، فهى جميعا تحتوى على الألف واللام كأصل مشترك لها ، ويبقى بعد ذلك التقابل المورفيمى بين (الذال) للمذكر بـ (التاء) للمؤنث فى (الذى) و (التى) و (اللذان) و (اللتان) .

و - الإشاريات :

وكلمات هذه الطائفة مبنية فى أغلبها ما عدا كلمتين هما (هذان) و (هاتان)، وهى غير مشتقة بمعنى الاشتقاق فى العربية ، إذ لا توجد لها أصول ثلاثية أو رباعية تحوم حولها . وقد سمى النحاة تلك الكلمات بأسماء الإشارة واعتبروها من الأسماء

مثلما فعلوا مع الضمائر والموصولات طالما أن الجميع يسلكون سلوكا واحدا من جهة ، ويحققون نظرية العامل من جهة أخرى كما سبق أن رأينا . غير أن المعايير الشكلية التي وضعت للأسماء وأهمها الاشتقاق لا تنطبق على هذه الكلمات ، وحتى معيار الإعراب لا ينطبق إلا على كلمتين فقط هما (هذان) و (هاتان)

ولقد جعل الدكتور تمام حسان الإشاريات ضمن الضمائر مثلما فعل مع الموصولات . والحقيقة أنه وإن كانت هناك وشائج تربط الإشاريات بالضمائر والموصولات فهناك أيضا أوجه للخلاف تستدعي جعلها قسما قائما بذاته ، فهي مثلا تشبه الموصولات في وجود مراجع متقدمة عليها وتالية لها تتفق معها في العدد والجنس (والإعراب في حالتي هذين وهاتين) فنقول :

(الجبلان) هذان (مرتفعان)

شاهدتُ هذين (الجبلين) المرتفعين

ولكنها تختلف عن الموصولات في أن الإشاريات يمكن أن تتلى بالأسماء الخالية من الضمائر فنقول : هذا ظلمٌ - هذان متفاهمان - هاتان المسئولتان أما الموصولات فلا يمكن أن تتلى بالأسماءالخالية من الضمائر ، بل لابد من وجود ضمير بهذه الأسماء له علاقة بالموصول ، إذ لا يمكن القول : الذى ثمن - اللذان لون - اللتان رسالة - ولكن يجسب القول : الذى ثمنه - اللذان لونهما - اللتان رسالتهما ، حيث يوجد ضمير في نهاية الاسم يتسق مع الإشارى .

وكما فرقنا بين الإشاريات والموصولات يمكن أن نفرق أيضا بين الإشاريات والضمائر ، فالضمائر المنفصلة لا تقبل أن تسبق بالأفعال عادة ، إذ يصعب القول :

يقول هو - تقول هي - جئنا نحن اللهم إلا إذا حدثت سكتة قصيرة بين الفعل والضمير مثل :

يقول ، هو - تقول ، هي - جئنا ، نحن

بحيث يصبح الضمير المنفصل مثل جملة اعتراضية ، أما الإشاريات فتقبل أن تسبق بالأفعال مباشرة دون أن تفصل بينهما مثل هذه السكتة ، إذ يمكن القول : جاء هذا — جاء هذان — يقول هؤلاء ... إلخ .

وهناك فرق آخر بين الضمائر والإشاريات ؛ فالضمائر المنفصلة لا تقبل أن تسبق بكلمات مثل في — مع — إلى ... فلا يقال : في هو ، ولا : مع هي ، ولا : إلى نحن . ولكن الإشاريات تقبل أن تسبق بمثل هذه الكلمات إذ يقال :

في هذا — مع هذين — إلى هؤلاء ...

أما التفريق بين الضمائر المتصلة والإشاريات فهو جد يسير ؛ فالضمائر المتصلة مورفيمات مقيدة أما الإشاريات فهي جميعا مورفيمات حرة .

وواضح أننا استبعدنا من مصطلح (أسماءالإشارة) شقه الأول وأبقينا على الشق الثاني طالما أنه لا يمكن اعتبار هذه الفئة من الأسماء ، وبذلك تحول مصطلح أسماء الإشارة إلى « الإشاريات » ، وهي كما يلي :

العدد والجنس	الإشاري
مفرد مذكر	هذا — ذا
مفرد مؤنث	هذه — هذى — ذى — ذه
مثنى مذكر	هذان — ذانك — ذان
مثنى مؤنث	هاتان — تانك — تان
جمع مذكر	هؤلاء — أولئك — أولاء
جمع مؤنث	هؤلاء — أولئك — أولاء

هذا ورغم عدم وجود علاقة اشتقاقية بين هذه الإشاريات بالمعنى المحدد لهذه العلاقة في العربية ، أى وجود ثلاثة أصول أو أربعة تحوم المشتقات حولها ، ومع ذلك هناك علاقة اشتقاقية بالمعنى العام لهذه العلاقة بين مجموعة هذا - ذا - هذه - ذى - ذه - هذان - ذانك - ذان فكلها تحتوى على صوت (الذال) ، كما توجد علاقة اشتقاقية بين : هاتان - تانك - تان - فكلها تحتوى على الصوت (تان) ، وهناك علاقة اشتقاقية بين مجموعة ثالثة هى : هؤلاء - أولئك - أولاء ، فجميعها تحتوى على المقطع اللغوى (أولاء) .

ز - الأدوات :

وكلمات هذه المجموعة من المبنيات غير المشتقة فيما عدا الأدوات (إنَّ) و (أَنَّ) و (ذو) و (لَ) و (لِ) و (أَىّ) فهى جميعا معربة طالما أن شكلها يتغير طبقا لموضعها من الكلام . وهى صغيرة الحجم غالبا ، ولا تكون ذات علاقة صرفية مع غيرها من عناصر الكلام فيما عدا (ليس) و (ذو) «أى لا ترتبط مع عنصر سابق أو لاحق من حيث العدد أو الجنس أو التعريف أو التنكير . وقد ترتبط مع ما يتلوها بعلاقة إعرابية مثل : إلى المدرسةِ ، تاللهِ ، إنَّ الكلامَ ، إنْ تذاكرْ ، وقد ترتبط مع ما قبلها بالعلاقة الإعرابية مثل (أىّ) فى قولهم : سأضرب أيَّكم يقومُ . أما العلاقة التى تربطها مع غيرها فى جميع الأحوال فهى علاقة التضام سواء كان هذا التضام مباشرا ، أو فى ظل وجود عناصر أخرى . وعلى ذلك فإن هذه الكلمات من النادر جدا أن تأتى منفردة فهى كما يقول الدكتور تمام حسان « ذات افتقار متأصل للضمائم » (٣١) . وفيما يلى حصر بمعظم هذه الأدوات :

الهمزة ء - أَلاَّ - آ - إنَّ - أنَّ - أنْ - إنْ - إلى - إنما - إلاَّ - أمْ - أنَّى - إمَّا - أمَّا أيَّان - أيها - أيتها - أين - إذا - أىّ - إذَنْ - إذْ - بل - تَ (تالله) - بِ - ثُمَّ

---

(٣١) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٦ .

– حتى – حاشا – حَرَى – خلا – ذو – ربما – سيما – طالما – عدا – عسى – عَلَيّ – عن – فَ – في – قد – كيف كأنْ – كأنّ – كَ (كعلى ..) – كما – كلا – كَلّا – لَمْ – لدى – لِمَ – لْ (لْيذهب ..) – لَـ (والله لأذاكرن) – لِكَيْ – لِـ (لِيذهب) – لولا – لعل – ليت – ليس – لوما – لكنْ – لكنّ – لو – لمّا – لاسيما – مع – مَنْ – مِنْ – ما – ماذا – مهما – مذ – منذ – متى –{ـ ن} – {ـ ن ن ـ} – هل – و – ولو – يا .

ويلاحظ أن بعض الأدوات جاء مركبا من أداتين مثل (لِكَيْ) التى تستخدم موضع (كَيْ) ، و(لاسيما) التى تستخدم موضع (سِيَّما) . ذلك أنه طالما لم تحدث تغيرات تركيبية إذا حلت إحداهما محل الأخرى ، فيمكن تجاهل ما بها من تركيب واعتبارها أداة واحدة مادامأ يسلكان سلوكا تركيبيا واحدا . أما الأدوات التى يحدث من تركيبها تغيرات تركيبية مثل لعلما – ليتما ، فقد جعلناهما أداتين مركبتين ولم ندرجهما فى الأدوات ، ويلاحظ أن الأداة (إِنَّما) غير الأداتين : (إنَّ + مَا) ، فالأولى كلمة واحدة لها نبر رئيسى واحد ، أما الأخريين فهما كلمتان مستقلتان كل منهما له نبر رئيسى مستقل والأولى تستخدم فى نمط مثل :

إنه ليس تجارا ، إِنَّما هو بَنَّاء

والأخريان يستخدمان فى نمط مثل :

إنَّ مَا قاله لا يمكن قبوله .

كما يلاحظ أيضا أن هذه القائمة قد احتوت على عديد من الأدوات التى وضعها النحاة القدماء تحت أقسام أخرى من أقسام الكلام مثل (متى) و (كيف) و (أين) و (ليس) ... إلخ ، وهذا شيء طبيعى طالما اختلفت معايير التقسيم .

هذا وربما ذهب معظم النحاة – قدماء ومحدثين – إلى أن معظم الأدوات روابط للكلام ، أى تربط أجزاءه بعضها إلى بعض واستراحوا إلى هذا المذهب . حقا لم

يعرف سيبويه هذه الأدوات وسماها حروفا واكتفى بأن مثل لها (٣٢) . ثم جاء الزجاجي بعد ذلك وعلل لتسميتها حروفا حيث قال : « وسمى القسم الثالث حرفا لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما . والحرف حد الشيء ، فكأنه لوصلة بين هذين القسمين كالحروف التي تلي ما هو متصل بهما » (٣٣) . ويبدو واضحا تأثر الزجاجي بأرسطو في هذا التفسير كما يرى الدكتور عبده الراجحي (٣٤) . ثم استقر التقسيم الثلاثي بعد ذلك في القرون المتأخرة مع تأثرهم بالمنهج العقلي عند أرسطو حيث اعتبروا المعاني ثلاثة هي : ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات . فالذات هي الاسم والحدث هو الفعل ، والرابطة هي الحرف (٣٥) .

ولقد امتد هذا التأثير الأرسطي ليصل إلى المحدثين والمعاصرين من علماء اللغة ، فبلومفيلد يعتقد كذلك أن هناك كلمات أو أدوات مخصصة للربط بين كلمات أخرى . فعبارة مثل :

boys and girls

تتكون في نظره من مكون اسمي هو (boys) ومكون اسمي آخر هو (girls) أما الكلمة (and) فهي الرابط co- ordinator بين المكونين الإسميين (٣٦) . أي أنه مجرد طبقة لاصقة . وهذا نفسه ما ذهب إليه الدكتور عبدالصبور شاهين حيث يقول عن دور الأدوات في العربية : « إن الأسماء والأفعال عناصر لغوية، بمثابة اللبنات المفككة المرصوصة ، لا يجعلها حائطا مبنيا إلا هذه الأدوات التي تربط اللبنة إلى أختها ، وتقرنها إلى مُناسبتها ، ولذلك كان دور الأدوات أخطر الأدوار ،

---

(٣٢) سيبويه : الكتاب انظر ص ١٢/١ .

(٣٣) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ص ٤٤ .

(٣٤) د. عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ١٠١ .

(٣٥) انظر المرجع السابق ص ١٠٢ .

(٣٦) Bloomfield , Language , p. 195

لأنه هو الذى يكون اللغة » (٣٧) . أما الدكتور تمام حسان فقد أسند للأدوات دورا فى التعليق أقل خطورة من ذلك حيث يقول : « الأداة مبنى تقسيمى يؤدى معنى التعليق . والعلاقة التى تعبر عنها الأداة ، إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة » . ثم يقول بعد ذلك بقليل : « والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق فى اللغة العربية الفصحى » (٣٨) . أى أن الدكتور تمام حسان لم يقصر التعليق على الأداة ، بل جعل الأدوات فقط أشهر وسائل التعليق إلى جانب وسائل أخرى ، وهو الأقرب إلى وجهة النظر فى هذا البحث .

هذا الذى ذهب إليه بلومفيلد والدكتور عبد الصبور شاهين يوضح تأثرهما معا بالمنطق الصورى عند أرسطو حيث تؤدى الرابطة بين الموضوع والمحمول دورا أساسيا فى منطقة ، فهى التى تجعل أحدهما مستغرقا فى الآخر كما تحدد درجة هذا الاستغراق ، غير أن وجهة النظر فى هذا البحث هو أن كل كلمة فى اللغة صالحة لأن تكون رابطة تربط ما قبلها بما بعدها ، بل إنها لتسلك هذا السلوك فعلا كما سبق أن بينا عند حديثنا عن معيار التضام ، أى أن كل قسم من أقسام الكلام لابد أن يكون « رابطة» طالما أنه يتضام ويتعلق بما يسبقه وما يتلوه من الكلمات بأحد صور التعلق ، سواء بالتضام المباشر ، أو بالتضام فى وجود كلمة أخرى . فلو قلنا مثلا :

إنَّ النسيمَ يداعبُ الأشجارَ الوارفةَ

لاستطعنا أن نعتبر كلمة (النسيم) رابطة . فقد ربطت الأداة (إنَّ) بالفعل (يداعبُ) .

لأننا نقول : إنَّ النسيمَ

كما نقول : النسيمَ يداعبُ

---

(٣٧) د. عبد الصبور شاهين : العربية لغة العلوم ص ٩٢ .

(٣٨) د. تمام حسان : اللغة العربية – معناها ومبناها ص ١٢٣

أى إننا نستطيع أن نقول مباشرة : إنَّ النسيمَ يداعبُ

وبالمثل ، يمكن اعتبار كلمة (يداعبُ) رابطة لأنها ربطت الإسم (النسيمَ) بالاسم (الأشجارَ) .

لأننا نقول : النسيمَ يداعبُ

كما نقول : يداعبُ الأشجارَ

فنستطيع أن نقول مباشرة : النسيمَ يداعبُ الأشجارَ

ونستطيع أيضا أن نعتبر كلمة(الأشجار) رابطة لأنها ربطت الفعل (يداعبُ) بالاسم (الوارفةَ)

لأننا نقول : يداعبُ الأشجارَ

كما نقول : الأشجارَ الوارفةَ

فنستطيع أن نقول مباشرة : يداعبُ الأشجارَ الوارفةَ

والرسم التالى يبين الترابط بين عناصر العبارةالسابقة :



أمامنا عبارة مترابطة على أحسن ما يكون الترابط ، ولو بحثنا عن أداة أو حرف واحد فى داخلها ما وجدنا شيئا . ومع ذلك فهى عبارة عربية تماما مما يسقط الحجية أن الترابط بين الكلمات لا يكون إلا بالأدوات أو الحروف . إن صلاحية كل كلمة لأن تتعلق بما يسبقها وما يتلوها هى السبب فى تسلسل الكلام ، وهى الفكرة المركزية فى هذا البحث . وحتى لو لم تصلح كلمة ما لأن تترابط مع كلمة مجاورة لها ترابطا مباشرا ، فإنها لابد أن تترابط معها بعد أن ينضم لهما كلمة ثالثة .

ح – الخوالف : (٣٩) .

ننتقل الآن إلى طائفة أخرى من أقسام الكلام وهي أيضا من المبنيات غير المشتقة ، وهي مجموعة من الكلمات الأشتات التي لا يربطها رابط سوى أنها تأتي منبتة العلاقة بما يسبقها وما يتلوها من حيث العدد أو الجنس أو الشخص أو التعريف أو التنكير ، وإن أبقت على علاقة التضام سواء كان مباشرا أو في وجود عنصر ثالث ، فهي في ذلك متفقة مع الأدوات ولكنها أكبر منها حجما ، كما أنها قد تأتي منفردة على عكس الأدوات التي يندر أن تأتي منفردة .

أما عن هذه الكلمات ، فقد ذكر الدكتور تمام حسان ثبتا منها وهي :

هيهات – شتان – سرعان – صهْ – مه – وى – هَلَا – كِخْ – عاه – هَيجْ – حر – بِسْ – هاها – طاقْ – طَقْ – نِعْمَ – بِئْسَ – حبذا – لا حبذا – أَجْمِلْ (٤٠) . غير أننا قد استبعدنا منها صيغة (ما أفعل كذا) لوضوح اسمية (أَفْعَلَ) ، كما أنه يمكن أن نضيف لها كلمات أخرى تشبهها في أنها ذات حجم قريب من حجم الأدوات ، وإن كان أكبر قليلا ، وهي أيضا منبتة الصلة الصرفية بما يسبقها ويتلوها وهي :

إِيْ (إِيْ وربي) – فقط – هه – قطْ – هنا – هاهنا – ثَمَّ – هناك – هنالك – هَبْ – بَلْهَ – أيضا .

هذا ورغم أن هذه الكلمات لا تدخل في علاقات تصريفة مع غيرها ، إلا أن معظمها يكون ذا ترتيب معين حين يأتي مع ضمائمه ؛ (فهيهات) تأتي سابقة للاسم الذي يأتي مرفوعا بعدها ، و (شتان) و (سرعان) تأتيان متبوعتين بالأداة (ما)

---

(٣٩) عرفها الدكتور تمام حسان مستخدما فكرة المعنى بأنها كلمات « تستعمل في أساليب افصاحية أى في الأساليب التي تكشف عن موقف انفعالي ما . والإفصاح عنه . فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنجليزية exclamation » . اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣ .

(٤٠) انظر المرجع السابق ص ١١٣ وما بعدها

أمـــا (وَيْ - حر - مه - صه - هلا - كخ - عاه - هج - بِسْ) فتقبل أن تأتى منفردة ، وبطبيعة الحال فإن هذه الخوالف التى ذكرناها توا يمكن أن تأتى بعد غيرها من أقسام الكلام فيقال : و + سرعان ، لكن + هيهات ، ف + شتان .

هذا ويمكن أن نضيف إلى ما سبق بعض الكلمات التى لا تنطبق عليها خصائص الخوالف تمام الإنطباق ولكنها تشبهها فى كثير من خصائصها الأخرى ، وهى كلمة (هَلُمّ) ، فهى حقا مبنية وغير مشتقة مثل الخوالف ، ولكنها تقبل التصريف فيقال هلمى - هلموا والكلمات نَعَمْ - بَلَى - حَسْب - كَذَا .

ويمكن أن نضيف إليها أيضا كلمات مثل : تراكِ - نزالِ - فهى وإن كانت شبيهة بالأفعال الآمرة إلا أنها تفتقر إلى الضمير الملازم وهو شرط من شروط الفعل كما أنها لا تقبل اتصال النون بها .

وهكذا نكون قد انتهينا من دراسة عناصر النمط اللغوى وهى أقسام الكلام حيث قمنا بتحديدها تحديدا شكليا ، ورأينا أن القسم اللغوى قد يكون اسما أو فعلا أو ضميرا أو موصولا أو اشاريا أو أداة أو خالفة ، كما رأينا أن هناك بعض الكلمات التى يمكنها أن تقع فى أكثر من قسم شكلى من أقسام الكلام ، وهى ظاهرة ربما وجدت فى أكثر اللغات ، ولقد أطلق اللغويون الغربيون عليها : class cleavage أو over laping distribution (٤١)

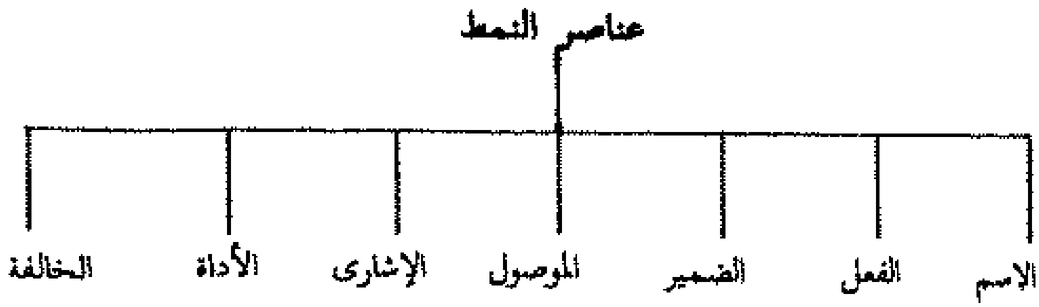
ولا شك أننا قد لاحظنا أن القسم الكلامى قد يكون مكونا من أكثر من مورفيم كالأسماء والأفعال والموصولات والإشاريات ، وقد يكون مكونا من مورفيم واحد فقط مثل معظم الخوالف والأدوات . وأن الظواهر المصاحبة تتركب مع كل ذلك لتصبح من

---

(٤١) Bloomfield : Language , p. 260.
Hartman & Stork , Dictionary of Language (class cleavage)

ضمن مورفيمات القسم الكلامى .

أى أننا سوف نستخدم فى تحليلاتنا النحوية القسم الكلامى عنصرا تحليليا مضافا إليه الظواهر المصاحبة . أى أن العنصر التحليلى الواحد على مستوى النمط الشكلى ، هو قسم كلامى واحد مضافا إليه الظواهر المصاحبة من نبر أو تنغيم أو صمت أو سكتة قصيرة .



والآن ننتقل لدراسة الجانب الثانى من النمط وهو العلاقات التى يحتمل إن توجد بين العناصر السابقة .

الفصل الرابع
العلاقات بين عناصر النمط الشكلي

اهتم علماء العربية كثيرا بالعلاقات التي توجد بين الكلمات خاصة عبد القاهر الجرجاني ، بل ربما جعل التعليق بمثابة المركز لنظرية النظم عنده ، وقد سبق أن رأينا عند بحثنا في أقسام الكلام أنه جعل العلاقات كائنة بين الاسم والإسم ، وبين الاسم والفعل ، وبين الحرف وكل منهما حيث قال : « والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة وهو لايعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما » [١] ، وذلك بالرغم من أن العلاقات تكون بين كافة أقسام الكلام ، فينبغي أن يضاف إلى ما سبق العلاقة بين الحرف والحرف وبين الفعل والفعل طبقا لتقسيمهم .

غير أنه من الملفت للنظر ، أنه بالرغم من جعله العلاقات كائنة بين أقسام الكلام على النحو الذى رأيناه - أي بين الألفاظ - عاد بعد ذلك فجعل هذه العلاقات كائنة بين معاني هذه الألفاظ لا الألفاظ ذاتها ؛ فالفصاحة لا تكون بين أفراد الكلمات ، بل تكون فيها إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض « ذاك لأنه ليس من عاقل يفتح قلبه إلا يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض تعليق بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض ، لا أن يُنطقَ ببعضها في إثر بعض من غير أن يكون فيما بينهما تعلق . ويعلم كذلك ضرورة - إذا فكر - أن التعليق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها . ألا ترى أننا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقا فيما بين لفظين لا معنى تحتهما لم نتصور ؟ ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين ؛ مؤتلف وهو الإسم والفعل مع الاسم ، وغير مؤتلف وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل والحرف مع

---

(١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ٤٦

الحرف ، ولو أن التعلق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي أن لا يختلف بعضها حالها في الائتلاف ، وأن لا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن يأتلفا لأنه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ » (٢) . ونحن لا نمانع أن تكون هناك علاقات بين معاني الألفاظ ، بل هي موجودة حقا ودرسها المحدثون فيما يعرف بنظرية المجال الدلالي لفيرث ، غير أننا نختلف مع عبد القاهر حين جعل العلاقات محصورة بين المعاني لا غير . فالعلاقات تكون موجودة بين الألفاظ كما هي موجودة بين المعاني . العلاقات بين المعاني – وهي التي يقرها عبد القاهر – علاقات دلالية أما العلاقات بين الألفاظ – وهو ما ينكره عبد القاهر – فعلاقات شكلية . وعلى خلاف ما قرر عبد القاهر ، يمكن تصور علاقة بين مجموعة من الألفاظ التي لا معنى لها مثل :

حَنْكَفَ المستعِصُّ بسفاحِيه في الكمعظِّ فمنَّدَ الترانِ تعنيذاً فسيلا ... الخ .

فهذه عبارة من ثمانية ألفاظ كل منها لا معنى له ، ومع ذلك توجد بينها علاقات نحوية ، بل يمكن إعرابها :

حَنْكَفَ : فعل ماضي مبني على الفتح .

المستعِصُّ : فاعل مرفوع بالضمة .

بسفاحِيه : جار ومجرور متعلق بالفعل (حَنْكَفَ) . .... الخ .

فهذه الألفاظ المرتجلة التي لا معنى لها قد رُصِفت ونُظمت بطريقة اللغة العربية ، وكل كلمة جاءت على وزن عربي ، ومن ثم تستطيع أن تعين موقعها من أقسام الكلام هل هي اسم أم فعل أم حرف ، وهي تحافظ على العلاقات النحوية فاللفظة (حنكفَ) جاءت على صيغة الفعل الماض وهي مسندة للمفرد الغائب ، وهناك تطابق في الجنس والعدد بين (حنكفَ) والاسم التالي له (المستعِصُّ) ، وهناك تطابق أيضا في الجنس والعدد والشخص بين الفعل حنكف والضمير في (بسفاحِيه) .

---

(٢) السابق ص ٤٢٨ .

وفي النحو الإنجليزي لديهم أيضا مثل هذه الجمل التي لا معنى لها ولكنها مقبولة نحويا لوجود العلاقات بين الوحدات التي تكون هذه الجمل سواء كانت هذه الوحدات فونيمات أو مورفيمات (٣) ، فيقولون مثلا :

The colourless green ideas , sleep Furiously

أما عن الأهمية العملية للعلاقات بين العناصر ، فيقرر الدكتور محمود السعران «أن نموذج العلاقات المتبادلة بين العناصر الشكلية للغة من اللغات هي التي يحتفظ بها ويحققها كل متكلم من أهل اللغة جزءا من حياته اليومية » (٤)

ولدى الدكتور حلمي خليل فإن « العلاقة » وثيقة جدا بين المنهج الوصفي والبنيوية : « فالدراسة الوصفية للغة هي النظر في علاقة كل عنصر من العناصر اللغوية الداخلة بغيره من العناصر الأخرى » (٥) ، أما البنيوية فهي « نظرية علمية تقول بسيطرة النظام اللغوي على عناصره وتهدف إلى استخلاص هذا النظام من خلال العلاقات القائمة بين هذه العناصر ، كما تحرص على ابراز الطابع العضوى لشتى التغيرات التي تخضع لها اللغة » (٦)

وبناء على ذلك فلقد اهتم علم اللغة البنيوى كثيرا بالعلاقات ، توجد بين العناصر . يقول روبنز : « لقد أصبح من الشائع اليوم القول بأن اللغويات بنيوية structural ، وأن اللغات عند تحليلها بمعرفة اللغويين ، فإنما تعالج بنيويا Structurally وهو تقرير لتلك العناصر - أي الثوابت — التي تُجمع عن طريق التجريد في الوصف والتحليل اللغوى ، حيث تعتبر تلك العناصر مرتبطة كل منها بالآخر بطبيعتها المحضة لكي تُكَوِّنَ أنساقا متشابكة ، لا مجرد مجموعة من الوحدات

---

(٣) هذه الجملة الهرائية استخدمها الدكتور تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة ص ١٩٣ لذا الهدف

(٤) د. محمود السعران علم اللغة مقدمة للقارىء ص ٢٥٨ .

(٥) د. حلمي خليل العربية وعلم اللغة البنيوى ص ١٠٠

(٦) المرجع السابق ص ١٣٧

المتعزلة » (٧) ولقد أجمل روبنز هذه العلاقات فيما بعد في ثلاث رئيسيه حيث يقول : « العلاقات النظمية Syntactic relations علاقات بسيطة جد في المقام الأول ، وتوجد في ثلاث طبقات وهي علاقات ترتيبية positional relations ، وعلاقات تضامية co - occurance relations ، وعلاقات استبدالية substitutability relations ، فأولاهم علاقات صريحة يمكن ملاحظتها من نظام ترتيب الكلمات في الجمل ، أما الإثنتان الأخريان فهما أقل وضوحا ، إذ لا يمكن كشف النقاب عنهما بمجرد الملاحظة فقط للجمل ، بل لا بد من مقارنة مجموعة مرتبة من الجمل بعضها ببعض والمقصود بعلاقات التضام أن مجموعة من الكلمات التي تنتمي إلى أقسام مختلفة من أقسام الكلام قد تسمح أو تتطلب تواجد كلمة من قسم آخر لكي يكون الجميع جملة أو جزءا معينا من جملة . وعلى ذلك فإن الكلمات التي تشترك مع كلمتي man أو horse ..إلخ يمكن أن تتلى بكلمات من القسم live , eat .. إلخ » (٨) .

أما العلاقات الترتيبية positional relations فإن المقصود بها نظام ترتيب العناصر فسلسلة مثل

The strong horse

تبين الترتيب الوحيد المسموح به لهذه الكلمات الثلاث لو جاءت سابقة لكلمة مثل eats أو works (٩) .

ونلاحظ فيما سبق أن روبنز قد فصل بين العلاقات التضامية والعلاقات الترتيبية فجعل كلا منهما قسما مستقلا بذاته،غير أن العلاقات التضامية co-occurance relations تتضمن في حقيقة الأمر العلاقات الترتيبية ، إذ أن دراسة مدى قبول تضام قسم ما من أقسام الكلام لقسم آخر لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحديد موضع

(٧) Robins . General Linguistics p. 44.

(٨) Ibid , p 215

(٩) Ibid p 215

كل منهما بالنسبة للآخر ، أهو قبله أم بعده ؟ وبالمثل ، وبنفس القدر ، فإن العلاقات الترتيبية positional relations تتضمن أيضا العلاقات التضامية ، إذ أن الباحث في أمر هذه العلاقات لا بد أن يأخذ في الاعتبار موقف العناصر المرتبة بالنسبة لبعضها ؛ أهي أسماء أم أفعال ... إلخ . أي أن العلاقات الترتيبية – وهي علاقات مكانية تتضمن التضام – وهي علاقات نوعية ، وبالعكس فإن العلاقات التضامية وهي علاقات نوعية ؛ تتضمن العلاقات الترتيبية ، وهي علاقات مكانية . فهذان النوعان من العلاقات لا يمكن – في الحقيقة – فصلهما عن بعضهما لأن كلا منهما تلازم الأخرى ملازمة الظل لصاحبه ، ولكننا مع ذلك سوف نفصلهما عن بعضهما بغية التحليل اللغوى ، إذ لا يمكن لهذا التحليل أن يتم إلا بتفكيك العناصر والعلاقات .

فإذا أخذنا اتجاه العلاقة في الاعتبار نشأت لدينا تسميتان مرادفتان هما : العلاقات السنتاجمية syntagmatic relations -وهي علاقات أفقية – مرادفا للعلاقات التضامية والعلاقات الترتيبية من جهة ، والعلاقات البارادجمية paradigmatic relations – وهي علاقات رأسية – مرادفا للعلاقات الاستبدالية من جهة أخرى .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن العلاقات السنتاجمية – أي العلاقات التضامية والترتيبية – تعتبر علاقات داخلية internal relations لأنها توجد بين عناصر من داخل النمط . أما العلاقات البارادجمة أو الاستبدالية فتعتبر علاقات خارجية external relations لأنها توجد بين عناصر من داخل النمط مع أخرى من خارجه . ولكننا سوف نقتصر على التسميات السابقة حتى لا تتضخم المصطلحات . وفيما يلي دراسة لهذين النوعين من العلاقات بشيء من التفصيل :

أولا : العلاقات السنتاجمية

(التضامية والترتيبية)

العلاقات السنتاجمية -أي الأفقية – هي تلك التي تربط أفقيا بين سنتاجمات syntagms والسنتاجم عبارة عن « مصطلح يطلق على أي سلسلة من الوحدات

التي تكون مع بعضها وحدة متشابكة أكبر حجما ، أى أن السنتاجم عبارة عن سلسلة من وحدات ذات علاقات سنتاجمية مثل :

over the hill - the green trees - no smoking - birds fly .. etc. " (١٠)

أما العلاقات السنتاجمية syntagmatic relations فيعرفها هارتمان وستورك بأنها « العلاقات الأفقية بين العناصر اللغوية والتي تكون تتابعات ممتدة . وعلى سبيل المثال في الجملة :

Come quickly

توجد علاقة سنتاجمية بين الكلمتين come و quickly وتوجد هذه العلاقة على مستوى آخر هو المستوى الفونولوجي أى بين الفونيمات /K/ ـ /ʌ/ ـ /m/ في كلمة /kʌm/ » (١١) ومثال آخر في الإنجليزية من عند روبنز :

Verb + noum

take care (١٢)

وفي العربية : فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب

جاء علي باسما

حيث يلاحظ أن التحليل النحوى هنا عبارة عن تحليل الكلام إلى أقسامه أى إلى الاسم والفعل والإشاري والضمير ... إلخ ، أما التحليل ا لفونولوجي فهو تحليل الكلمة إلى مجموعات متتابعة من الصوامت والصوائت . وعلى ذلك فإن العلاقات السنتاجمية

---

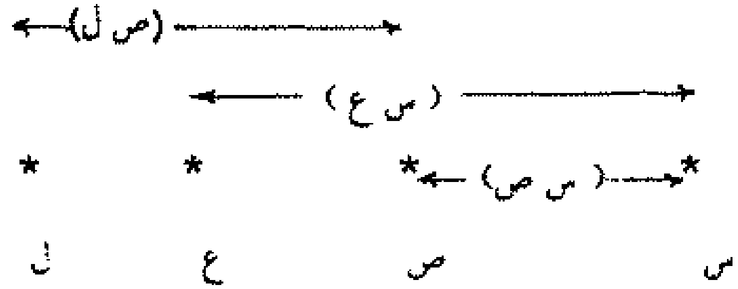
(١٠) Hartman and stork Dictionary of language , the word syntagm.

(١١). Ibid. the word syntagmatic

(١٢) Robins . General Linguistics . p. 45

هى علاقات نظمية تكون بين الوحدات اللغوية المتتابعة سواء كانت فونيمات أو مقاطع أو مورفيمات أو كلمات أو حتى سنتجمات . والذى يهمنا فى هذا البحث هو هذه العلاقة بين كل ما سبق فيما عدا الفونيمات والمقاطع ، فإن موضع ذلك هو الفونولوجيا .

أما لكى نوضح كيف تكون العلاقات السنتاجمية أفقية ، نفترض أن لدينا العناصر اللغوية س = اسم ، ص = اسم ، ع = فعل ، ل = ضمير والتى تكون تركيبا كما يلى بحيث ترمز النجمة للعنصر :



فلو افترضنا جدلا ان هناك علاقة (س ص) بين العنصر (س) والعنصر (ص)، وأن هناك علاقة (س ع) بين العنصر (س) والعنصر (ع) ، وأن هناك علاقة ثالثة (ص ل) بين العنصر (ص) ، والعنصر (ل) ، كانت اتجاهات كافة هذه العلاقات السنتاجمية أفقية . وواضح أنها جميعا علاقات ترتيبية أيضا ؛ فالترتيب عنصر أساسى فى هذه العلاقات . أى أن العلاقات الترتيبية هى علاقات سنتاجمية أفقية .

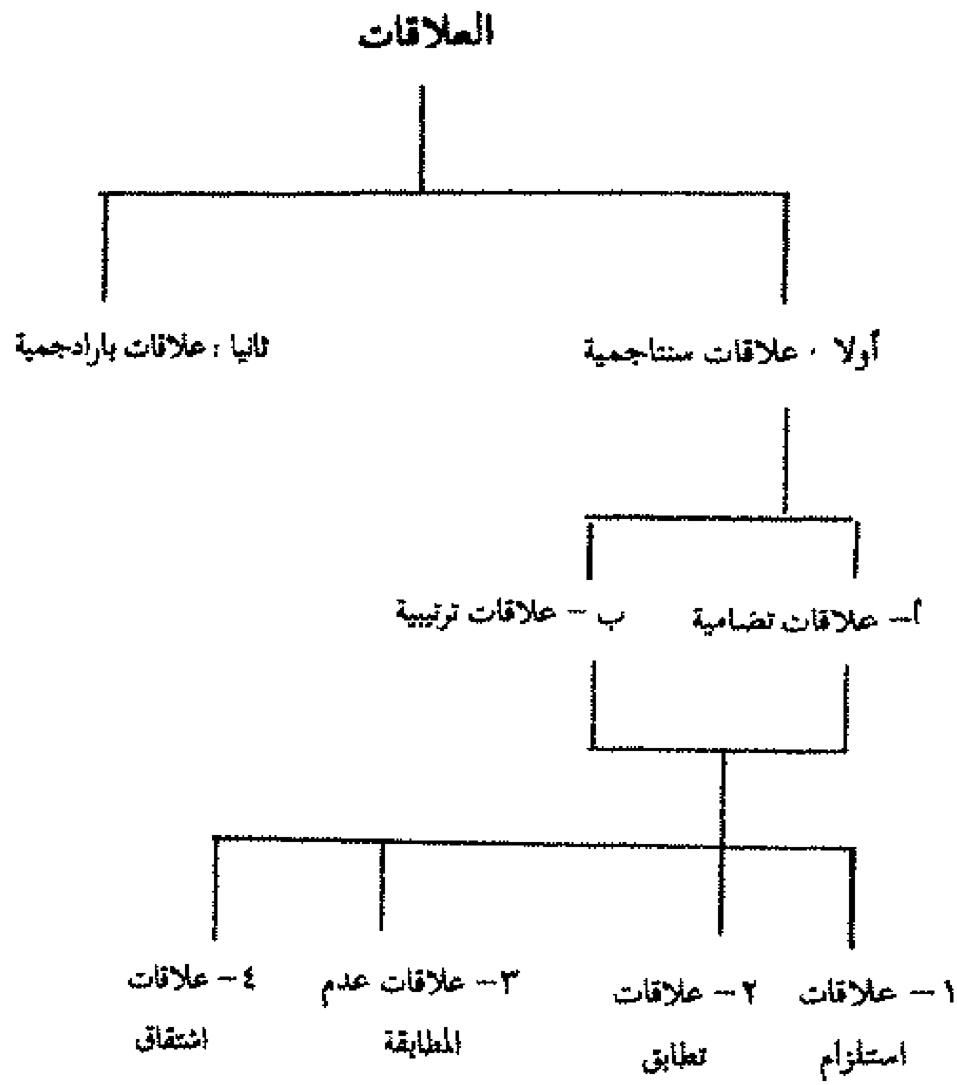
غير أن لغويى الغرب قد مسوا – فى الواقع – العلاقات السنتاجمية مسا رقيقا ، ربما لأن معظم اللغات الأوربية تختلف عن العربية فى كثير من الظواهر ، فهناك مجموعة أخرى من العلاقات التى تعمل داخل كل من العلاقات التضامية والترتيبية ، أى تعمل داخل العلاقات السنتاجمية فالعلاقات التضامية فى العربية ليست مجرد تضام لأقسام الكلام أى الاسم والفعل والإشارى إلخ ، بل هناك علاقات أخرى عديدة تربط بين هذه الأقسام بالإضافة للعلاقات الترتيبية هناك علاقة والاستلزام؛

حيث تهتم هذه العلاقة بما بين العناصر الموصوفة من استلزام لتواجد عناصر بالذات تصاحبها مصاحبة الظل . فقد يصادفنا البناء اللغوى (ص ع) المكون من القسم (ص) وليكن اسما مثلا ، والقسم (ع) وليكن فعلا مثلا ، فنعتبر أن العنصر (ص) يتضام مع العنصر (ع) لأننا نراهما متلاصقين ، ولكننا لو دققنا فى الأمر ، فربما وجدنا أن ذلك لا يحدث إلا فى وجود عنصر ثالث (س) . عندئذ يقال إن تضام العنصر (ص) مع العنصر (ع) لكى يكونا البناء (ص ع) يستلزم وجود العنصر (س) . فلا بد إذن من دراسة علاقة الاستلزام هذه .

وهناك العلاقات التطابقية واللاتطابقية التى تكون بين اسم يحمل علامة التأنيث واسم آخر يحمل نفس العلامة ،أو بين اسم معرفة وآخر معرفة ، أو بين اسم نكرة وآخر نكرة ، أو بين اسم مرفوع ومرفوع آخر .

وهناك أيضا العلاقات الاشتقاقية التى تكون بين كلمة وكلمة أخرى مثل : قرأتُ قراءةً ممتعةً ، حيث تشترك الكلمتان (قرأتُ) و (قراءةً) فى مادة اشتقاقية واحدة .

فكل هذه العلاقات تعمل من خلال العلاقات التضامية والعلاقات الترتيبية . أى تعمل فى وجودهما ، حيث يعمل الجميع على ربط الكلام بعضه ببعض . ومن ثم فإن العلاقات السنتاجمية علاقات بنائية structural والتخطيط التالى يبين هذه الشبكة :



والآن نتناول فروع العلاقات السنتاجمية بشيء من التفصيل :

أ - العلاقات التضامية : co - occurance relations

رأينا فيما سبق (١٣) كيف أن الكلام يمتد ويطول إلى غير حدود ، وأن الذى يسر هذا الامتداد هو « التضام » ، وأن التضام فى أبسط صوره أن كلمة من قسم ما من أقسام الكلام تقبل أن تتلى أو تسبق بكلمة ما من قسم آخر ، ولا تقبل أن تسبق أو تتلى بكلمة ما من قسم ثالث ، ورأينا كيف أمكن لابن مالك من القدماء ، وروبنز من المحدثين ، استخدام هذه العلاقة فى تحديد أقسام الكلام .

هذا وبينما تتسع هذه العلاقة في العربية للربط بين كثير من أقسام الكلام ، فلقد ضيق عبد القاهر الجرجاني من نطاقها كما سبق أن رأينا ، حيث جعلها محصورة بين الاسم والاسم ، والاسم والفعل ، والحرف والاسم ثم الحرف والفعل (١٤)

وعلى أى حال فإذا كنا قد استخدمنا علاقة التضام فى تحديد أقسام الكلام ، فإن هذه العلاقة - بالأضافة للعلاقات البنائية الأخرى أى التى تعمل على ربط الكلام - سوف تساعدنا فى تصور كيفية حدوث الكلام ، حيث تؤدى هذه العلاقة وظيفة من أخطر الوظائف اللغوية ، وهى الربط بين أقسام الكلام فى تسلسل مستمر لا ينتهى فهذه العلاقة مسئولة إلى حد كبير عن استمرار الكلام ، ولا يمكن وضع تصور دقيق وواضح لكيفية حدوث الكلام دون أن نضع هذه العلاقة فى مقدمة آليات إنشاء الكلام ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه العلاقة تكشف عن خصائص النسيج اللغوى للغة المدروسة إذ أن كل لغة لها خصائصها فى تجاور كلماتها بحيث لا يمكن أن تتطابق معها لغة أخرى فى هذه الخصائص وإن اشتركت معها فى بعضها ، تماما كما أن لكل لغة نسيجها الفونولوجى الخاص بها .

وهذه العلاقة - أى علاقة التضام - لا تعمل على ربط عنصر واحد بالعنصر

---

(١٣) انظر ص ١٤٣ من هذا البحث .

(١٤) انظر ص ١٤٧ من هذا البحث ، ودلائل الإعجاز ص ٤٦

الذى يليه فقط . بل قد تعمل - مع علاقة الاستلزام - على ربط أكثر من عنصر بعنصر آخر ليُكَوِّنَ الجميعُ نمطا أكبر حجما كما سوف نرى عند دراستنا لعلاقة الاستلزام ولن نطيل فى الحديث عن هذه العلاقة فقد سبق دراستها عند وضع معايير تقسيم الكلام ولكن الذى نود أن ننتهى إليه هو أنه إذا امتنع أن يتضام عنصر مع عنصر آخر ، فإنه من الطبيعى أن هذين العنصرين لا يُكَوِّنان سنتاجما أى لا يُكَوِّنان بناء لغويا أو نمطا .

ب - **العلاقات الترتيبية** positional relations

وهى الشق الثانى من العلاقات السنتاجمية ، ومن ثم فهى علاقة أفقية . وقد سبق أن رأينا أن هذه العلاقة لا يمكن فصلها عن علاقةالتضام ، وإنما فصلناهما بغية التحليل فقط .

إن الذى يدرس الكلام - بعد أن يميز بين عناصره ويحدد أنواعها - سوف يلاحظ حتما أن هذه العناصر ، طبقا لأنواعها ، تأتى بترتيب معين بحيث لو اختل هذا الترتيب ، خرج الكلام بذلك عن أنماط اللغة المدروسة وأصبح غريبا على السمع مما يدل على أن هناك علاقة بين ترتيب الكلمات طبقا لأنواعها . ففى قولنا :

شكرَ عليٌّ خالدًا شكرًا عميقًا

فان الاسم (خالدا) - مثلا - يجب أن يأتى فى موضع معين بالنسبة لباقى الكلمات ، فلا يمكن أن أقول :

خالدًا شكرَ عليٌّ شكرا عميقا

إذ أن ترتيب الاسم (خالدا) فى العبارة السالفة لابد أن يكون بعد الاسم (عليٌّ) و (عليٌّ) بعد (شكرَ) . وبطبيعة الحال فإن البنيويين لا يهتمون بأسباب حدوث هذا الترتيب ؛ فلا يسألون مثلا لماذا تقدمت هذه الكلمة على تلك أو لماذا تأخرت عنها . لكنهم يهتمون فقط بدراسة ما يمكن أن يوجد بينهما من علاقات .

ولقد اهتم نحاة العربية القدماء بهذا الموضوع الاهتمام اللائق به ، غير أنهم طبقا لمنهجهم في الربط بين الشكل والمعنى - ربطوا بين الترتيب (وأسموه الرتبة) من جهة ، والمعنى من جهة أخرى ، وجعلوا الرتبة قرينة على المعنى . ولقد اهتم البلاغيون أيضا بالرتبة كذلك وأسموا بحثهم هذا « بالتقديم والتأخير » وإن درسوه فى نطاق الرتب غير المحفوظة . ولقد ربط الدكتور تمام حسان أيضا بين الرتبة والمعنى حيث يقول عن الرتب المحفوظة أنها « لو اختلت لاختل التركيب باختلالها . من هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها . ومن الرتب المحفوظة فى التركيب العربى ، أن يتقدم الموصول عل الصلة ، والموصوف على الصفة ، ويتأخر البيان عن المبين والمعطوف بالنسبق عن المعطوف عليه ، والتوكيد عن المؤكد ، والبدل عن المبدل ، والتمييز عن الفعل ونحوه ، وصدارة الأدوات فى أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص ونحوها » (١٥)

غير أن علاقة الرتبة هذه ليست مطردة دوما بين كافة عناصر الكلام ؛ إذ لا تكون الرتبة محفوظة أحيانا بين بعض العناصر وبعضها الآخر، فمن الرتب غير المحفوظة فى النحو العربى « رتبة المبتدأ و الخبر،ورتبة الفاعل والمفعول به ، ورتبة الضمير و المرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد (نِعْمَ) ، ورتبةالحال والفعل المتصرف ، ورتبة المفعول به والفعل » (١٦) . ولا نريد هنا أن ندرس مدى علاقة الرتبة بالمعنى ، إذ أن ذلك خارج عن نطاقنا ولكننا سوف ندرسها بالنسبة للشكل . ولقد لاحظ الدكتور تمام حسان ملاحظة هامة وهى أننا « لو استعرضنا أقسام الكَلِم ، وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة ، فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب . وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أى مبنى آخر » (١٧) . والحقيقة أن هذه الملاحظة ترتبط بالشكل ، وهو ما نذهب إليه ؛ أما التحليلات التى ترتبط بالمعنى أو بنظرية العامل فانها لا يؤمن أن تؤدى إلى أحكام لا تمثل الواقع ؛ فإذا

---

(١٥) د. تمام حسان : اللغةالعربية معهناها ومبناها ص ٢٠٧ .

(١٦) المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(١٧) المرجع السابق ص ٢٠٨

استبعدنا المعنى وفكرة العامل وقسمنا الكلام إلى سلاسل من النطوق syntagmes، أو إلى مكونات مباشرة immidiate constituents أو إلى أنماط ، فسوف نجد أن العناصر ذات الرتبة المحفوظة - مثلا - قد تأتي تالية لعناصر أخرى ، بحيث إننا لا نستطيع أن نزعم أن لها مثل هذه السرتبة ، ومن الأفضل في هذه الحالة أن ننظر إلى الرتبة من خلال السلسلة الصوتية أو المكون الأساسي أو النمط . فعلى سبيل المثال يقول الدكتور تمام حسان مثلا متأثرا بفكرة العامل في هذا الموضع : « ومن الرتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجر على المجرور » (١٨) . وهذا حق وصواب طالما أننا وضعنا نظرية العامل نصب أعيننا ونحن نصنف الكلام ولكننا إذا صنفناه طبقا لأنماط صوتية بعيدة عن نظرية العامل ، فسوف نجد أن « حرف الجر» يأتي أيضا بعد الأسماء المجرورة ، فنحن نقول : ذهبت مع الطفلِ إلى المدرسةِ ، كما نقول : شرعنا في العملِ في بناءِ مدرسةٍ ، ونقول : جئت من البيتِ إلى الكليةِ . فلو قسمنا هذه النطوق إلى أنماط صغرى وجدت لدينا الأنماط الثلاثة التالية :

الطفلِ إلى - العملِ في - البيتِ إلى

حيث جاءت حروف الجر تالية لأسماء مجرورة بحيث إننا لا نستطيع أن نزعم أن حروف الجر لا تأتي إلا قبل الأسماء المجرورة ، وأن لها التقدم على الأسماء المجرورة اللهم إلا إذا وضعنا نظرية العامل نصب أعيننا . فحروف الجر تأتي قبل الأسماء المجرورة كما تأتي بعدها أيضا ولو على سبيل المجاورة . وعلى ذلك فلأننا نستبعد نظرية العامل من دراستنا فإن المحافظة على الرتبة تكون في تحليلنا الأنماطي من خلال النمط . أي من خلال دراسة محافظة كلمةٍ ما على رتبتها بالنسبة لما قبلها وما بعدها من الكلمات في نمط بالذات بعيدا عن المعنى وعن نظريةالعامل . وفرق كبير بين أن نقول : الكلمة (س) تأتي قبل الكلمة (ص) لتكون البناء (س ص) ، أو أن نقول : الكلمة (س) لها التقدم على الكلمة (ص) في البناء (س ص) . فالقول الأول لا ينفي أن تأتي (ص) قبل (س) مثلما تأتي (س) قبل (ص) - أما القول

(١٨) المرجع السابق ص ٢٠٧

الثانى وهو أن (س) لها التقدم على (ص) فينفى ذلك ، وهو ما رأينا عدم صدقه فى الحالة التى درسناها توا على الأقل .

وفى العربية مورفيمات تدل بنائيا على العلاقات الترتيبية بين فئة معينة من عناصر الكلام ، وهى فئة المعربات بالنسبة لبعضها وبالنسبة لغيرها من المبنيات . والدلالة البنائية معناها تحديد كيفية تتابع عناصر الكلام وشروط هذا التتابع وما هى العلاقات التى يمكن أن تنشأ بين هذه العناصر وبين غيرها . أما عن هذه المورفيمات فهى العلامات الإعرابية ، وقد سبق دراسة هذه العلامات عند دراستنا لمورفيمات العربية ثم عند دراستنا لأقسام الكلام حيث وجدنا أنها تمثل جزءا من أقسام الكلام . أما الآن فسوف ندرس ما تدل عليه هذه العلامات بنائيا ، أى ما يمكن أن تدل عليه هذه العلامات من العلاقات البنائية التى قد تكون بين الأقسام المعربة وغيرها .

غير أنه لا بد أولا – ونحن نتحدث عن العلاقات – أن نَفْرِقَ بين شيئين مختلفين تماما وإن تشابها أحيانا وهما الضمة والفتحة والكسرة وسائر العلامات الإعرابية من جهة ، والرفع والنصب والجر من جهة أخرى ، فهناك فرق كبير بينهما – سبق أن ألمحنا إليه – وهو أن الضمة والفتحة والكسرة وباقى العلامات الإعرابية علامات، أما الرفع والنصب والجر فهى – كما سبق أن أوضحنا – أحوال أو أوضاع للكلمات بالنسبة لبعضها . وحين نجعل الفئة الأولى – أى العلامات تدل على الفئة الثانية أى الأوضاع –وليس المعانى – كما فى النحو التقليدى ، فنحن بذلك من الشكليين ؛ فالضمة علامة على الرفع ، والفتحة علامة على النصب ، والكسرة علامة على الجر . أما (الرفع) فى حد ذاته فهو وضع يأتى الاسم فيه فى أول الكلام مثلا ، أو بعد اسم آخر ، أو بعد فعل بشروط معينة ، و(النصب) كذلك وضع للاسم يأتى فيه بعد فعل مثلا بشروط معينة ، أو وضع للفعل المضارع كأن يأتى مسبوقا بأدوات معينة ، أما (الجر) فهو وضع ثالث يأتى فيه الاسم تاليا لاسم سابق بشروط معينة أيضا ، أو تاليا لأداة معينة .

ومما لا شك فيه ، أنه إذا كانت هذه الأوضاع محددة - وهي كذلك حقا من استقراء اللغة - فإنه ستنشأ علاقات ترتيبية بين عناصر الكلام نتيجة هذه الأوضاع وفيما يلي دراسة للعلاقات الترتيبية وماتدل عليه العلامات الإعرابية بشيء من التفصيل .

علامات الرفع :

وتدل علاماته سواء الضمة أو الألف والنون أو واو المد والنون ..الخ . في نهايات الأسماء على واحد من الدلالات البنائية التالية :

- أن هذا الاسم جاء علما أو معرفا (بأل) وتاليا للصمت مثل : (؛ عليٌّ) مجتهدٌ - (؛ الجوُّ) رائعٌ .
- أن هذا الاسم جاء نكرة وتاليا لاسم علم أو معرف (بأل) تال للصمت مثل : عليٌّ (مجتهدٌ) - ؛ الجوُّ (رائعٌ) .
- أنّ هذا الاسم جاء مرتبطا باسم آخر لوجود علاقات نحوية بين الاسمين مثل : الشجرتان (الكبيرتان)، عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ (أميرُ) المؤمنين .
- أن هذا الاسم جاء تاليا لاسم منصوب ، معرفة أو علم جاء مسبوقا ب (إنّ) أو إحدى أخواتها مثل : إنّ المسكنين (متجاوران) - إنّ خالدا (مجتهدٌ) .
- أن هذا الاسم جاء علما بعد (يا) مثل : يا عليُّ ، أو نكرة مثل : يا (بائعُ) ، أو جاء معرفا (بأل) بعد (ياأيها) مثل : يا أيها (الرجلُ) .
- أن هذا الاسم جاء تاليا لفعل مثل : جاء (أخوك) ، ظَهَرَ (القمرُ) .
- أن هذا الاسم جاء تاليا للصمت يليه فعل مثل : (؛ القمرُ)ظَهَرَ ، (؛ عليٌّ) يذاكرُ

أما علامات الرفع في نهايات الأفعال المضارعة أو وجود النون بالأفعال الخمسة

فتدل على أن هذه الأفعال في هذا الموضع ، لم تسبق بكلمة من الكلمات الآتية :
أَنْ - لن - كي - لِ - لَمْ .

علامات النصب :

وهي تدل حين تأتي في نهايات الأسماء على واحد من الدلالات البنائية التالية :

- أن هذا الاسم جاء تاليا لفعل متعدى مثل : صافحتُ (صديقًا) - قرأنا (الكتبَ) - رويتم (شجرتين) .
- أن هذا الاسم - إذا كان مصدرا - جاء تاليا لفعل هذا المصدر مشتق منه مثل : تَدَفَّقَ (تدفقا) ، أو غيرمشتق منه مثل : فرِحْتُمْ (جذلاً) .
- أن هذا الاسم جاء تاليا لفعل لازم مثل : جئت (رغبةً) وذهبْنَ (حِرْصًا) .
- أن هذا الاسم واحد من أسماء بعينها هي : ساعة - يوم - اسبوع - شهر - سنة - حين - وقت - مدة - لحظة - برهة . فهذه الأسماء تأتي منصوبة عادة إذا جاءت تالية للأفعال حتى لو فصل بينها فاصل مثل :

  استمرَّ (لحظةً) - استمرَّ الرعدُ (لحظةً) .

  انقطعَ (مدةً) - انقطعَ التيارُ الكهربائيُّ الموصلُ لمسكننا (مدةً) .

  بَدَأَتْ (يومَ) الخميسِ - بَدَأَتْ المباراةُ (يومَ) الخميسِ .

  مَكَثَ (يومًا) - مكثَ السائحون (يومًا) بطوله .

- أن هذا الاسم واحد من طائفة أخرى بعينها هي : بين - وسط - عند - تلقاء - تجاه - فوق - تحت - أمام - خلف - يمين - رغم - عند - شمال - ميل - فرسخ - كيلومتر .... بحيث تجيىء هذه الأسماء غير مسبوقة بكلمات مثل(من) أو إحدى أخواتها مثل :

  القلمُ (بينَ) الكتابِ والمثلثِ .

غير موجودٍ (وسطَ) الزحامِ

(عندَ) الشدائدِ تعرفُ الأصدقاءُ .

- إن هذا الاسم جاء نكرة بعد مجموعة مكونة من فعل واسم معرفة مرفوع ، أو فعل وعلم مرفوع مثل :

انطلق الطفلُ (باكيا) .

جاء عليٌّ (مبتسما)

أصبح الصديقان (متلازمين)

- أو أن هذا الاسم النكرة المنصوب جاء بعد فعل متعدى في نهايته ضميرين ، الضمير اللازم وضمير آخر مثل : صافحته (مبتسما) .

- أن هذا الاسم المنصوب ذُكِرَ بعد أداة من الأدوات : إلاَّ - خلا - عدا - حاشا مع وجود بعض الشروط التى ستتضح فيما بعد مثل :

قرأت صحفَ اليومِ إلا (صحيفتين)

تُدارُ الآلاتُ بالكهرباءِ خلا (أو عدا أو حاشا) (قليلاً) منها .

- أن هذا الاسم المنصوب جاء بعد (يا) وبعده اسم مجرور مثل :

يا (عبدَ) الرحمنِ .

أو جاء نكرة بعد (يا) مثل : (ياواعظًا) غيرَك .

- أو أن هذا الاسم جاء بعد أسماء بعينها مثل : جرام - أقة - إردب - فدان - متر - سنتيمتر مثل :

عندى جرامٌ (ذهبًا) .

باع الفلاح إردبًا (قمحًا) .

زُرِعَ فدانٌ (قطنا) .

اليومُ أربعٌ وعشرون (ساعةً) .

- أن هذا الاسم جاء بعد أداة بالذات هي (إنّ) وأخواتها مثل .

إنّ (الصديقين) متكاتفان .

علامات الجر :

أما عن علامات الجر في نهايات الأسماء فتدل بنائيا على ما يلي :

- أن الاسم الذي ينتهي بعلامة من علامات الجر قد سبق بأداة من الأدوات التالية مِنْ - في - عَلَى - مع - إلى - كَ - لِ - بِ - رُبَّ - مذ - منذ - سوى - خلا - عدا - حاشا (بشروط ستبين أثناء التحليل في الجزئين الثاني والثالث بالنسبة لخلا وعدا وحاشا) :

من (المنزلِ) - خلا (كتابينِ) - مذ (ثلاثين) .

- أن الاسم المجرور جاء نكرة وسبق باسم آخر نكرة مثل :

بابٌ (منزلٍ) - غلاف (كتابٍ) - غلافا (كتابين) .

- أن الاسم المجرور جاء معرفة أو علما وسبق باسم آخر نكرة غير منون مثل :

كتابُ (التلميذ) - كتابُ (عليٍّ) .

ولقد عبر الأستاذ ابراهيم مصطفى عن كل ذلك تعبيرا شكليا حين قال : « وأما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة » (١٩) .

من كل ما سبق يتضح أن العلامات الإعرابية يمكن النظر إليها على إنها مورفيمات تدل على أوضاع الكلمات - التي جاءت هذه العلامات في نهاياتها - بالنسبة لغيرها من الكلمات ، وعلى أنواع تلك الكلمات ، وعلى علاقاتها بغيرها .

علامات الجزم :

وهي خاصة بالأفعال المضارعة والآمرة ، فبالنسبة للأفعال المضارعة تدل على أن هذه الأفعال قد سبقت بأدوات معينة مثل :

---

(١٩) الأستاذ ابراهيم مصطفى : إحياء النحو ٥٠ .

لم يذهبْ - لم يظهروا - ليكتبْ

وبالنسبة للأفعال الآمرة لا تدل علامات الجزم إلا على صيغة الفعل لا غير .

نخلص من كل ذلك بأن هناك علاقات ترتيبية بين أقسام الكلام - خاصة المعربات مع غيرها - وأن هذه العلاقات الترتيبية تعمل على ترابط هذه الأقسام ، ومن الطبيعى أن انعدام هذه العلاقات يعمل على عدم ترابط أقسام الكلام التى انعدمت بينها هذه العلاقات . ففى قولنا على سبيل المثال :

فى المسرحيةِ بطلان

لا توجد علاقة ترتيبية بين الاسم (المسرحيةِ) مجرورا ، والاسم الآخر (بطلان) مرفوعا . بمعنى أن الاسم المجرور لا يتحتم أن يليه اسم مرفوع . ومن ثم فلا يوجد ترابط بين هذين الاسمين المتتاليين . وبالمثل فى قولنا :

إنَّ الكفاحَ طريقٌ النجاحِ

لا توجد علاقة ترتيبية بين الاسم (الكفاحَ) منصوبا والاسم (طريقٌ) مرفوعا . ومن ثم فلا يوجد ترابط بين هذين الاسمين .

ولكن هل يعنى ذلك أن العلاقات الترتيبية وقف على المعربات وأن المبنيات محرومة من تلك العلاقات طالما أنها لا تمتلك علامات إعرابية ؟

بل إن المبنيات تخضع أيضا لعلاقات الترتيب كما سبق أن رأينا مرارا ، ولكن هذه العلامات الإعرابية لا توجد بها فتستخدم وسائل إخرى بدلا من العلامات الإعرابية ، إذ أن مبانيها كافية للدلالة عليها وعلى ما بينها من ترتيب ، فنحن نرى أن الفعل الماضى (جاء) مثلا يمكن أن يليه مجموعة من الأدوات مثل (إلى) ، (مع) ، (مِن) ... إلخ فيقال :

جاء (إلى) القاهرةِ - جاء (مع) أخيه - جاء (مِنَ) السفرِ

ولكن لا يليه مجموعة أخرى مثل : (قد) و (سوف) فلا يقال مثلا :

جاء قد - جاء سوف

فنعلم من ذلك أن الفعل (جاء) - وهو من المبنيات - يمكنه أن يترابط مع مجموعة

من الأدوات - وهي من المبنيات أيضا - ولكن لا يمكنه أن يترابط مع مجموعة أخرى منها. ويمكننا أن نتأكد من حدوث الترابط بين الفعل الماضي والأداة إذا حدث التجاور بينهما ولم يستلزم هذا التجاور وجود عنصر ثالث مما سيبين لنا عند دراستنا لعلاقة الاستلزام .

نخلص من كل ذلك أن انعدام العلاقة الترتيبية سواء بين المعربات أو المبنيات مع غيرها من أقسام الكلام يعمل على عدم الترابط بينها وإن تجاورت .

الآن ، وبعد أن انتهينا من دراسة علاقتي التضام والترتيب - وهما شقا العلاقات السنتاجمية - ننتقل إلى دراسة العلاقات التي قلنا إنها تعمل من خلالهما ؛ أي من خلال علاقتي التضام والترتيب ، وهي علاقة الاستلزام ، وعلاقة التطابق ، وعلاقة عدم التطابق وعلاقة الاشتقاق :

١ - علاقات الاستلزام :

وهي علاقات تعمل في نطاق علاقتي التضام والترتيب ، أي أنها فرع عليهما ، فإذا كانت هاتان العلاقتان تعنيان امكان تواجد عنصر من قسم ما مع عنصر آخر بترتيب معين ، فإن علاقات الاستلزام لا تكتفي بمجرد هذا التواجد ، بل بضرورة حدوثه ؛ وهذا لا يعني أن هذه العلاقات ضرورية دائما للتضام ، فقد يحدث بدونها . ولكن بعض التراكيب لا تقوم لها قائمة إلا بوجود علاقة من علاقات الاستلزام .

وعلاقات الاستلزام هذه تأتي على صور عديدة ، ومثال ذلك كلمة (سوف) التي لابد أن يأتي بعدها فعل مضارع أو الأداة (لا) ولا يأتي بعدها أي فعل آخر أو أي قسم آخر من أقسام الكلام . أي أن بين الأداة (سوف) والفعل المضارع - أو الأداة - التالي لها علاقات تضام وترتيب واستلزام . وكلمة مثل (قد) أيضا لابد أن يأتي بعدها فعل ماضي أو مضارع . فهناك علاقات تضام و ترتيب واستلزام بين (قد) والفعل التالي لها سواء كان ماضيا أو مضارعا .

ومن علاقات الاستلزام تلك التي تكون بين مجموعة من العناصر معا - وحدة واحدة - وعنصر آخر ؛ ومثال ذلك وجود نمط من الكلام يحتوي على الأداة (إذا) مثل :

إذا جاءَ عليٌّ ، ذهبنا إلى المسرحِ .

إذا جاء عليٌّ ، فأنا مطمئنٌ

فإن النمط (إذا جاء عليٌّ) يستلزم إما وجود الفعل (ذهبنا) أو الأداة (قَ)

إذا جاء عليٌّ ←ـــ ذهبنا

إذا جاء عليٌّ ←ـــ قَ

ومن علاقات الاستلزام أيضا ما نجده في السلسلة :

على هذا النحوِ

فإن العنصر (النحوِ) لا يتضام مجرورا مع العنصر (هذا) إلا في وجود العنصر (على) وذلك لانعدام العلاقة الإعرابية بين العنصر (هذا) و (النحو) حيث لا تدل الكسرة على وجود العنصر (هذا) سابقا في الترتيب على العنصر (النحو) ، ولكنها تدل على وجود العنصر (على) سابقا عليهما . وعلى ذلك فإن بين العنصرين (هذا النحوِ) والعنصر (على) علاقة استلزام . أى أن العنصر (هذا) لا يتضام مع العنصر (النحوِ) مجرورا إلا في وجود العنصر (على) سابقا عليهما . وهذا يعنى أن علاقة الاستلزام تعمل داخل علاقتى التضام والترتيب ولذلك جعلناها فرعا عليهما .

وكما ألمحنا من قبل ، فإن علاقة الاستلزام ليست علاقة ضرورية فى كل الأنماط ، بل إنها قد تكون ضرورية على النحو الذى رأيناه في الأنماط التى عرضنا لها توا ، وقد لا تكون كذلك في أنماط أخرى ، فالنمط :

جاء مع

لا يحتوى على هذه العلاقة ، إذ لا يوجد وجه من وجوه الاستلزام بين العنصر (جاء) والعنصر (مع) . فقد يترابط الفعل (جاء) مع الأداة (مع) وقد يترابط مع غيرها من أقسام الكلام فيقال :

جاء هذا – جاء الذى – جاء عليٌّ – جاء يضحك

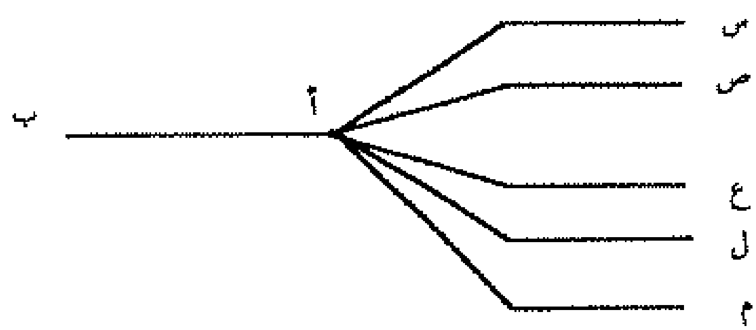
بدون استلزام أقسام أخرى من أقسام الكلام .

وغنى عن البيان أن علاقة الاستلزام قد تعمل على انغلاق النسق ، إذ أن نسقا مثل : (هذا النحوِ) لا ينغلق إلا بوجود الأداة (عَلَى) سابقة عليه . ومعنى الانغلاق أن النسق

اللغوى يصبح مكتفيا بذاته وليس فى حاجة إلى عناصر أخرى من الخارج . ومع ذلك فإن الاستلزام قد لا يكون ذا علاقة بانغلاق النسق ، فإن نطقنا مثل (إذا جاءَ عليٌّ) يكون مغلقا رغم استلزامه للعنصر (ذهبنا) .

وهنا ينبغى أن نميز فى تحليلاتنا بين علاقات التضام المباشرة وهى تلك التى تحدث بتضام عنصرين من عناصر الكلام بدون استلزام وجود عنصر ثالث ، وبدون أن يفصل بينهما فاصل حتى ولو كان سكتة قصيرة من جهة ، وعلاقات التضام غير المباشرة وهى تلك التى لا يتضام فيها العنصر مع العنصر الآخر إلا فى وجود عنصر ثالث من جهة أخرى . فإذا أسمينا علاقة تضام عنصر واحد بعنصر تال دون الحاجة إلى تضام عنصر ثالث معهما علاقة (ترابط) ، فسوف نسمى علاقة تضام عنصر ما مع عنصر آخر بشرط وجود عنصر ثالث علاقة (تشابك) .

ولكى توضح الفرق بين الترابط والتشابك نفترض أن لدينا الخطوط التالية :



س أ ب — ص أ ب —

ع أ ب — ل أ ب —

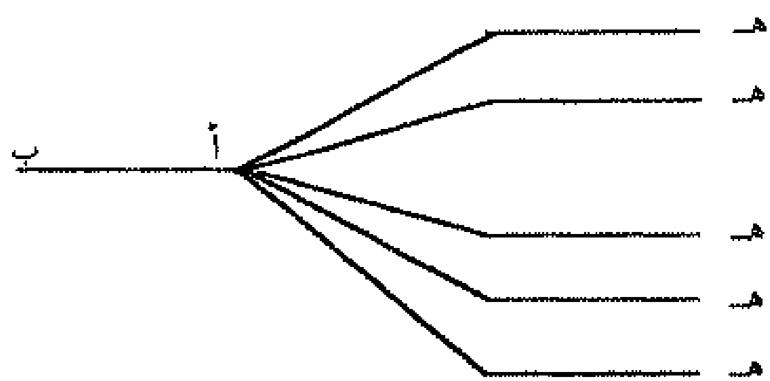
م أ ب .

رسم تخطيطى يبين تصوير الترابط

حيث يظهر لنا من الشكل أن العنصرين (أ) ، (ب) يظهران معا فى وجود عناصر أخرى عديدة ، فنراهما معا بصحبة العنصر (س) وبصحبة العنصر (ص) وبصحبة العنصر (ع) وبصحبة العنصر (ل) وبصحبة العنصر (م) ... وهكذا : عندئذ نحكم بأن بين العنصرين (أ) و (ب) علاقة مباشرة ونقول أن العنصر (أ) يترابط مع العنصر (ب) . وهذا هو الترابط.

أما إذا لم يحدث أن شاهدنا العنصر (أ) مع العنصر (ب) إلا ومعهما العنصر

(هـ) كما فى الشكل التالى :



رسم تخطيطى يصور التشابك

عندئذ نحكم بأن علاقة العنصر (أ) مع العنصر (ب) ليست مباشرة بل مشروطة بوجود العنصر (هـ) وأنه - أى العنصر (هـ) - طرف فى هذه العلاقة طالما أنهما لا يوجدان معا إلا فى وجود هذا العنصر ، ولنا أن نقول فى هذه الحالة أن العنصر (أ) والعنصر (ب) يتشابكان مع العنصر (هـ) أو أن العنصر (هـ) والعنصر (أ) يتشابكان مع العنصر (ب) . وهذا هو التشابك .

فإذا انتقلنا إلى مجال اللغة نجد أن العلاقة بين الأداة (على) والإشارى (هذا) فى النمط :

عَلّى هذا النحوِ

علاقة ترابط ، لأنها علاقة بين عنصر واحد وعنصر آخر ملاصق له دون الحاجة لوجود عنصر ثالث . وسوف نسمى النمط الناتج بالنمط المزدوج لأنه يتكون من عنصرين ونضعهما بين قوسين هكذا : (عَلّى هذا) . فإذا جئنا للعنصر (هذا) والعنصر الذى يليه (النحوِ) نجد أنهما لا يُكوّنان معا نمطا مزدوجا لأن العلاقة بينهما ليست مباشرة ، إذ أنهما لا يمكن أن يتضاما معا إلا فى وجود العنصر (عَلّى) سابقا

لهما . وعلى ذلك فإن العلاقة بين النمط (على هذا) من جهة ، والعنصر الثالث وهو (النحوِ) من جهة أخرى ، هى علاقة تشابك لأنها بين نمط مزدوج وعنصر حيث يتشابك العناصر الثلاثة مكونة نمطا واحدا متشابكا ، طالما أن العنصر (هذا) لا يمكن أن يترابط وحده مع العنصر (النحوِ) إلا فى وجود العنصر (عَلَى) .

وبالمثل ، فإن الفعل (كان) يمكن أن يليه اسم معرفة مرفوع أو منصوب فيقال :

كان الموضوعُ مناسبا – كان الموضوعَ المناسبَ

أى أنه لا يمكن الجزم بارتفاع (الموضوع) أو نصبه بعد (كان) وحدها ، ولابد من وجود العنصر السابق له والعنصر اللاحق له معا . وبدونهما يستحيل تشكيل (الموضوع) . وعلى ذلك يقال إن العنصر (الموضوع) يستلزم العنصر (كان) قبله والعنصر التالى له معا حيث يُكَوِّن الجميع نمطا واحدا متشابك العناصر . وعلى ذلك فإن التشابك هو ضرورة تضام أكثر من عنصرين معا بحيث يتكون لدينا نسق مغلق . وسوف نعبر عن علاقة التضام بالتشابك التى تكون بين أكثر من عنصرين بنجمة صغيرة بين العناصر أو الأنماط المتشابكة ونسمى النمط الناتج بالنمط « المتشابك » ونضعه بين قوسين متعرجين هكذا { } . وعلى ذلك فإن العناصر مكتوبة بالطريقة الآتية :

{(عَلَى هذا) * النحوِ }

تعنى أن العنصر (عَلَى) والعنصر (هذا) يتضامان بالترابط مكونين النمط المزدوج (عَلَى هذا) . وأن هذا النمط المزدوج يتضام بجميعه وحدةً واحدةً مع العنصر التالى (النحوِ) عن طريق التشابك بين الطرفين . وقد رمزنا لعلاقة التشابك بالنجمة الصغيرة وأنه قد نتج عن هذه العلاقة النمط المتشابك الموجود بين القوسين المتعرجين .

وبالمثل ، فقولنا :

{ كان * الموضوعُ * مناسبا }

يعنى أن العنصر (الموضوعُ) قد تضام بالتشابك مع كل من العنصرين (كان) و (مناسبا) وكون النمط المتشابك المحصور بين القوسين المتعرجين : { }

ويلاحظ هنا أنه لا يوجد نمط مزدوج لأنه لا توجد علاقة تضام مباشر بين أى عنصرين متتاليين .

كل ما سبق دراسة لعلاقة الاستلزام بين عناصر تكُون كلها صادرة من متكلم واحد ، ولكن قد يحدث استلزام بين عناصر متتابعة ولكنها صادرة من متكلمين اثنين وذلك مثل قول أحدهم :

لقد حفظتُ الأوراقَ ، فيقول الآخر : أين ؟ أو يقول أحدهم : هل سيحضرون؟ فيقول الآخر : ربما . أو يقول : لقد وُفِّقتُ . فيقول الآخر : كيف ؟ ، أو يطلب أحدهم من شخص آخر أن ينجز له عملا ، فيقول له : صبرًا ، أو يسأله إلى أين سافر ، فيقول له : « دمنهور » ، أو يسأله كم كتابا اشترى من المعرض فيقول له : كتابين .

كل هذه النطوق تبدو لنا عناصر منفردة أو كلمات منعزلة ، أو جملا ناقصة كما قال بعض اللغويين ، وهو ما رفضناه فيما سبق طالما أنها فى حقيقة الأمر عناصر لغوية مرتبطة بغيرها من العناصر السابقة عليها ، بل إن وجودها ليتوقف على وجود هذه العناصر السابقة . أى أن العنصر (أين) مثلا يستلزم وجود العناصر السابقة عليه وهى (لقد حفظتُ الأوراقَ) . والعنصر (ربما) يستلزم وجود العناصر (هل سيحضرون ؟) ...... وهكذا . وتكون العلاقة كما يلى :

لقد حفظت الأوراق ← أين ؟

هل سيحضرون ؟ ← ربما

لقد وفقتُ ← كيف ؟

إلى أين سافرتَ ؟ ←—— دمنهور

كم كتابا اشتريتَ من المعرضِ؟ ←—— كتابين

ويلاحظ أن علاقة الاستلزام هنا ذات اتجاه يسير من العنصر المنفرد إلى العناصر السابقة عليه . أى أن هناك علاقة تشابك بين العنصر المنفرد والعناصر السابقة عليه يعبر عنها كما يلى :

{(لقد حفظتَ الأوراقَ) * – أين ؟ }

{(هل سيحضرون) * – ربما }

{(لقد وُفِّقتُ) * – كيف ؟ }

{(كم كتابا اشتريتَ من المعرضِ ؟) * – كتابين }

و« النجوم » تعنى – كما حدث من قبل – أن العنصر التالى يدخل فى علاقة تشابك مع العناصر السابقة عليه كتلةً واحدةً ، أما رمز « الشرطة » التالى للنجمة الصغيرة فيعنى أن الكلام السابق لها ، والكلام التالى صادران من شخصين مختلفين .

ومما هو جدير بالذكر أن علاقة الاستلزام ذات اتجاه يسير من أحد عنصرى الاستلزام إلى الآخر كما سبق أن ألمحنا . ولتوضيح ذلك نقول إن (سوف) مثلا تستلزم وجود فعلٍ مضارع تال لها ، غير أن الفعل المضارع لا يستلزم وجود (سوف) أى أن العلاقة تتجه من (سوف) إلى الفعل المضارع . وعلى ذلك يعبر عن هذه العلاقة بقولنا إن (سوف) تستلزم الفعل المضارع :

سوف ←—— فعل مضارع

وبالمثل ، فإن نمطا مثل : إذا جاء عليٌّ ذهبنا إلى المسرح ، فإن مجموعة العناصر (إذا جاء عليٌّ) كتلة واحدة تستلزم وجود الفعل (ذهبناَ) :

(إذا جاء عليٌّ) ←—— ذهبنا

أما نمط مثل : كان الموضوعُ مناسبا . فإن العنصر (الموضوعُ) يستلزم كلا من (كان) و (مناسبا) :

كان ← الموضوعُ → مناسبا

وأما النمط { (لقد حفظتُ الأوراقَ) } - أين ؟ فإن العنصر (أين) يستلزم ما قبله كما يلي :

لقد حفظتُ الأوراقَ ← أين ؟

هذه هي صور علاقات الاستلزام التي قابلتنا ، وربما وُجِدت صور أخرى غير هذه ، ولقد بحث الدكتور تمام حسان علاقة الإستلزام ، حيث قرر أنه « عندما يستلزم أحد العنصرين الآخر ، فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودى على سبيل الذكر ، أو يدل عليه بمبنى عدمى على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف » (٢٠) . ولا شك أننا نوافق الدكتور تمام حسان على الشق الأول من هذه القاعدة ، أما عن الدلالة عن العنصر الثانى « بمبنى عدمى على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف » فيخرج عن نطاق هذا البحث ، طالما أننا معنيون فقط بدراسة العلاقات التى تظهر لنا بين العناصر التى توجد أمامنا مباشرة ونسمعها بآذاننا دون تقدير لمستتر أو محذوف .

وأخيرا ، فطالما أن علاقة الاستلزام تُعنى بدراسة أحوال الكلمات من حيث أوضاعها وتتابعها ، ولما يلابث ذلك من ضرورة ، فإنها علاقات أفقية سنتاجمية .

٢ - العلاقات التطابقية : concordance relations

تكلمنا منذ مدة عن الفصائل النحوية وهى العدد والجنس والشخص والتعريف والتنكير ، ورأينا أن العناصر كثيرا ما تحتوى على واحد أو أكثر من هذه الفصائل .

---

(٢٠) د. تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٧

ولقد بحث نحاة العربية القدماء العلاقة بين الكلمات من خلال هذه الفصائل ، فوجدوا أنها كثيرا ما تتطابق تطابقا مطردا بين كلمتين أو أكثر في التركيب الواحد مما يوجد علاقة بين هذه الكلمات . فإذا كانت الأولى مسبوقة بالألف واللام مثلا وكانت الثانية كذلك قالوا إن بينهما تطابقا في التعريف ، وإذا كانت الأولى مؤنثة والثانية كذلك حكموا بوجود تطابق في التأنيث بين الكلمتين ، أما إذا كانت الأولى حين تكون مفردة تكون الثانية مفردة ، وحين تكون مثناة تكون الثانية مثناة ، وحين تكون جمعا تكون الثانية جمعا ، حكموا بأن بين الكلمتين تطابقا في العدد .

ولكن قد لا يكون التطابق في الفصائل النحوية ، وإنما يكون في الإعراب ، أي حين تأتي الأولى مرفوعة تأتي الثانية مرفوعة ، وحين تأتي الأولى منصوبة تأتي الثانية منصوبة ... وهكذا ، عندئذ يحكمون بأن بين الكلمتين تطابقا في الإعراب .

هذا وقد يكون التطابق النحوى تاما إذا حدث في كل هذه الأمور ، وقد يكون جزئيا إذا حدث في بعضها دون بعضها الآخر .

وواضح أن التطابق في الفصائل النحوية والتطابق في الإعراب قد يكون بين عناصر متلاصقة مثل السلسلة : (رجلان شهمان) . و (امرأتان قويتان) ، حيث يوجد تطابق في التنكير والعدد والجنس والإعراب بين عنصرين متلاصقين وقد تكون علاقة التطابق بين عناصر متباعدة ولكنها تخضع لترتيب معين مثل :

رجلان كانا في ماضي أيامهما شهمين

امرأتان أصبحتا بعد طول تجربتهما قويتين

حيث يوجد بين العنصرين (رجلان) و (شهمين) ، وبين العنصرين (امرأتان) ، (قويتين) تطابق في التنكير والعدد والجنس رغم بعد ما بينهما ، ولكنهما يتعلقان معا ويخضعان لترتيب معين . وكل ذلك يؤكد أن علاقة التطابق تعمل من خلال علاقتي التضام والترتيب ، ولذلك جعلناها فرعا عليهما ، ومن ثم فهي علاقة

سنتاجمية .

وغني عن البيان أن التطابق في الجنس بالذات دون التعريف والتنكير والإعراب يمثل في العربية أساسا هاما لترابط الأسماء ، على أن يكون المتطابقان متعلقين ببعضهما . فالتعريف والتنكير ليسا مطلوبين شرطا في الترابط بين العناصر لأنني أستطيع أن أقول :

(« الطقسُ رائعٌ ») - (« الطيورُ مهاجرةٌ »)

حيث تتكون لنا عناصر مترابطة داخل أنماط مغلقة رغم اختلافها في التعريف والتنكير . ولكن هذا لا يمنع بالطبع من وجود التعريف أو التنكير بالاضافة إلى عوامل الترابط الأخرى لأنني أستطيع أن أقول :

(« الطقسُ الرائعُ ») - (« الطيورُ المهاجرةُ ») .

والتطابق في الإعراب ليس مطلوبا كذلك شرطا لحدوث الترابط بين العناصر لأنني أستطيع أن أقول :

(« القائلُ الحقَّ ») - (« قائلُ الحقِّ »)

حيث تتكون لي عناصر مترابطة داخل أنماط مغلقة رغم اختلافها في الإعراب ، فالاختلاف في الإعراب لا يعني انعدام العلاقة الإعرابية ، ففي المثالين اللذين سقناهما توا لم يحدث تطابق في الإعراب رغم أن هناك علاقة إعرابية بين (قائلُ) و (الحقِّ) طالما أنه إذا وُجدت الكلمة الأولى وجاءت الكلمة الثانية فلا بد أن تكون مجرورة ، فإذا ما وُجِد التطابق في الإعراب زادت عوامل الترابط كما في القول :

« القائلُ الصادقُ »

غير أن التطابق في الجنس بالذات لابد أن يكون شرطا لترابط اسمين إذا تعلقا ببعضهما . ففي قولنا

« الطائرةُ صاعدٌ ركابُها

لا يمكن أن يترابط العنصر (الطائرةُ) مع العنصر (صاعدٌ) لأن العنصرين لا يتعلقان معا بالجنس ، فالاسم (صاعدٌ) يتعلق بالجنس مع العنصر التالى له وهو (ركابٌ) ولا يتعلق مع العنصر السابق وهو (الطائرةُ) . وحتى لو حدث تطابق فى الجنس بين اسمين متعاقبين دون تعلق بينهما فإنهما لا يترابطا معا لأن التطابق فى الجنس لا يعنى التعلق حتما ؛ ففى قولنا :

« الطائرةُ مريحةٌ مقاعدُها

فإن الاسم (مريحةٌ) جاء مؤنثا ومتطابقا فى الجنس مع الاسم السابق له وهو (الطائرةُ) . ولكنه لا يترابط معه لأنه وإن كان متطابقا معه فى الجنس فإنه غير متعلق به ، وإنما يتعلق مع ما بعده وهو الاسم (مقاعدُ) . لذلك فإنه يترابط مع ما بعده لا مع ما قبله . فالتطابق فى الجنس لا يُكوِّن علاقة إلا إذا كان مصحوبا بالتعلق .

وعلى أى حال فإنه بالمطابقة كما يقول الدكتور تمام حسان « تتوثق الصلة بين أجزاء التراكيب التى تتطلبها ، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال » (٢١) . غير أن الشكليين يكتفون فقط بالحصول على العلاقات الشكلية بين الكلمات دون أن يبحثوا عما يجنيه المعنى من هذه العلاقات ، طالما أن المعنى خارج عن نطاق بحثهم ، بالإضافة إلى أن هناك لغات تخلو من بعض الفصائل النحوية ومع ذلك يفهم أهلها بعضهم بعضا . كما أن هناك علاقات عدم المطابقة التى قد توجد بين بعض العناصر كما سوف نرى فى الفقرة التالية . ومما لاشك فيه أن المطابقة تعمل على توثيق الصلة بين أجزاء التراكيب ، ولكن عدم وجودها لا يعنى انعدام هذه الصلة .

---

(٢١) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٣ .

٣ — علاقات عدم المطابقة :

وهي علاقات من ضمن العلاقات التي تعمل من خلال التضام والترتيب ، إذ قد يشترط في بعض العناصر حين تتضام مع بعضها في ترتيب معين أن يكون بينها عدم مطابقة في إحدى الفصائل النحوية ؛ فمثلا يقال :

ثلاثةُ أقلامٍ — أربعُ كراساتٍ

فيأتي العدد غير مطابق للمعدود من حيث التذكير والتأنيث ، ولكنهما يتطابقان من حيث العدد ، فالعنصر الأول جمع والثاني جمع كذلك .

وقد يكون عدم المطابقة بين العناصر في العدد ذاته ، فبينما رأينا أنه يقال :

ثلاثةُ أقلامٍ

فيأتي العنصر الأول جمعا والثاني جمعا كذلك ، أي يكون بين العنصرين مطابقة في العدد ، لكن بعض التراكيب يشترط فيها عدم وجود هذه المطابقة وذلك مثل :

عشرون فدانا

فقد جاء العدد جمعا ، أما المعدود فبصيغة المفرد .

وغني عن القول أن « عدم المطابقة » تعتبر أيضا علاقة من العلاقات ، إذ أن العلاقات لا يشترط فيها أن تكون كلها إيجابية ، بل قد تكون أيضا سلبية ، ولا يهم ايجابيتها أو سلبيتها ، طالما أن المقصود بالعلاقة بين عنصرين هو تحديد موقف كل منهما بالنسبة للآخر في ظل اعتبار معين .

٤ — العلاقات الاشتقاقية : derivational relations

وهذ رابع العلاقات التي تعمل داخل العلاقات السنتاجمية بشقيها : التضام

والرتبة ، إذ يحدث أحيانا أن يكون بين كلمتين اشتراك فى مورفيم المادة الاشتقاقية بمعنى أن تكون إحداهما مشتقة من الأخرى مثل قولنا : جَلَسَ جِلْسَةً - ضَرَبْتُه ضربتين - قام الرجلُ قياما - قائمٌ قياما - ذَهَبَ مَذهبا . فكل زوج من الأزواج السابقة يشترك فى نفس الصوامت مما يشكل علاقة اشتقاقية بينهما تدخل فى نظام رصف الكلمات وإعرابها . فإذا رجعنا للسلاسل السابقة وجدنا كلا منها يحتوى على أربع علاقات لا علاقة واحدة ، فالسلسلة (جَلَسَ جِلسةً) تتكون من عنصرين هما (جلس) و (جِلسَةً) بينهما علاقات تضام وترتيب وإعراب واشتقاق والسلسلة ضربتــه ضربتين ، تتكون من ثلاثة عناصر هى : (ضربت) والضمير (ــــــه) و (ضربتين) . فيكون بين العنصر (ضربت) والعنصر (ضربتين) علاقات تضام وترتيب واشتقاق وإعراب . إذ لابد من نصب العنصر (ضربتين) فى هذا الموضع بالذات . ويقال مثل ذلك فى باقى الأمثلة .

وكل ذلك يعنى أن علاقة الاشتقاق تعمل داخل علاقتى التضام (٢٢) والترتيب ولذلك جعلناها فرعا عليهما . ومن ثم فهى علاقة سنتاجمية .

وبهذا نكون قد انتهينا من آخر العلاقات التى تعمل داخل علاقتى التضام والترتيب السنتاجميتين وننتقل الآن إلى القسم الثانى من العلاقات وهى العلاقات الاستبدالية أو العلاقات البارادجمية ، وهى علاقات رأسية كما سبق أن رأينا .

---

(٢٢) بشقيها : الترابط والتشابك .

ثانيا : العلاقات الاستبدالية

(البارادجمية)

سبق أن قلنا إن العلاقات فى الكلام تنقسم إلى سنتاجمية وبارادجمية ، وأن العلاقات السنتاجمية هى علاقات نظمية أفقية بمعنى أنها تكون بين الوحدات اللغوية المتتابعة سواء كانت فونيمات أو مقاطع أو مورفيمات أو كلمات أو سنتاجمات .

والآن ننتقل إلى الشق الثانى من العلاقات وهو العلاقات البارادجمية أو الاستبدالية ، وهى كما يعرفها هارتمان وستورك « العلاقات الرأسية تكون بين الصيغ forms التى يمكنها أن تحتل نفس الموضع فى بنية لغوية . ومثال ذلك :

He walks slowly

quickly

as fast as he can

home

فهنالك علاقة بارادجمية بين (slowly) و (quickly) و(as fast as he can) و (home) . فكل كلمة فى اللغة ذات علاقة بارادجمية مع مجموعة كاملة من البدائل الممكنة » (٢٣) .

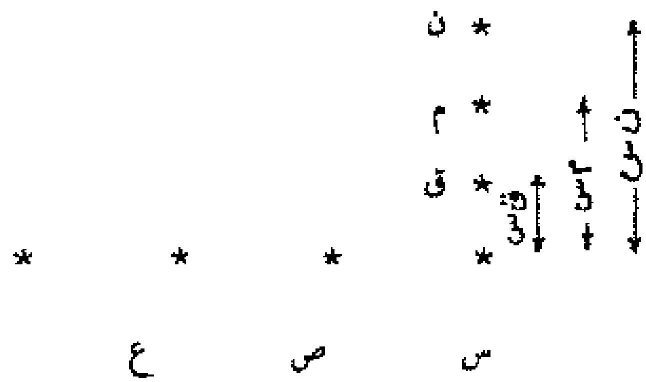
---

(٢٣) Hartman & Stork , Dictionary of Language , the Word (Paradigmatic)

يلاحظ أن د. تمام حسان قصر العلاقات البارادجمية فى كتابه مناهج البحث فى اللغة على العلاقات التصريفية والاشتقاقية أى أنها دراسة صرفية بحت حيث يقول : « النحو دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السنتاجمية أو السياقية فى مقابل الصرف الذى يدرس العلاقات البارادجمائية أو الجدولية » (مناهج البحث فى اللغة ١٩٥) . وبذلك لم يستفد د. تمام حسان بفكرة الاستبدال فى نموذجه النحوى .

ويوضح الدكتور محمود السعران ذلك بأن الكلمات يمكن أن توزع على قوائم مختلفة ، فكلمة (كاتب) مثلا يمكن أن توضع في قائمة الأسماء كما توضع فى قائمة أسماء الفاعلين وتوضع في قائمة المذكر ... وهكذا . ثم يجد النحوى فيما بعد أن مجموعة من الكلمات فى الجمل الطويلة يمكن أن يحل محلها في نفس الجملة كلمة من هذه القائمة أو تلك ، وذلك لتكون مقبولة فى اللغة موضوع الدرس (٢٤) وهذا التعريف ليس بعيدا عن تعريف هارتمان وستورك فى معجمهما .

أما إذا أردنا أن نبين كيف تكون العلاقات البارادجمية رأسية ، نفترض أن لدينا نفس العناصر اللغوية السابقة (س) ، (ص) ، (ع) ، (ل) بتتابع أفقى :



بالإضافة إلى العناصر الرأسية ق = اسم ، م = موصول ، ن = اشارى . وكان العنصر (ق) يمكن أن يستبدل بالعنصر (س) ، والعنصر (م) يمكن أن يستبدل بالعنصر (س) ، والعنصر (ن) يمكن أيضا أن يستبدل بالعنصر (س) عندئذ تنشأ لدينا العلاقات البارادجمية (ق س) ، (م س) و (ن س) . وتصبح العناصر (ق) و (م) و (ن) بارادجمات للعنصر (س) لأنها تقبل أن تستبدل به . أى أن العلاقات البارادجمية هى علاقات رأسية استبدالية . وواضح أن مسألة رأسية العلاقات هى مسألة مجازية للايضاح فقط .

---

(٢٤) د السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء ٢٢٩ - ٢٣٠

غير أن هارتمان وستورك لم يفرقا في معجمهما بين الباراديجمات التي من قسم واحد وتلك التي من أقسام مختلفة ، ففي قولهم :

He walks slowly

quickly

as fast as he can

home

تكون الكلمات slowly و quickly و home مجموعة واحدة من الباراديجمات،دون تفريق بينها رغم انتمائها لأنواع مختلفة من أقسام الكلام . لكننا يجب أن نميز بين الباراديجمات التي من نوع واحد وتلك التي من نوع آخر .

فالباراديجمين slowly وquickly من قسم كلامي واحد هو الأدڤربات adverbs ولذلك فإن العلاقة بينهما هي علاقة باراديجمية أو استبدالية متماثلة symetrical . ولكن الباراديجمين slowly و home من قسمين كلاميين مختلفين ، فكلمة slowly من الأدڤربات ، وكلمة home من الأسماء .ولذلك فإن العلاقة بينهما هي علاقة باراديجمية أو استبدالية غير متماثلة unsymetrical . أما السنتاجم (as fast as he can) فإننا نعتقد أنه يخرج كلية من العلاقة الباراديجمية لأن تحديد هذا الباراديجم يحتاج إلى المعنى لا محالة طالما أن معنى as fast as he can هو نفسه معنى quickly أو نقيض معنى slowly . ولذلك ينبغي أن يظل الباراديجم في نطاق استبدال كلمة واحدة بكلمة أخرى واحدة بعيدا عن المعنى حتى نظل في نطاق الدراسة الشكلية .

وأما بلومفيلد فقد جعل لكل بديل نطاقا لا يتعداه ، كما أن البديل يعتبر فرعا على المبدل ؛ والبديل substitute كما يعرفه بلومفيلد « هو شكل linguistic form أو ملمح نحوى بحيث يمكنه أن يحل محل أى شكل من أشكال الأقسام اللغوية إذا ما تحققت ظروف معينة » . ومثال ذلك فى الإنجليزية :

Aly came = He came

فالكلمة He بديل لكلمة Aly وكل منهما تابع لقسم من أقسام الكلام مختلف عن الآخر ؛ ف He ضمير و Aly اسم .

غير أنه لا يمكن لأى كلمة أن تحل محل كلمة أخرى ، بلا قيد أو شرط ، بل إن هذا الاستبدال تحكمه شروط . يقول بلومفيلد : « البديل يحل محل أى شكل من أقسام بعينها من أقسام الكلام ، وهو ما يطلق عليه : نطاق البديل . وعلى سبيل المثال فإن نطاق البديل I [بمعنى أنا] هو القسم الشكلى للتعبيرات الاسمية فى الإنجليزية » (٢٥) . حيث نلاحظ هنا أن الاستبدال حدث بين قسمين غير متماثلين هو الضمير (I) وأى اسم من الأسماء .

وأما عن الخصائص الشكلية للبديل فيحددها بلومفيلد حيث يقول : « وتتميز البدائل فى حالات كثيرة بخصائص أخرى ، فهى غالبا كلمات قصيرة ، وهى بدائل تعويضية فى معظم اللغات ، وتكون غالبا غير مطردة فى الاشتقاق والإعراب مثل I أو me و my كما أن لها مبان نظمية خاصة بها . وتظهر هذه البدائل فى لغات كثيرة كأشكال مقيدة ، وحينئذ يمكن تمييزها بالملامح المورفولوجية مثل الوضع الذى تمثله فى نظام البناء » (٢٦)

والبدائل عند بلومفيلد عديدة ، منها تلك التى تحل محل الأسماء مثل :

I , you , he , she , it , me , my , this , here , now , that , these , then , who , what , where , when , no body , nothing , never , all , some , any , same , other , one,two , three ...... , each,every

---

(٢٥) Blomfield , Language , p. 247

(٢٦) Ibid , p. 247

ومنها التى تحل محل الأفعال مثل :

do , does , did .

ومثال ذلك :

(٢٧) Bill will missbehave Just as John did .

والحقيقة أنه إذا كان من السهل الاتفاق مع بلومفيلد في وجود البدائل فى لغات كثيرة ، فإنه من العسير موافقته على أنها تكون صغيرة فى الحجم طالما أن بديلا مثل did أصغر حجما من مبدل منه مثل missbehave فلقد نظر بلومفيلد إلى فكرة الاستبدال من جهة واحدة فاعتبر أن الأفعال الكبيرة أو الأسماء الكبيرة تستبدل بأخرى أصغر منها حجما :

missbehave بديلا لِ did

والواقع أنه إذا كانت did بديلا لِ missbehave فإن missbehave تعتبر أيضا بديلا لِ did أى أن العلاقة بينهما تقبل الانعكاس :

missbehave ←——→ did

فكل منهما بديل للآخر ، ولا نوافق أن يكون هناك « أصل » للمفردات بحيث أن ما يجيء على خلاف ذلك الأصل يكون « بديلا » له وفرعا عليه ، بل إن « البديل» يعتبر « مكافئا » للمبدل به ، وهما متكافئان من حيث الأصلية والفرعية بحيث أن ما يحدث هو استبدال لمتكافئات .

---

(٢٧) Ibid, p. 251.

أى أن الجملة كانت فى أصلها :

Bill will missbe have Just as Joh missbehave.

فلقد حلت did محل missbehave . ومما يجدر ذكره أن تشومسكى استخدم هذه الفكرة بعد ذلك في مفهوم البنية العميقة

جاء روبنز بعد ذلك ونظر للاستبدال نظرة أكثر سعة فعرفه بأنه احلال مجاميع من الكلمات محل مجاميع أخرى أو محل كلمة واحدة ، فالمجموعة the man تقبل أن تحل محل كلمة man ، ولكنها لا تحل محل The في مثل : man lives و man wants little (٢٨) . وبصفة عامة فلقد اهتم علم اللغة الحديث بالاستبدال وتوسعوا فيه . فالفريزة phrase مثلا تكون endo centric حينما تتكافأ في وظيفتها داخل التركيب مع واحد أو أكثر من مكوناتها ، ولكنها حين لا تتكافأ مع إحدى مكوناتها فإنها تكون exocentric (٢٩) . غير أن هذا النوع من الاستبدال الذي يحدث بين مجاميع من الكلمات ، سوف يتعرض حتما لنوع من التكافؤ الدلالي مما يخرجه من نطاق الدرس الشكلي للغة .

وعلى أي حال فإن الاستبدال - في نطاق العناصر - لابد أن يقودنا إلى أن نقسمه قسمين ، قسم تكون البدائل فيه من نفس نوع المستبدل من حيث التقسيم وقد أسميناه بالاستبدال المتماثل symetrical , وقسم تكون البدائل فيه مغايرة لنوع المستبدل لأنه من أقسام أخرى ، وقد أسميناه بالاستبدال غير المتماثل unsymetrical والآن نتكلم عن هاتين العلاقتين في نطاق التطبيق على العربية :

أ - العلاقات الاستبدالية المتماثلة :

sẙmetrical substitutable relations

لعل القارىء يذكر أننا قد أوردنا فيما سبق مجموعة من النطوق مثل :

كان الطقسُ بديعا	جاء الرجلُ ضاحكا
كان القطارُ سريعا	ابتسمت الأمُ مشجعةً

---

(٢٨) Robins , General Linguistics , p. 215 - 216 .

(٢٩) Ibid. p. 225 - 226 .

وانظر أيضا معجم Hartman and Stork مادتي exo , endo

كان الطفلُ حزينًا	أحبَّ الطفلُ قطةً
كان القمرُ بازغًا	أطعمتْ الطفلةُ كلبًا

ويذكر أيضا أننا اطرحنا المعاني النحوية والمعجمية لمجموعتي الكلمات :

الطقسُ – القطارُ – الطفلُ – القمرُ – الرجلُ – الأمُّ ....

بديعًا – سريعًا – حزينًا – بازغًا – ضاحكًا – مشجعةً ....

وقلنا إنه لا يهمنا معاني هذه الكلمات ولكن الذى يهمنا هو الصورة التى جاءت عليها ، فهى جميعا أسماء منصوبة منونة جاءت بعد اسم معرفة مرفوع الذى جاء هو الآخر بعد فعل ماضى مسند للمفرد الغائب .

قلنا إن الذى يتأمل هذه النطوق والتحليل الذى أوردناه هذا سوف يدرك من أول وهلة أن هناك وحدة تجمع بينها جميعا وهى وحدة الصورة الصوتية حيث يجمعها كلها نموذج صوتى عام يشيع فى كل عبارة من هذه العبارات . ولكى نصل إلى هذه الصورة الصوتية قمنا بعملية تجريد لكافة النطوق السابقة حيث وجدنا أنها تتكون من :

فعل مسند للمفرد الغائب + ال + اسم نكرة مرفوع + اسم نكرة منصوب + ن

ورأينا إن هذه النطوق تتكون من فئتين : ثوابت أتت مطردة فى كافة النطوق ، ومتغيرات تغيرت من نطق إلى آخر ولكنها لم تتغير من حيث نوعها بل من حيث مادتها فقط . فالثوابت هى : فعل – ال – اسم مرفوع – اسم منصوب – (ن) – (+) والتى تعنى التتابع . أما المتغيرات فهى المادة الاشتقاقية للفعل ، والمادة الاشتقاقية للاسم . ولقد ذكرنا أن الثوابت تكون الصورة أو القالب form الذى تصب فيه المادة الاشتقاقية المتغيرة فتنتج لنا النطوق المختلفة (٣٠) .

ولكن ما الذى يعنيه كل ذلك بالنسبة للعلاقات الاستبدالية التماثلية ؟ الإجابة

---

(٣٠) انظر ص ٥٨ وما بعدها من هذا البحث

على ذلك هو أن المتغيرات في الصورة الصوتية التي تم تجريدها - وهي مادة الاشتقاق - هي ذاتها التي تسمح لي باستبدال بعض العناصر بما يماثلها ، مع بقاء باقي العناصر كما هي . إذ أنني في التجريد السابق يمكنني أن استبدل الفعل بأي فعل شئت ، والاسم بأي اسم شئت ولكن بنفس شروطهما في التجريد ، فتنشأ لي العديد من النطوق المقبولة نحويا ، فأستطيع أن أقول مثلا :

شَرِبَ + ال + ولدُ + لبنَ + ن

سَقَطَ + ال + مطرُ + غزيرَ + ن

اشْتَعَلَ + ال + برقُ + نارَ + ن

ومن ذلك أيضا أن نستبدل عنصرا مسندا للمذكر مع آخر مسندا للمؤنث مثل :

هذا رجلٌ مكافحٌ

فأستبدل (هذه) بـ (هذا) ، و (امرأةٌ) بـ (رجلٌ) و (مكافحةٌ) بـ (مكافحٌ) :

هذه امرأةٌ مكافحةٌ

أو أن استبدل عنصرا مسندا للمثنى بآخر مسندٍ للمفرد مثل :

هذان رجلان مكافحان

أي أن عناصر المتغيرات يمكن استبدالها بعناصر أخرى شريطة أن تكون من ذات التقسيم ، أي لو كان العنصر المستبدل (فعلا) ، كانت البدائل (أفعالا) بنفس خصائص البديل ، ولو كان المستبدل اسما ، كانت البدائل أسماء أيضا بنفس الخصائص . ولذلك أسمينا هذا الاستبدال بالمتماثل . وبالطبع طالما أن الاستبدال ممكن بين أي مجموعة من العناصر المتماثلة، يمكن القول أن بين هذه العناصر علاقات استبدالية تماثلية substitutable symetrical relations أو symetrical paradigmatic relations وسوف يرى القارىء في الجزء الخاص بالتطبيق أن

كافة الأمثلة الواقعة تحت النمط التجريدى لا بد أن ينطبق عليها شروط هذا النمط.

ب - العلاقات الاستبدالية غير المتماثلة

unsymetrical substitutability relations

رأينا أن في الاستبدال غير المتماثل يمكن أن تستبدل كلمة من قسم ما بكلمة من قسم آخر وذلك مثل :

He walks slowly

He walks home

حيث تستبدل الكلمة home وهى من الأسماء nouns بكلمة slowly وهى من الأدقّربات adverbs ومثل أيضا :

Aly came

He came

حيث نستبدل He وهى من الضمائر pronouns بكلمة Aly وهى من الأسماء nouns .

وعلى ذلك يكون هناك نوع من التكافؤ البنائى بين البدائل . أى أن البديل يقوم بنفس الدور البنائى الذى يقوم به المستبدل في نفس البناء اللغوى وإن لم يكونا من قسم لغوى واحد . وبذلك يكون بين البديل والمستبدل علاقة استبدالية غير تماثلية .

هذا ومن شبه المؤكد أن نحاة العربية القدماء قد عرفوا العلاقة بين المتكافئات في اللغة معرفة عميقة واستفادوا بها أداة من أدوات بحثهم دون أن يصرحوا بها ، إذ أننا - كما يقول الدكتور حلمى خليل - « نجد أن المبدأ التوزيعى متحقق فى صنيع علماء اللغة العربية القدماء وفى تحديد أقسام الكلام . فأسماء الإشارة والأسماء الموصولة

والضمائر الحقت بالأسماء لأنها تحل محلها وتوزع فى المواضع التى تظهر فيها الاسماء » (٣١) . ولقد ذهب إلى مثل ذلك أيضا الأستاذ أحمد حاطوم ، الذى يقرر أن السبب الذى جعلهم يضعون الموصوف والصفة والضمير واسم الإشارة واسم الموصول ... الخ فى خانة الاسم ، واعتبروا كلا منها اسما ، لأنها جميعا يمكن أن تقع فى موقع نحوى - تركيبى واحد تشترك به هو موقع المسند إليه (٣٢)

فنحن لو بحثنا عن السبب وراء تجميعهم كلمات بعينها يضعونها تحت قسم واحد هو « المعارف » مثلا ، وجدنا أن هذه الكلمات جميعا - فيما عدا المنادى - يمكنها أن تحل محل بعضها فى معظم الأحيان لتؤدى نفس الوظيفة البنائية التى تؤديها أى واحدة من الأخريات . فنحن نستطيع أن نقول :

جاء علىٌّ - جاء هذا - جاء الطالبُ - جاء الذى - جاءها

فنضع كل كلمة من الكلمات :(علىٌّ- هذا - الطالبُ - الذى - ها)محل الأخرى دون أن يختل التركيب ، وما دامت هذه الأقسام تتبادل مواقعها فكلها إذن من نوع واحد هو الأسماء ، رغم بعد ما بينهما ، إذ كيف أساوى مثلا بين كلمتى (علىٌّ) و (الذى) شكلا ومعنى ؟ ولم يكتفوا بذلك بل وضعوها جميعا تحت قسم واحد من أقسام الأسماء هو المعارف ، رغم بعد ما بينهما أيضا ، إذ كيف أساوى فى التعريف بين (علىٌّ) وهو علم وبين (الذى) أو (هذا) ؟

ولقد استخدم نحاة العربية الاستبدال - وإن كانوا أكثر صراحة فى هذه المرة - فى إنشاء مبحث هام من مباحثهم هو الجمل التى لها محل من الإعراب ، فهذه الجملة فى محل رفع فاعل ، وتلك فى محل نصب مفعول به ، وثالثة فى محل نصب صفة ... وهكذا . وهذه الجمل التى تحل محل المفردات لا يمكن التوصل إليها إلا عن طريق عملية استبدالية حيث يمكن لمجموعة من الكلمات أن تحل محل

---

(٣١) د. حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ١٢٦

(٣٢) انظر الأستاذ أحمد حاطوم : كتاب الإعراب ٤٣

كلمة واحدة كما رأينا عند روبنز وعند المحدثين عامة ، غير أننا استبعدنا هذا النوع من الاستبدال لأنه لا بد أن يعتمد على المعنى .

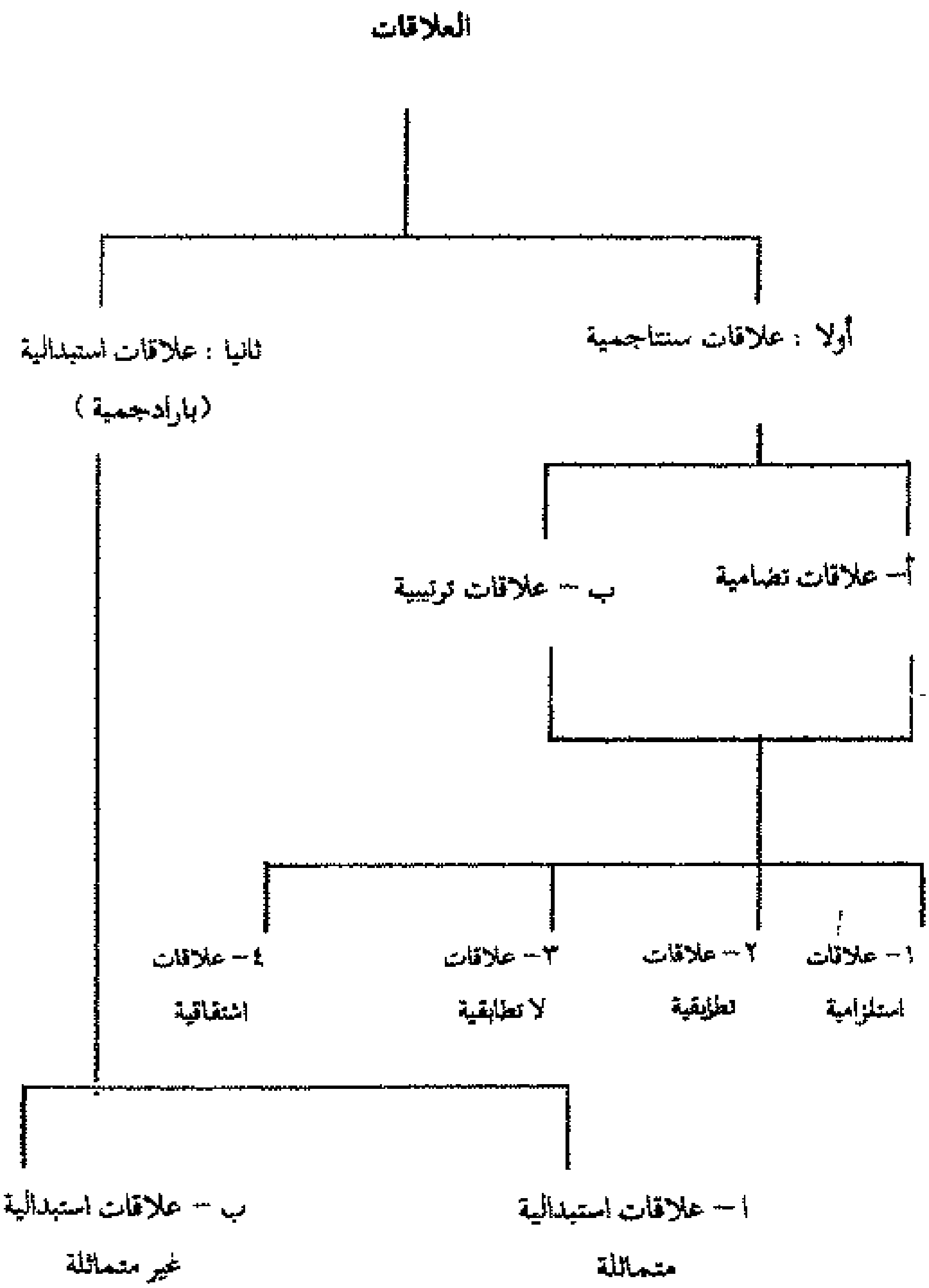
وعلى أى حال فسوف نَفْرِقُ فى هذا البحث بين الاستبدال للمتماثلات فنستخدمه فى تجريد الأنماط أى فى الحصول على النمط التجريدى كأن يكون لدينا الأمثلة الآتية :

أمسى	الجوُّ	رائعًا
كان	القطارُ	سريعًا
أصبحت	الطفلةُ	خائفةً

حيث نلاحظ أن هناك علاقة بارادجمية بين كل من (أمس - كان - أصبحت) حيث أن كلا منهايحل محل الآخر ، وهناك علاقة بارادجمية بين كل من (الجوُّ - القطارُ - الطفلةُ) ، ونفس العلاقة بين كل من (رائعًا - سريعًا - خائفــةً) . وعلى ذلك فنحن نستطيع أن نجرد النمط التالى :

أمسى (أو إحدى أخواتها) + اسم معرفة مرفوع + اسم نكرة منصوب منون

أما الاستبدال لغير المتماثلات ، فسوف نستخدمه فى الكشف عن خصائص النمط حين نبين أن البارادجم (عليٌّ) - وهو من الأسماء - فى نمط مثل : جاء عليٌّ ، يمكن أن يستبدل بالبارادجم (هذا) أو (الذى) فيقال : جاء هذا ، أو : جاء الذى.والبارادجم الأول من الإشاريات والثانى من الموصولات . فنكشف عن مدى قبول النمط الذى أمامنا لإحلال المتكافئات . والتخطيط التالىيبين شبكة العلاقات التى توصلنا لها فى اللغة العربية :


العلاقات
أولا : علاقات سنتاجمية
ثانيا : علاقات استبدالية
(بارادجمية)
أ- علاقات تضامية
ب - علاقات ترتيبية
١ - علاقات
استلزامية
٢ - علاقات
تطابقية
٣ - علاقات
لا تطابقية
٤ - علاقات
اشتقاقية
أ - علاقات استبدالية
متماثلة
ب - علاقات استبدالية
غير متماثلة

ولسوف يرى القارىء أن الجزء الثاني والثالث من هذا البحث المخصصان للتطبيق ، قائمان أساسا على دراسة العلاقات التي تكون بين العناصر ، سواء كانت علاقات تضامية أفقية syntagmatic relations أو علاقات استبدالية رأسية paradig-matic relations

وبهذا نكون قد انتهينا في هذا الفصل من دراسة العلاقات التي يمكن أن توجد بين عناصرالنمط وميزنا فيها بين علاقات سنتاجمية وهي التي توجد بين وحدات لغوية متتابعة ، وأخرى استبدالية وهي التي توجد بين عنصر من عناصر النمط وعناصر أخرى خارجية

أما العلاقات السنتاجمية فقد قسمناها إلى علاقات تضامية تهتم بنوع الأقسام حين تتضام مع بعضها ، وأخرى ترتيبية تهتم بمواضع هذه الأقسام بالنسبة لبعضها . ورأينا أنه لايمكن أن نفصل التضام عن الترتيب ثم كشفنا عن مستوى آخر للعلاقات يعمل داخل هذين النوعين من العلاقات هو العلاقات الاستلزامية ، والتطابقية واللاتطابقية والاشتقاقية .

وأما عن العلاقات الاستبدالية - أى البارادجمية - فقد قسمناها إلى علاقات استبدالية تماثلية حيث يتم الاستبدال فيها بين أقسام متشابهة ، وعلاقات استبدالية غير تماثلية ، حيث يتم الاستبدال فيها بين أقسام غير متشابهة .

وبذلك نكون قد انتهينا في الفصل السابق من دراسة عناصر النمط وكيف يمكن تحديدها ثم انتهينا في هذا الفصل من دراسة العلاقات التي يمكن أن توجد بين هذه العناصر . أما الفصل التالي فسوف نرى فيه ما هي خصائص النمط الشكلي.

الفصل الخامس

خصائص النمط الشكلى

رأينا سابقا أن النمط اللغوى الشكلى - أى البنية اللغوية - عبارة عن تجريد العناصر اللغوية ، وتحديد ما بينها من علاقات . ومن الطبيعى بعد أن وضعنا أيدينا على العناصر ثم العلاقات الممكنة بينها ، أن ننتقل بعد ذلك لكى نبحث فى خصائص البنية وسماتها أى خصائص النمط اللغوى . ولقد أجمل الدكتور زكريا ابراهيم السمات التى توصل إليها ليفى اشتراوس فى كتابه « الأنثروبولوجية البنيوية » حيث يقول اشتراوس : « لابد لكل نموذج إذا أريد له أن يستحق بجدارة اسم (البنية) من أن يتصف بسمات أربع : فهو لابد أولا من أن يؤلف نسقا أو نظاما ما من العناصر ، يكون من شأن أى تغير - كائنا ما كان - يلحق بأحد عناصره ، أن يؤدى إلى حدوث تغير فى العناصر الأخرى . وهو لابد ثانيا : من أن يكون منتميا إلى مجموعة من التحولات بحيث تتكون من مجموع تلك التحولات أو التغيرات جماعة من النماذج. وهو ثالثا : لابد من أن يكون قادرا على التنبؤ بالتغيرات التى يمكن أن تطرأ على النموذج فى حالة ما إذا تعدل عنصر من عناصره . ثم هو رابعا وأخيرا : لابد من أن يكون هو الكفيل بتفسير الظواهر الملاحظة من خلال عمله أو قيامه بوظيفته » (١) . وفيما يلى سوف نرى كيف نتعرف على هذه الخصائص والسمات من خلال بحثنا فى الأبنية اللغوية - أى الأنماط - فى العربية ، ونرى أيضا إلى أى مدى اتفقت خصائص هذه البنية اللغوية مع خصائصها عند البنيويين الفلاسفة .

---

(١) د. زكريا ابراهيم : مشكلة البنية ص ٣٦ - ٣٧

أ - الترابط والتشابك بين العناصر :

ما من ريب أن أهم خصائص النمط هي تلك التي ترجع إلى تعريفه ؛ فلقد سبق أن عرفنا النمط اللغوى بأنه : « مجموعة من العناصر اللغوية التي تربط العلاقات بينها بحيث إذا تغير عنصر من هذه العناصر ، أو علاقة من هذه العلاقات ، تعرضت العناصر والعلاقات الأخرى للتغيير ، وإذا لم يحدث هذا التغيير أصبحنا أمام نمط جديد » . ولقد سبق أن أوضحنا كيف أن الكلام يتكون فعلا من عناصر لغوية هي الاسم والفعل والضمير والإشارى ... وأن هناك علاقات بين هذه العناصر مثل التضام والترتيب والاستلزام والتطابق .. إلخ ، ولقد بينا عند حديثنا عن منهج الدراسة للأنماط الشكلية (٢) أن أي تغير يحدث لأحد هذه العناصر أو إحدى العلاقات يتسبب في تعريض العناصر والعلاقات الأخرى للتغيير . أما إذا لم يحدث تغيير في باقي مكونات البنية ، فإننا نصبح أمام نمط جديد . فالخاصية الأولى للنمط اللغوى إذن هي وجود ترابط وتشابك مطرد بين العناصر . ولا داعي لأن نطيل في هذه الفقرة فقد بحثت في أكثر من موضع خاصة أن الجزئين الثاني والثالث من الكتاب اللذين خصصناهما للتطبيق سيحتويان على المزيد من الدراسة لهذا الترابط والتشابك ، وواضح أن الترابط والتشابك بين العناصر يحقق السمة الأولى من تلك السمات التي جمعها ليفي اشتراوس للنمط وهي أن البنية « تؤلف نسقا أو نظاما من العناصر يكون من شأن أي تغيير - كائنا ما كان - يلحق بعناصره ، أن يؤدى إلى حدوث تغيير في العناصر الأخرى » . إذ لولا هذا الترابط والتشابك ما وجد النسق .

ب - البساطة والتركيب (أو صغر الحجم وكبره) :

رأينا فيما سبق أن الكلام ليس مجرد عناصر متتابعة ، ولكنه يحتوى أيضا على علاقات بين هذه العناصر وهي تلك التي تحدثنا عنها في الفصل السابق ، غير أن هذه

---

(٢) ص ٥٩ - ٦٦ من هذا البحث .

العلاقات لا يتسبب عنها الربط بين عناصر النمط فقط ، بل أيضا نشأة أبنية أخرى متميزة داخل السلسلة الكلامية ذاتها . يقول روبنز: « ليست الجمل مجرد سلاسل من الكلمات التى تنتظم فى ترتيب مقبول ذى معنى ، ولكنها تنتظم فى مكونات متتابعة consecutive components ، تتكون هى الأخرى من مجموعات من الكلمات ، متجاورة وغير متجاورة بالإضافة إلى الكلمات المفردة . هذه المجاميع من الكلمات ، والكلمات المفردة يطلق عليها اسم المكونات constituents . وحينما تعتبر جزءا من المفكوكات unravelling المتتابعة للجملة فإنه يطلق عليها المكونات المباشرة للجملة immidiate constituents » (٣) .

وهذا يؤدى بنا إلى القول بأن هناك أبنية متماسكة ومتميزة توجد داخل السلسلة الكلامية ، وأن هذا التماسك قد يكون بين متجاورات وغير متجاورات ، وعن طريق هذا التماسك الذى يكون بين الأبنية يمكن الوصول إلى سلاسل كلامية أطول . يقول روبنز: « من السهل أن يَتبيَّنَ لنا أن كل الجمل الطويلة فى لغة ما – وهى أغلبية الجمل – تبنى بنفس الطريقة كجملة واحدة مكونة من عدد قليل نسبيا من جمل قصيرة لا يمكن اختصارها تسمى الأنماط الأساسية للجملة basic sentence. types . والطرق التى تبنى بها – أو بالعكس تنحل إليها – الجمل الأكثر طولا المكونة من الأنماط الأساسية ، يمكن أن نسميها الامتدادات expansions وهذه الخصيصة اللغوية تساعدنا على تفهم واحدة من أهم الحقائق اللغوية المدهشة ، وهو أن الفرد يمكنه أن يفهم فورا جملا لم يسمع بها أو يقرأها من قبل فى لغته الأم » (٤) .

والذى نخلص به من كل ذلك أن سلسلة ما من الكلمات أىْ syntagm

---

(٣) Robins , General Linguistics , p. 222 .

(٤) Ibid., p. 222.

واضح أن روبنز قد سبق تشومسكى فى هذه الملاحظة .

هى عبارة عن بناء لغوى أكبر متماسك يتكون من أبنية لغوية أخرى متماسكة أيضا ولكنها أقل منه حجما . وأن هذه الأبنية الصغرى تكون متشابهة عادة – بمعنى أنها ذات نماذج قليلة – حتى أنه يمكن التعرف عليها مهما طال الكلام ومهما اتخذت لنفسها أوضاعا مختلفة فى السلسلة الكلامية .

ومن الممكن بطبيعة الحال – أن نسمى أصغر هذه الأبنية بالأنماط المنفردة single patterns وتتكون من قسم واحد من أقسام الكلام مثل : شكرا – النجدة ! ، أما تلك التى تتكون من عنصرين فهى أنماط مزدوجة even patterns أما تلك التى تتكون من سلسلة من الأنماط المزدوجة المتتالية ، أو الأنماط المزدوجة والعناصر المفردة فإنها تكون أكبر حجما وأكثر تركيبا .

هذا وبالرغم من أن هذه الخصيصة أو السمة – وأعنى بها التدرج من البساطة إلى التركيب ، هى إحدى الظواهر الاجتماعية ، بل هى أكثر ما تكون وضوحا عند تحليلنا للأبنية الاجتماعية كافة ، حيث توجد الوحدة الاجتماعية الصغرى سواء كانت أسرة ، أو عائلة ، أو قرية ، أو مدينة ، أو حتى دولة بأسرها ، والتى تندمج مع غيرها لتكون وحدات أكبر ، ورغم أن ليفى اشتراوس عالم من علماء الأنثروبولوجيا ، فإن سمة التدرج من البساطة إلى التركيب ، لم تظهر فى سمات البنية لديه والتى أشرنا اليها منذ قليل .

وعلى أى حال فسوف نرى فى الجزء الثالث من هذا البحث المخصص للتطبيق تحليلات أكثر تفصيلا لكل نوع من هذه الأبنية المتدرجة فى درجة تركيبها .

جـ النمط نسق مغلق : Closed System

وهى من أهم الخصائص للنمط الكلامى ، وتعنى كما يقول ليفى اشتراوس : «لابد من أن يكون هو [أى النمط] الكفيل بتفسير الظواهر الملاحظة من خلال عمله أو قيامه بوظيفته » (٥) . فلقد سبق أن رأينا أن النمط يكون نسقا طالما أنه يتكون

(٥) د. زكريا ابراهيم : مشكلة البنية ص ٣٧ .

من عناصر بينها علاقات متماسكة . أما المقصود بانغلاق النمط - أو النسق - هو أن لا تكون هناك علاقة شرطية بين هذ النمط وغيره من عناصر الكلام التى تقع خارج هذا النمط ، وإلا أدخلت فيه هذه العناصر وأصبحت جزءا منه ، أى أن كافة عناصر النمط المغلق هي والعلاقات التى بينها ينبغي أن لا تعتمد على أى عنصر لغوى خارج النسق . وهذا شبيه بالمبنيات من الكلمات في اللغة العربية ؛ فبحكم تعريف هذه المبنيات فإن أواخرها لا تتغير مهما تغير وضعها في الكلام ، فهى فى الواقع تشكل مع بعضها أنساقا مغلقة ، فكلمة مثل (الذى) تكون مع (كان) نسقا مغلقا طالما أنهما لا يتغيران إذا ما تغير وضعهما في الكلام ولا يحتاجان إلى ما قبلهما أو ما بعدهما من الكلام . أما (اللذان) فلا تكون مع (كان) نسقا مغلقا طالما أن نهاية الكلمة { ـَـ ـَـ ن ـِ} يتوقف على غيره من الكلام ، إذ أن هذه النهاية تختلف في قولنا : جاء اللذان كانا ، عن قولنا : رأيت اللذين كانا . ومثال ذلك أيضا ، النمط (حقوقُ الإنسانِ) فهو نمط غير مغلق لأن العنصر الأول فيه قابل للتغير طبقا لموضعه في الكلام إذ هناك احتمالات ثلاث لحركة هذا العنصر هى الرفع والنصب والجر كما يلى :

تبلورت حقوقُ الإنسانِ أخيرا .

يهدرُ الطغيانُ حقوقَ الإنسانِ

تهتمُّ المجتمعاتُ المتقدمةُ بحقوقِ الإنسانِ

وبطبيعة الحال فإن النمط الذى يتكون من أكثر من عنصرين قد يكون مغلقا مثل قولهم :

« إنَّ الذين أجهدوا أنفسَهم فازوا فى

فهذه السلسلة الكلامية لا تحتاج إلى ما قبلها أو مابعدها من الكلام . كما أنه لن يتغير أى شيء فيها إذا ما قُبِلت أن توضع فى أى سياق كلامى ، على العكس من سلسلة مثل : يقولون الكذبَ كلما تحدثوا . فإن أول هذه السلسلة سوف يتغير حتما إذا سُبِق بِ (لَمْ) .

وأما النمط الذى يتكون من عنصر واحد مسبوق بالسكون ومتلو به ، فقد يكون مغلقا بطبيعته مثل :

؛ شكرا ؛ – ؛ عفوا ؛ – ؛ قطعا ؛ – ؛ حتما ؛ .

وقد يكون تابعا لكلام سابق مثل :

– كم اشتريتِ من المكتبةِ ؟

– ؛ كتابين ؛

أى أن أنماط اللغة العربية منها ما هو مغلق ومنها ما هو غير مغلق ؛ وبطبيعةالحال فإن دراستنا سوف تستهدف النمط المغلق لأن الانغلاق خاصية أساسية في النمط ، وأحيانا يعبر البنيويون عن ذلك بقولهم إن البنية – وهى النمط لدينا – كُلٌّ مكتفٍ بذاته . أى أن البنية نسق مغلق ليس فى حاجة للكلام الذى يسبقه أو يتلوه ، لأن هذا الكلام لا يترتب عليه تحديد موقف العناصر فى هذا النمط المغلق . أما النمط غير المغلق فيخضع لاحتمالات عديدة ، فلقد رأينا أن كلمة (حقوق) فى المثال السابق تخضع لثلاثة احتمالات ، وكلمة (اللذان) فى المثال الأسبق تخضع لاحتمالين . ومن ثم فلا بد من الحصول على الكلام السابق لهذه الكلمة لكي يتحدد واحد من هذه الاحتمالات . وفى هذه الحالة – أى بعد الحصول على هذا الكلام – يصبح النسق مغلقا .

أما عن الأنماط غير المغلقة والتى يمكن أن تتحول إلى أخرى مغلقة ، فهى تلك التى تبدأ فى العربية بالمعربات سواء كانت أسماء أو أفعالا مضارعة أو إشاريات أو موصولات في حالة المثنى أو (كلا) و (كلتا) . ومن الأنماط غير المغلقة أيضا تلك التى تبدأ بالأفعال غير المتلوة بالصمت حين تسند للمفرد الغائب ، ومنها أيضا تلك التى تبدأ بعنصر لا يمكن أن يأتى تاليا للصمت مثل الأداة (أنَّ) . فهذه الأداة ، ولو أنها ليست من المشتقات إلا أننا نعتبرها معربة ، طالما أن شكلها يتغير طبقا لما يسبقها من الكلام فتكسر همزتها أو تفتح . وعلى ذلك فلا يمكن أن يبدأ الكلام بها ، إذ

أنها لابد أن تأتى تالية لأحد الأفعال عادة أو ربما لقسم آخر من أقسام الكلام . ولذلك فإن أى نمط يبدأ بها لا يكوّن نسقا مغلقا . ومثل ذلك الأداة (ثُمّ) لا يمكن أن تكوّنَ نسقا مغلقا مع الاسم التالى لها لأنها لا تترابط معه إلا فى وجود عناصر أخرى سابقة عليهما . فالنمط :

ثُمّ عليا

ليس مغلقا لأنه لا يوجد الا بعد كلام سابق ، إذ أنه يمكن القول :

ثُمّ عليا — ثم علىٌّ — ثم علىٍّ

ولكن الكلام السابق هو الذى يجعل (عليا) لا تكون إلا منصوبة مثل قولنا :

لمحت خالدا ثم عليا

وأحيانا أخرى لا ينغلق النمط بعنصر سابق ، بل بعنصر لاحق ، وذلك مثل قولنا : (يا واعظَ) بدون تنوين أو قولنا : (يا واعظًا) بالتنوين . فإن عدم وجود التنوين أو وجوده فى حاجة إلى وجود عناصر أخرى . فنحن لا ننون حين نقول :

يا واعظَ غيرِك (مع كسر الراء)

وننون حين نقول :

يا واعظًا غيرَك (مع فتح الراء)

وعلى ذلك فإن الذى يحدد عدم وجود التنوين أو وجوده هو وجود عنصر تال له يصبح النمط به محدد الشكل أو الإعراب ، أى مغلقا . وعلى أى حال ، وبصفة عامة فإن الشرط الأساسى لانغلاق النمط هو أن يكون النمط مستغنيا عن وجود أى عناصر سابقة له أو لاحقة عليه.

ومع ذلك فإذا كنا نستهدف دراسة الأنماط المغلقة ، فإن ذلك لا يعنى إهمال الأنماط غير المغلقة ، بل لابد من تحديدها لكى نرى بعد ذلك كيف تتحول من

أنماط غير مغلقة إلى أخرى مغلقة . أما عن كيفية تحول النمط غير المغلق إلى آخر مغلق ، فهناك ثلاث وسائل محددة تعمل على انغلاق النمط غير المغلق . وهذه الوسائل هي :

١ - أن يبدأ النمط غير المغلق بعد الصمت مباشرة، فالصمت يعمل على انغلاق النمط ، وذلك مثل قولنا بعد الصمت الذى سوف نرمز له بالرمـز (؛) :

؛ حقوقُ الإنسانِ واضحةٌ لكلٍّ ....

فالعنصر (حقوقُ) هنا ليس له احتمال سوى الرفع طالما أنه جاء تاليا للصمت ، ولا يوجد احتمال آخر .

٢ - يصبح النمط غير المغلق مغلقا إذا سبق بنمط آخر . فلو سبق النمط غير المغلق (حقوقُ الإنسان) بالنمط : (؛ الديموقراطيةُ تحمى) لأصبح مغلقا كما يلى :

؛ الديموقراطيةُ تحمى حقوقَ الإنسانِ .

فهذا النمط الكبير يتكون من الأنماط الصغرى التالية :

(؛ الديموقراطيةُ تحمى) : وهو نمط مزدوج مغلق .

(حقوقَ الإنسان) : وهو نمط مزدوج غير مغلق من مبدئه . أصبح مغلقا بالنمط السابق حيث أصبحت كلمة (حقوقَ) لا تحتمل سوى إعراب واحد فقط . أى أن (تضام) النمط المغلق إلى النمط غير المغلق ، انتجا نمطا مغلقا أكبر حجما .

٣ - وأخيرا ، يتحول النمط غير المغلق إلى نمط مغلق إذا سبق بعنصر مبنى تال للصمت مثل :

(؛ هذه حقوقُ الإنسانِ) .

ولكن إذا كان هذا العنصر المبنى غير تال للصمت فإن النمط قد لا يصبح مغلقا

« فالنمط :

هذه حقوق الإنسان

ما زال غير مغلق رغم أنه بدئ بعنصر مبنى هو (هذه) ، إذ أن العنصر (حقوق) مازال قابلا لاحتمالين للإعراب هما الرفع والنصب :

إنّ هذه حقوقُ الإنسانِ

كانت هذه حقوقَ الإنسان

ولكنه يصبح مغلقا حتما إذا كان هذا العنصر المبنى تاليا للصمت :

« هذه حقوقُ الإنسان .

فإذا أردنا أن نصنف النمط المزدوج من حيث الإنغلاق أو عدمه ، سوف نجد لدينا أربعة صور هي :

١ - النمط المزدوج المغلق :

وهو أن يكون النمط مغلقا من كلا عنصريه أى أن كلا منهما لا يحتمل إلا شكلا واحدا وذلك مثل :

كان الذى - كان هذا - لتلك - إلى الكليةِ

فالعنصر (كان) فعل مبنى لا يحتاج لتفسير تركيبى من خارج النمط والعنصر (الذى) موصول مبنى لا يحتاج لتفسير تركيبى من خارج النمط . ونفس الكلام يقال فى النمطين التاليين : (كان هذا) و (لتلك) . أما النمط : (إلى الكليةِ) فإن العنصر الأول منه (إلى) أداة مبنية لا تحتمل إلا شكلا واحدا أما العنصر التالى : (الكليةِ) فكلمة معربة تحتمل أشكالا عديدة ، ولكنها داخل هذا النمط بالذات لا تحتمل سوى شكل واحد . أى أنها فى حاجة لتفسير وجود الكسرة فى نهايتها .

ويمكن الحصول على المفسر لذلك وهو أن هذه الكلمة بعد هذه الأداة تأخذ

هذا الشكل ، وأن هذين القسمين الكلاميين حينما يترابطان معا يأتيا على هذا الشكل فيكون التفسير قد أتى من داخل النمط ذاته .

وهذا النمط سوف يتردد كثيرا فى تحليلاتنا وقد أسميناه (مزدوجا) لأنه يتكون من عنصرين أنماطيين اثنين ، و (مغلقا) لأنه لا يحتاج إلى عناصر أخرى من خارجه .

٢ - النمط المزدوج المرن :

الصورة الثانية للنمط المزدوج أن يكون مغلقا من مخرجه دون مدخله ، أى أن العنصر الثانى لا يحتمل إلا شكلا واحدا أما الأول فيحتمل أكثر من شكل واحد مثل :

كتابُ النحوِ

فالعنصر (كتاب) يمكن أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، أما العنصر (النحوِ) فلا يمكن أن يكون إلا مجرورا . وهذا النمط غير مغلق من أوله لأن العنصر الأول فيه يحتاج إلى الشرط فى وجود الحركة ، وهذا الشرط لا يأتى إلا من خارج النمط ولذلك فهو ليس مغلقا . أما كلمة (النحوِ) فإنها لا تحتاج إلى شرط من خارج النمط ، بل من داخله وهو وجود العنصر السابق عليها مباشرة، ولذلك فإن النمط مغلق من ناحيتها . ولقد أسمينا هذا النمط بالنمط المزدوج المرن ؛ فهو مزدوج لأنه يتكون من عنصرين ومرن لأنه يسهل تحليله - كما سوف نرى - حيث يحدث له الانغلاق بسبب تسلسل الكلام ، أى بسبب وجود علاقات تتابعية .

٣ - النمط المزدوج السالب :

والصورة الثالثة للنمط المزدوج ، أن يكون مغلقا من مدخله وغير مغلق من مخرجه ، - أى أن القسم الأول لا يحتمل إلا شكلا واحدا بينما القسم الثانى يحتمل أكثر من شكل واحد مثل :

صافحَ الرجلُ

صافحَ الرجلَ

فالفعل (صافحَ) لا يحتاج إلى تفسير تركيبي من خارج النمط لأنه مبنى ، ولذلك فإن النمط مغلق من ناحيته ، أما الاسم (الرجل) فيمكن أن يأتي منصوبا أو مرفوعا والذى يحدد ذلك هو وجود عناصر أخرى فى الكلام قد تكون سابقة أو لاحقة كما يلى :

السائحُ صافحَ الرجلَ

صافحَ الرجلُ السائحَ

فبوجود هذه العناصر الجديدة يمكن تحديد شكل (الرجل) بعد الفعل (صافح) إذ يجب نصبه فى الحالة الأولى ورفعه فى الحالة الثانية .

ومثال آخر لنمط مزدوج غير مغلق من آخره قولنا :

صافحتُ رجلَ

صافحتُ رجلًا

فالعنصر الأول فعل ماضى مبنى لا يحتمل إلا شكلا واحدا . ومن ثم فهو مغلق. أما الاسم التالى فهو منصوب فى كلا التركيبين ، ولكنه غير منون فى الحالة الأولى ومنون فى الحالة الثانية ، أى أنه ما زال فى حاجة إلى عنصر آخر من خارج النمط يحدد واحدا من الاحتمالين : التنوين أو عدم التنوين . فالاسم النكرة لا ينون إلا إذا جاء فى تراكيب بعينها ، كأن يكون متلوا باسم مطابق له فى العدد والتنكير والجنس مثل :

صافحتُ رجلًا أجنبيًا

أو متلوا بفعل مثل :

صافحت رجلاً يركبُ جملاً

أو متلوا بأداة مثل :

صافحت رجلاً وهو يجرى

أو متلوا بالصمت مثل :

صافحت رجلا ؛

وهناك تراكيب عديدة أخرى لمجيء الإسم منونا ، ولكنه يفقد هذا النوين حتما لو جاء متلوا باسم معرفة مجرور مثل :

صافحتُ رجلَ الشرطةِ

وهكذا تكون العناصر التالية للاسم منونا أو غير منون هى التى حددت التنوين وجودا وعدما وعملت على انغلاق النمط . ولقد أسمينا هذا النمط المزدوج الذى يكون مغلقا من أوله وغير مغلق من آخره بالنمط المزدوج « السائب » ، وهو « سائب» لأنه لا يمكن نطقه ويظل غير مغلق إلى أن يأتى العنصر التالى من خارجه ليغلقه . ولن نستخد م هذا النمط فى تحليلاتنا لأنه طالما أنه يستحيل نطق العنصر غير المغلق إلا بوجود عنصر آخر قبل النمط أو بعده ، فإننا مضطرون إلى أن نجعل هذا العنصر هو وما ينغلق معه بناء واحدا .

٤ - النمط المزدوج الهلامى :

وهى الصورة الأخيرة للنمط المزدوج ، وهو أن يكون غير مغلقٍ من كلاجهتيه ، أى أن القسم الأول يحتمل أكثر من شكل واحد ، والقسم الثانى يحتمل هو الآخر أكثر من شكل واحد وذلك مثل :

إنَّ رجلا

فإن الأداة (إن) معربة لأنها قد تكون مكسورة الهمزة وقد تكون مفتوحة

الهمزة ، ويتوقف ذلك على العناصر التي تأتي قبلها . أي أنها لكي يتحدد شكلها في حاجة إلى عنصر من خارج النمط . ولذلك فإن النمط يكون غير مغلق من جهتها . وبالمثل فإن الاسم (رجلا) قد يكون منونا وقد يكون غير منون ، طبقاللعنصر الذي يأتي بعده . أي أنه لكي يتحدد شكله في حاجة إلى عنصر من خارج النمط يأتي بعده . ولذلك فإن النمط يكون غير مغلق من كلا جهتيه ولذلك أسميناه بالنمط « الهلامي » طالما أنه غير محدد - شكلا - من جهتيه معا .

وهذا النمط لن يُستخدم هو الآخر في تحليلاتنا لأنه لا يمكن تطقه ، ولذلك فسوف تتوزع عناصره على باقي الكلام ليكَوِّن أنماطا أخرى متشابكة مثل :

{ (قال إنَّ) * (رجلاً كريمًا) }

{(من المعروف أنَّ) * (رجلَ الأمنِ) }

د - تعرض النمط الشكلي للخلو من المعنى :

فالذي يلاحظ الأنماط التي خضعت لدراستنا سوف يجد أن العديد منها خالية من المعنى ، خاصة الأنماط الصغرى التي تتكون من عنصرين سواء المغلقة أو غير المغلقة . وهذا أمر طبيعي طالما أن المعايير التي وضعناها لاختيار النمط تقوم على الشكل فقط ولا تقوم على المعنى ، ولقد حدث هذا نتيجة للأسس المنهجية التي بُني عليها هذا البحث ، تلك الأسس التي تهدف إلى محاولة إقامة نحو للعربية يقوم على الشكل فقط دون المعنى . فمن الأنماط التي تخلو من المعنى :

(الذي يقرأُ) - (أنْ يلعبا) - (لمْ يفيا) - (إنَّ الطيرَ) (كان هنا فضاءا)
- (ومع) - (له) - (إلى هذا) - (الذي يقرأُ كتابا) - (ومع أنَّه)

فكل تلك الأنماط المغلقة جاءت خالية من المعنى . غير أن ذلك لايمنع من وجود أنماط أخرى ذات معنى مثل :

(« الكتابُ صديقٌ وفيٌّ ») - (جاء عليٌّ) - (أنا سعيدٌ برؤيتِكَ)

- (« الديموقراطيةُ أفضلُ طريقٍ للحكمِ) - (« حقوقُ الإنسانِ لا يمكنُ التنازلُ عنها) .

فكل تلك الأنماط المغلقة ، صغيرةً أم كبيرةً جاءت ذات معنى ، غير أن المعنى جاء هنا عرضا لأنه لا يشكل هدفا للدراسة ، تماما مثل جمعنا الأجسام ذوات الشكل الواحد دون التفات لألوانها حيث جعلنا منها صنفا قائما بذاته ، فكونها ذوات شكل واحد لا يمنع أن تكون ذوات لون واحد .

غير أننا لا بد أن نشير إلى وجود خلاف - في هذا الموضع - مع عبد القاهر الجرجانى الذى قصر النسقية على المعانى دون الألفاظ ؛ فإذا انعدم المعنى انعدم النسق يقول عبد القاهر : « ونحن إذا تأملنا ، وجدنا الذى يكون فى الألفاظ من تقديم شيىء منها على شيىء ، إنما يقع فى النفس أنه نسق إذا اعتبرنا ما تُوُخِّيَ من معانى النحو فى معانيها . فأما مع ترك اعتبار ذلك فلا يقع ولا يُتَصَوَّرُ بحال ، أفلا ترى أنك لو فرضت فى قوله :

قفا نبك مِنْ ذكرى حبيبٍ ومنزلِ

أن لا يكون (نبك) جوابا للأمر ، ولا يكون معدى (بمِنْ) إلى (ذكرى) ، ولا يكون (ذكرى) مضافة إلى (حبيبٍ) ، ولا يكون (منزلِ) معطوفا بالواو على (حبيبٍ) لخرج ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون نسقا . ذلك لأنه إنما يكون تقديم الشيىء على الشيىء نسقا وترتيبا ، إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أوجب أن يُقدَّمَ هذا ويُؤخَّرَ ذاك ، فأما أن يكون مع عدم الموجب نسقا فمحال لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجب نسقا ، لكان ينبغى أن يكون توالى الألفاظ فى النطق على أى وجه كان نسقا ، حتى أنك لو قلت :

نبك قفا حبيب ذكرى من

لم تكن قد أعدمته النسق والنظم إنما أعدمته الوزن فقط » (٦) . وبالطبع فلا

---

(٦) عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ٤٣٠ .

خلاف في وجود النسقية بين المعاني ، ولكن قصر النسقية على المعانى دون الألفاظ هو ما نختلف فيه مع عبد القاهر ، فالنسقية موجودة فى الألفاظ كما هى موجودة فى المعانى ، وخير دليل على ذلك تلك الجمل الهرائية التى روعى شرط الشكل عند تكونيها فأصبحت مقبولة نحويا ، بل أمكن إعرابها كما رأينا فى الجملة الهرائية :

حَنْكَفَ المُسْتَعِصُّ بسفاحته ...

فطالما روعيت الشروط الشكلية للنسق ، فلا بد من قبوله نحويا حتى ولو كان عديم المعنى .

وهذه الخصيصة أيضا — أى تعرض النسق للخلو من المعنى — ليس لها مقابل عند ليفى اشتراوس .

هـ — قابلية النمط المزدوج للانعكاس :

لقد رأينا سابقا أن النمط اللغوى هو « مجموعة من العناصر اللغوية التى تربط العلاقات بينها بحيث إذا تغير عنصر من هذه العناصر أو علاقة من هذه العلاقات تعرضت العناصر والعلاقات الأخرى للتغير » وهذا يعنى أنه إذا حدث تغير ما فى أحد عناصر النمط أو فى إحدى علاقاته ، فإننا نصبح أمام نمط جديد . وهذا النمط الجديد إمـا أن يكون مقبولا فى العربيـة أو غير مقبول ، فلو كان لدينا مثلا نمط مثل (نِعْمَ الصديقُ) ثم تغير العنصر (نِعْمَ) حيث تبادل موقعه مع العنصر (الصديقُ) ، نشأ لدينا نمط جديد وهو (الصديقُ نِعْـمَ) وهو مقبول فى العربية .

ولكن لو كان لدينا نمط تالٍ للصمت أى جاء فى أول الكلام مثل (؛ فى المدرسةِ) ، وتغيرت العلاقة المكانية بين عنصريه مع بقاء نفس ظروف الكلام بأن جاء تاليا للصمت وأصبح (؛ المدرسةِ فى) لنشأ لدينا نمط جديد غير مقبول فى العربية لأن الإسم لا يأتى مجرورا فى أول الكلام .

وكل ذلك يعني أن بعض الأنماط المزدوجة تقبل الانعكاس وبعضها لا يقبل الانعكاس.وأن هذه القابلية أو عدمها هي من خصائص الأنماط ، وأنها حين تقبل الانعكاس تصبح أنماطا جديدة . وهذا يتفق مع السمة الثانية من سمات البنية عند ليفي اشتراوس التي تقرر أنه من خصائص النسق « أن يكون منتميا إلى مجموعة من التحولات بحيث تتكون من مجموع تلك التحولات (أو التغيرات) جماعة من النماذج » (٧).

ولكن ما هو موقف تلك الأنماط التي أبت الانعكاس ، هل تفقد صفتها الأنماطية ؟ كلا ، بل مازالت لها هذه الصفة طالما أن الانعكاس ليس الوسيلة الوحيدة لاختبار التحولات ، فهناك احتمالات عديدة للتعرض للتحولات سوف نراها فيما بعد.

وسوف نجعل هذه الخاصية - أي القابلية للانعكاس - من ضمن وسائلنا في التحليل الأنماطي ، فنكشف عن مدى قابلية النمط الذي أمامنا للانعكاس لكي نعرف خصائص هذا النمط . وغني عن البيان أن هذه القابلية أو عدمها لن تظهر إلا في الأنماط المزدوجة المركبة من عنصرين اثنين فقط . كما أنه لا بد أن نشير إلى أن قابلية النمط للانعكاس هي إحدى وسائل التوليد في اللغة .

و - قابلية الأنماط الكبيرة لتغيير الترتيب :

رأينا في الفقرة السابقة أن بعض الأنماط المزدوجة تقبل الانعكاس وبعضها لا يقبل ذلك أما في الأنماط الأكبر حجما حيث يتركب النمط من أكثر من عنصرين اثنين ، فإن خاصة القابلية للانعكاس من عدمها تكون مستحيلة ويحل محلها خاصية قابلية النمط الأكبر حجما لتغيير ترتيب عناصره . فلو كان لدينامثلا الأنماط التالية :

---

(٧) د. زكريا ابراهيم : مشكلة البنية ص ٣٦ .

حينَ طَلَعَتْ الشمسُ انتشرَ الدفءُ .

بِكَ أيها الجنديُّ ، يُصانَ استقلالُ الوطنِ

لولا الكتابةُ ما حُفِظَ التراثُ .

فإنه يمكن تغيير ترتيب عناصر هذه الأنماط دون أن يحدث تغيير في شكل هذه العناصر ، أي مع بقاء العناصر كما هي حيث يتحول النمط إلى نمط آخر كما يلي :

انتشرَ الدفءُ حينَ طَلَعَتْ الشمسُ

يُصانُ استقلالُ الوطنِ ، بِكَ أيها الجنديُّ .

ما حُفِظَ التراثُ لولا الكتابةُ .

غير أن هذا لا يعني أن تلك الأنماط التي قبلت تغيير ترتيب عناصرها تقبل هذا التغيير على إطلاقه ؛ بل يعني أنها تقبل تغييرا معينا ، ولكنها قد لا تقبل غيره ، فالنمط :

حينَ طَلَعَتْ الشمسُ انتشر الدفءُ

يقبل أن تتغير عناصره ليصبح :

انتشر الدفءُ حين طلعتْ الشمسُ .

ولكنه لا يقبل أن تتغير عناصره ليصبح :

حينَ الدفءُ طلعتْ انتشرَ الشمسُ .

لأن هناك قيد التضام بين العناصر وقيد التطابق والترتيب التي لا بد أن بعضها - على الأقل - لم يتحقق في هذا الموضع فالعنصر (حينَ) مثلا لا يتضام مع الأسماء ولا بد أن يليه فعل ماضي أو مضارع . كما أن العنصر (الدفءُ) لا يتضام مع العنصر

(طَلَعتْ) بل لا بد من إزالة (تاء) التأنيث ..... وهكذا .

وعلى العكس من ذلك هناك أنماط لا تقبل تغيير ترتيب عناصرها كلية وذلك مثل النمط :

أَعْذِبْ بماءِ النيلِ

فلا يمكن القول : أعذِبْ النيلِ بماءِ

ولا القول في النثر : بماءِ النيلِ أعذبْ

ولا القول : النيلِ أعذب بماءِ .... إلخ .

نخلص من كل ذلك أن من الأنماط الكبيرة ما يقبل تغيير ترتيب عناصره دون أن يحدث تغيير مقابل في هذه العناصر، ومنها ما يستحيل تغيير ترتيب عناصره . وبطبيعةالحال فإن النمط الذى يقبل تغيير ترتيب عناصره ينقلب نمطا جديدا . ولا بد من التنويه هنا أن قابلية النمط لتغيير ترتيب عناصره هو من وسائل اللغة في توليد صور جديدة . وهذه الخاصية الأنماطية تقع في نطاق التحولات عند ليڤي اشتراوس .

ز – العناصر الحرة : Free elements

إذا افترضنا أن لدينا الأنماط المزدوجة والعناصر التالية :

النمط المزدوج : (تحدّثَ في)

النمط المزدوج : (في الحفلِ)

العنصر : واحدٌ

ونفترض أننا ركّبنا هذه الأبنية الثلاث بنفس هذا الترتيب مع عدم تكرار العناصر المتماثلة ووجد لدينا النمط المركب التالي :

تحدّثَ في الحفلِ واحدٌ

وهو نمط مختلف بطبيعة الحال عن الأنماط الداخلة في تركيبه . ولكننا لو تأملنا هذ النمط الأكبر حجما ، وجدنا أننا لو استبعدنا النمط المزدوج (في الحفلِ) لصار النمط الأكبر حجما نمطا مزدوجا هو (تحدث واحدٌ) . وهو نمط مقبول في العربية ، أي أن النمط المزدوج (في الحفلِ) يمثل عناصر لا يؤثر وجودهاأو عدم وجودها على باقي عناصر النمط الأكبر حجما ، مما يدل على وجود علاقة مباشرة بين هذه العناصر المتبقية ، أي بين العنصر (تحدث) والعنصر (واحدٌ) .

وقولنا (خرج عليٌّ من الحجرةِ مبتسما) هو نمط كبير الحجم يتركب من عدة أنماط مزدوجة مثل : (خرج عليٌّ) و (من الحجرةِ) ... إلخ . ولكننا لونظرنا إلى النمط (من الحجرة) وجدنا أنه يمكن استبعاده من النمط الكبير الحجم دون أن يحدث تغيير على باقي العناصر حيث يتحول النمط الكبير الحجم إلى النمط التالي : (خرج عليٌّ مبتسما) ، وهو نمط مقبول في العربية . بل إننا يمكنأن نحذف أيضا كلمة (عليٌّ) ليصبحالنمط كمايلي : (خرج مبتسما) وهو أيضا نمط مقبول في العربية ، مما يدل على أن هناك علاقةً مباشرةً بين العنصر (خرج) (والعنصر مبتســما) .

كل ذلك يعني أن هناك عناصرَ وستتجمات إذا حُذِفَتْ من النمط الكبير الحجم، تخلفت لنا ستتجمات تُكَوِّنُ في حد ذاتها أنماطا أخرى تقبلهاالعربية . وسوف نسمي هذه العناصر والستتجمات التي يمكن حذفها من النمط الكبير الحجم دون أن يحدث تغيير على باقي الكلمات « بالعناصر الحرة » Free elements .

وعلى العكس من ذلك ، قد يكون هناك عناصر في النمط لا يمكن حذفها منه دون أن تتعرض باقي العناصر للتغيير ؛ فنحن في العربية نقول حَضَرَتْ امرأةٌ ، ولا نقول : حضر امرأةٌ . ولكننا لو فصلنا بين الفعل (حَضَرَ) والاسم (امرأةٌ) بفاصل استطعنا أن نستخدم الفعل (حَضَرَ) فنقول : حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ . عندئذ تمثل كلمة (القاضي) عنصرا لا يمكن حذفه من النمط الكبير الحجم ، مما يدل على أن هذا العنصر ليس حرا .

ولكن ما هي خصائص هذه العناصر الحرة وكيف يمكن التعرف عليها :

١ - هذه العناصر قد تكون إشاريا مثل :

جاء (ذلك) الرجلُ ، فبحذف (ذلك) نقول : جاء الرجلُ .

٢ - قد تكون العناصر الحرة اسما مرفوعا مثل :

جاء (عليٌّ) مبتسما. إذ يمكن حذف (عليٌّ) والقول : جاء مبتسما.

٣ - قد تكون العناصر الحرة مكونة من (في) أو إحدى اخواتها والاسم المجرور بعدها مثل :

تحدث (في الحقلِ) واحدٌ ، إذ يمكن حذف (في الحقلِ) والقول (تحدث واحدٌ) كما سبق أن رأينا .

٤ - قد تكون العناصر الحرة مكونة من اسم مرفوع يليه الأداة (في) أو إحدى أخواتها ثم اسم مجرور مثل : خرجَ (عليٌّ من الحجرةِ) مبتسما ، إذ يمكن حذف (علي من الحجرةِ) كما سبق أن رأينا .

٥ - قد لا تكون العناصر الحرة مجرد اشاري أو اسم مرفوع أو مجرور تسبقه أداة ، بل نطوق طويلة ، ولكنها مع ذلك يمكن إخراجها من النمط الأكبر دون أن تتعرض العناصر الباقية للتغيير . أما عن وسيلة التعرف على هذه العناصر الحرة فيكون بمساعدة وسائل صوتية إذ أن هذه النطوق تبدأ بسكتة قصيرة ثم تنتهي بسكتة قصيرة أيضا ، ولقد أطلق عليها النحاة مصطلح الجمل الاعتراضية . ففي قولنا :

« المناطقُ المستكشفةُ ثرواتُها المعدنيةُ كثيرةٌ »

هناك سكتة قصيرة جدا بين كلمة (المناطقُ) وكلمة (المستكشفةُ) ، وأخرى بين كلمة (المعدنيةُ) وكلمة (كثيرةٌ) بحيث يمكن أن نضع شرطة قصيرة مكان السكتة هكذا :

؛ المناطقُ – المستكشفةُ ثرواتُها المعدنيةُ – كثيرةٌ ؟

فلو استبعدنا العناصر الحرة – وهي المحصورة بين السكتتين – لتبقى لدينا النمط التالي : ؛ المناطقُ كثيرةٌ.وهو نمط مزدوج مغلق إذ جاء بعد الصمت ، أي جاءت كلمة (المناطقُ) في أول الكلام ، حيث يأتي فيهاالاسم الأول مرفوعا والثاني مرفوعا كذلك ، ويكون الأول مسبوقا (بأل) أو علما ويكون الثاني نكرة .... إلى آخر العلاقات التي تكون بينهما .

ولو أخذنا نطوقا أطول من ذلك لأدركنا قيمة السكتةالصوتيةالقصيرة في إعراب الكلام ، ففي العبارة التالية :

المناطقُ – المستكشفةُ ثرواتُها في بعضِ صحارى جمهوريةِ مصرَ العربيةِ سواءٌ الصحراءُ الشرقيةُ أو الغربيةُ – كثيرةٌ .

حيث توجد سكتتان قصيرتان موضع الشرطتين ، تحصران بينهما العناصر الحرة . وغني عن البيان أننا لو تجاهلنا هاتين السكتتين القصيرتين – حتى في النحو التقليدي – فسوف يستحيل إعراب الكلام بمعنى نطقه نطقا صحيحا . فالسكتات الصوتية جزء من نظام الكلام ، وعنصر من العناصر اللغوية التي تظهر لنا في النطق ، أما في الكتابة فقد عبروا عنها بشرط قصيرة أو فواصل (،) تظهر بين الكلمات .

وعلى أي حال فسوف نجعل هذه الخاصية أي وجود عناصر حرة في النمط الكبير الحجم أو عدم وجودها من ضمن وسائلنا في التحليل الأنماطي فنكشف عن العناصر الحرة التي يمكن أن توجد في الأنماط الكبيرة . وغني عن البيان أن هذه العناصر لا يمكن أن توجد في الأنماط المزدوجة المكونة من عنصرين اثنين فقط . والذي يجدر ذكره ، أن هذه الخاصية – أي امكانية حذف بعض عناصر النمط – تزود اللغة بإحدى وسائل التوليد . وهذه الخاصية ليس لها أيضا وجود عند ليفي اشتراوس .

ح - العناصر المقحمة : Inserted elements

وهى عكس العناصرالحرة ؛ فبينما نجد فى بعض الأنماط الكبيرة الحجم نطوقا يمكن حذفها دون أن تتغير العناصر الباقية ، فهناك أيضا بعض الأنماط سواء كانت مزدوجة أو أكبر حجما يمكن إقحام بعض النطوق فيها دون أن تتغير عناصرها الأصلية.

فلو كانت لدينامثلا المجموعة التالية من الأنماط المزدوجة التى تتكون من عنصرين :

(فى المسجدِ) - (وَقَدْ) - (طالما إنَّ) - (إنَّ ذلك)

فإنه يمكن اقحام بعض النطوق بين العنصرين وسوف نضعها بين قوسين كما يلى :

فى المسجدِ ← فى (صحنِ) المسجدِ

وقد ← و (بذلك فَ) قَدْ

طالما إنَّ ← طالما (حدث ذلك فَ) إنَّ

وعلى ← و (هو) على

إنَّ ذلك ← إنَّ (معنى) ذلك

ولو كانت لدينا المجموعة الآتية من الأنماط الكبيرة :

نُشِرَتْ بضعُ عشرةَ قصةً - عُرِضَ بضعةُ عشَرَ فِلْمًا

أقمنا هذا الحفلَ - انشغلت هؤلاء الأمهاتُ

كان القمرُ بدرا - هل ستأتى معى ؟

فإنه يمكن أيضا اقحام بعض النطوق بين عناصرها كما يلى :

نُشِرَتْ بضعُ عشرةَ قصةً ← نُشِرَتْ (مؤخَّرا) بضعُ عشرةَ قصةً

عُرِضَ بضعةَ عشرَ فِلْما ← عُرِضَ (فى الإسكندريةِ) بضعةُ عشرَ فِلْما

أقمنا هذا الحفلَ ← أقمنا (أمسِ) هذا الحفلَ

انشغلت هؤلاء الأمهاتُ ← انشغلت (كثيرا) هؤلاء الأمهاتُ

كان القمرُ بدرا ← كان القمرُ (الساطعُ) بدرا .

وعلى العكس من ذلك فإن هناك بعض الأنماط التى لا تقبل الإقحام ، فمن الأنماط المزدوجة التى لا تقبل الإقحام :

(يا محمدُ) - (يا واعظاً ،) - (بذلك) - (بل هيهات)

(الأحدَ عشرَ) - (صديقُها) .

ومن الأنماط الأكبر حجما التى قد لا تقبل الإقحام :

(يا فتحَ اللهِ سعيدُ) - (ما أحسنَ اتقانَ) - (خلا هؤلاء الطلابِ) -

(سوى هاتين الكراستين) - (به نفسِه) - (لا تسافرن)

حيث يتضح من كل ذلك أنه أمكن اقحام بعض العناصر داخل بعض الأنماط ، حيث اتسقت مع العناصر المجاورة ولم تتعرض العناصر السابقة أو اللاحقة لها للتغيير، وبذلك تصبح أمام أنماط جديدة مختلفة تماما عن السابقة ، بينما أبت الأنماط الأخرى ذلك الإقحام . ومما لا شك فيه أن هذه الخاصية - أى قبول العناصر المقحمة - هى إحدى وسائل اللغة فى التوليد للصور اللغوية .

وهذه السمة أيضا لا نجد ما يقابلها فى سمات البنية عند ليفى اشتراوس .

ط - قابلية العناصر للاستبدال :

سبق أن تحدثنا عن العلاقات الاستبدالية ، ورأينا أنها تنقسم إلى قسمين ؛ قسم يربط بين العنصر الواحد فى النمط مع كافة العناصر المماثلة له فى التقسيم word class وأسميناها بالعلاقات الاستبدالية المتماثلة ، وقسم يربط بين العنصر الواحد فى النمط وعناصر أخرى معينة تختلف عنه فى التقسيم word class وأسميناها بالعلاقات الاستبدالية غير المتماثلة (٨) .

ولسوف نستخدم كلا النوعين من العلاقات فى هذا البحث ، فنستخدم العلاقة الأولى أى الاستبدال بين المتماثلات فى استنباط النمط التجريدى المكون من أقسام الكلام حيث يصبح كل قسم صالحا لأن يحل فيه كافة أفراده لوجود هذه العلاقة بين تلك الأفراد . ويصبح النمط التجريدى قالبا تصب فيه المادة المتغيرة للعناصر على أن تحافظ كل مادة جديدة على قسم العنصر الذى تستبدل به . ولقد سبق دراسة هذه الفكرة (٩) كما أن الجزئين الثانى والثالث من هذا البحث ، المخصصين للتطبيق قد أقيما على أساس هذه الفكرة ، فلا داعى للتكرار .

أما العلاقة الثانية بين المستبدلات غير المتماثلة ، فكما سبق أن رأينا (١٠) أننا نستطيع أن نقول :

جاءَ عليٌّ - جاءَ هذا - جاء الطالبُ - جاءَ الذى جاءَها - جاءَ طالبُ العلمِ

وعلى ذلك فإنه بالنسبة للفعل (جاءَ) تتكافأ كافة الكلمات الآتية مضافا إليها المركب الأخير :

عليٌّ = هذا = الطالبُ = الذى = ها = طالبُ العلمِ

---

(٨) انظر ص ١٧٩ وما بعدها من هذا البحث .

(٩) انظر ص ١٨٤ وما بعدها من هذا البحث .

(١٠) انظر ص ١٨٧ وما بعدها من هذا البحث .

وسوف نطلق على هذه الكلمات التي تنتمي إلى أشكال مختلفة أي التي ليس بينها تشابه في التقسيم ولكنها يمكن أن تتبادل موقعا واحدا « بالمتكافئات » equivelants . وسوف نقصر المتكافئات على هذه الأقسام ، ولن نضيف إليها الجمل التي لها محل من الإعراب لأن ذلك سوف يحتاج لإعمال المعنى ، وسوف تجعل هذه الخاصية أي قابلية بعض عناصر النمط للاستبدال بالمتكافئات أم لا ، من ضمن الخصائص التي نستخدمها في فحوص الأنماط خاصة أنها سوف تولد لنا أنماطا جديدة . ومن ثم فهي وسيلة أخرى من وسائل التوليد في اللغة .

وعلى أي حال فإن هذه الخاصية تقابل السمةالثانية عند ليفي شتراوس وهي «قابلية البنية للخضوع لمجموعة من التحولات » .

ي — تشقيق الأنماط ودمجها :

والمقصود بتشقيق النمط أنه يمكن التوصل لأكبر عدد من الفروع التي تندرج تحته كنمط رئيسي . فالأمثلة مثل :

جاء عليٌّ – يحضرُ المدرسُ – وَصَلَتْ السيارتان

تعطينا الصورة التجريدية التالية :

فعل ماضي أو مضارع + اسم مرفوع

هذه الصورة يمكن أن نشتق منها أنماطا أخرى حين يكون الفعل ماضيا كما يلي :

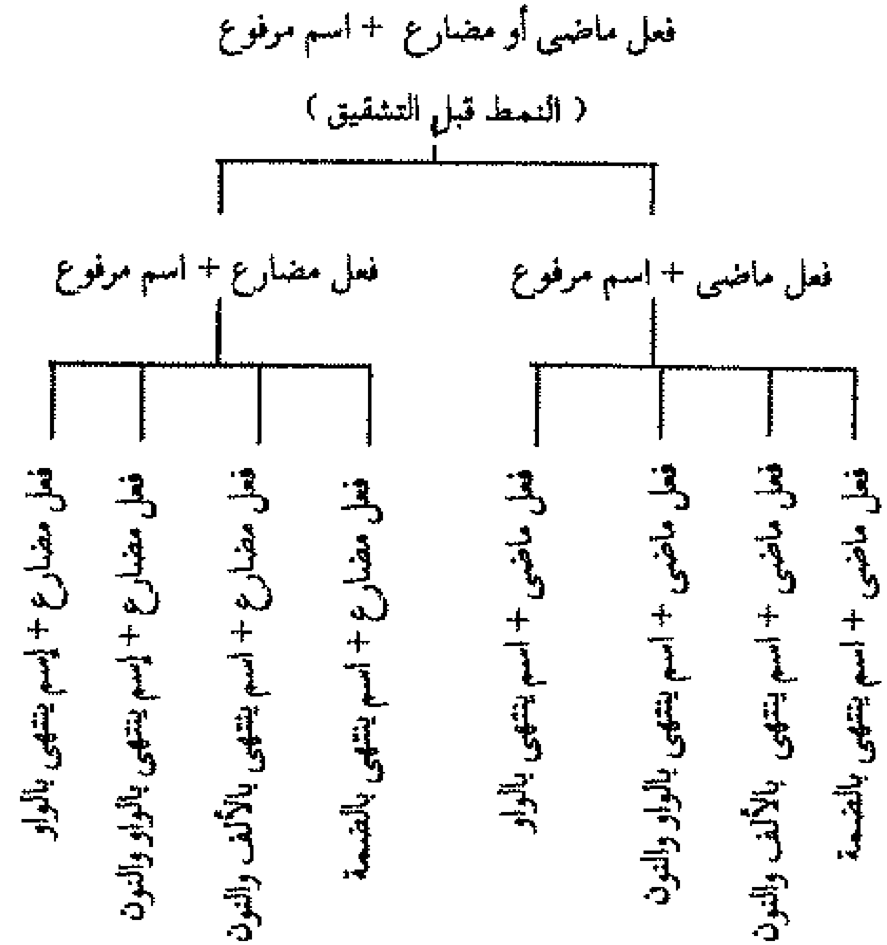
الأنماط المشتقة	الصورة التجريدية
سطعت الشمسُ	فعل ماضى + اسم ينتهى بالضمة
وصلَ المدرسان	فعل ماضى + اسم ينتهى بالألف والنون
لعب الأولادُ	فعل ماضى + اسم ينتهى بالضمة
اقلع الطيارون	فعل ماضى + اسم ينتهى بالواو والنون
سافرت الطالباتُ	فعل ماضى + اسم ينتهى بالضمة
نجح أخو(ك)	فعل ماضى + اسم ينتهى بالواو

ثم نشتق أنماطا أخرى حين يكون الفعل مضارعا فنقول :

الأنماط المشتقة	الصورة التجريدية
تسطعُ الشمسُ	فعل مضارع + اسم ينتيهى بالضمة
يصلُ المدرسان	فعل مضارع + اسم ينتهى بالألف والنون
يلعبُ الأولادُ	فعل مضارع + اسم ينتهى بالضمة
يُقلِعُ الطيارون	فعل مضارع + اسم ينتهى بالواو والنون
تسافرُ الطالباتُ	فعل مضارع + اسم ينتهى بالضمة
ينجحُ أخو (ك)	فعل مضارع + اسم ينتهى بالواو

ففى هاتين المجموعتين ، أتى الفعل ماضيا مرة ، ومضارعا مرة أخرى ، وأتى

العنصر الثانى (الاسم المرفوع) على كافة صوره من حيث العدد والجنس وأصبح كل نطق من هذه النطوق نمطاً مستقلا بذاته ، ولكنه فرع على النمط الرئيسى . والتخطيط التالى يوضح الفكرة :



أى أن النمط الرئيسى أمكن تشقيقه إلى ثمانية أنماط . وحتى هذه الأنماط الثمانية يمكن تشقيق كل منها إلى نمطين بأن نجعل الاسم المرفوع معرفة مرة ، ونكرة مرة أخرى ، فنصل بذلك إلى ستة عشر نمطا مندرجا تحت النمط الرئيسى وهذا يعنى أن التشقيق قد جرى بحسب ثلاثة عوامل : نوع الفعل (مضارع أو ماضى) ، والعلامة الإعرابية ، والتعريف والتنكير .

وتشقيق الأنماط قد يكون مفيدا إذا استُخدم هذا النحو فى التعليم ، وذلك لجمعه المتشابهات تحت قسم واحد ، فلا تجتمع الأفعال الماضية مع المضارعة ولا النكرات مع المعارف خاصة أن لكل منها سلوكه الخاص به ، كما أن استبدال العلامة الإعرابية بالحالة الإعرابية سوف يعمل أيضا على جمع المتشابهات معا ، فلا يجتمع مثلا الاسم المفرد المنصوب بالفتحة مع جمع الإناث المنصوب بالكسرة مع المثنى المنصوب الياء الساكنة والنون ، مع جمع المذكر السالم المنصوب بياء المد والنون ، مع المنصوب بالألف من الأسماء الستة ، كل ذلك فى فئة واحدة .

هذا عن تشقيق الأنماط ، أما عن دمجها ، فإن العكس هو المعمول به ، أى .تجاهل العلامة الإعرابية والأخذ بالحالة الإعرابية فتجتمع المرفوعات بالضمة مع تلك المرفوعات بالألف والنون أو الواو والنون أو الواو فقط ، كما تجتمع المنصوبات بالفتحة مع تلك المنصوبات بالكسرة أو الياء والنون أ و ياء المد والنون ... وهكذا فى المجرورات ، وبذلك يقل عدد الأنماط كثيرا ونصبح أمام أنماط رئيسية مصنفة طبقا للحالة الإعرابية لا العلامة الإعرابية . وبالمثل نتجاهل الفرق بين الماضى والمضارع والنكرة والمعرفة مما يقلل كثيرا عدد الأنماط .

وبناء على ما سبق فسوف يقام التصنيف فى هذا البحث على الحالة الإعرابية فى معظم الأحيان لا العلامة الإعرابية حتى لا يتضخم البحث بما لا يتفق مع أغراضه النظرية لا التعليمية . وعلى أى حال ، فإن هذه الخصيصة وهى قابلية الأنماط للتشقيق والإدماج ، لم نجد ما يقابلها من سمات البنية عند ليفى اشتراوس وهى من وسائل التوليد فى اللغة .

٤ - انحلال النمط :

رأينا فيما سبق أن هناك علاقات عديدة تربط بين عناصر النمط سواء كان منفردا أو مزدوجا أو أكبر من ذلك ، غير أن إحدى هذه العلاقات قد تنفصم إذا وجد هذ النمط في سياق صوتي أكبر ، حيث تنفك العناصر من بعضها وتدخل في تركيبات أنماطية جديدة وتنشأ علاقات أخرى . فلو كان لدينا مثلا النمط المزدوج التالي :

(؛ هذا عدلٌ ؛)

فإن لدينا علاقة بين عنصريه هي التضام مع وجوب رفع (عدلٌ) ؛ فإذا جاء هذا النمط في دَرْج الكلام تاليا لفعل من الأفعال أو بعد الأداة (ليس) مثل :

رأيت (هذا عدلٌ) ، - ليس (هذا عدلٌ ،)

فإن علاقة الترابط تنفصم بين (هذا) و (عدلٌ) حيث ترتبط (هذا) مع الفعل (رأيت) ، أو مع الأداة (ليس) ثم يتشابك هذا النمط المزدوج بعنصريه معا مع العنصر التالي مكونا نمطا متشابكا كما يلي :

(رأيت هذا) * عدلا

(ليس هذا) * عدلا

وأما السبب في انفصام العلاقة بين عنصري النمط المزدوج، أنه لا يوجد في العربية نمط يتكون من اشاري يليه اسم منصوب مثل (هذا عدلا) ، ولا يحدث هذا إلا في وجود أحد الأفعال ، أو الأداة (ليس) سابقا لهذا النطق ، لذا فإن العنصر (عدلا) يصبح متعلقا بالفعل (رأيت) أو (الأداة) (ليس) ، ويصبح العنصر (هذا) عنصرا حرا إذ يمكن أن أقول :

رأيت هذا عدلا   أو : رأيت عدلا

ليس هذا عدلا   أو : ليس عدلا

ويترتب على ما سبق أن النمط اللغوى حين يقحم في وسط الكلام فقد يتعرض لانحلال العلاقات بين عناصره حيث يدخل فى علاقات جديدة داخل النمط الأكبر .

وهناك سبب آخر لانحلال النمط وذلك عندما يطول الكلام وتتباعد عناصره فتضعف العلاقات بينها ويحدث ذلك أحيانا أثناء الكلام حتى لدى أولئك الذين اتقنوا العربية ، وقد يُفَسَّرُ ذلك أحيانا بأنه خطأ من المتكلم ، والحقيقة أن طول الكلام أضعف علاقات التشابك مما أحدث ذلك الانحلال ، ولقد أدرك بعض علماء اللغة هذه الظاهرة وتعللوا بها حينما اختلف إعراب بعض الكلمات عما توقعوه لها، فقد «حُكِى عن الكسائى والفراء جميعا (إنَّ فيك زيدٌ راغبٌ) ، وقالا : بطلت (إن) لما تباعدت» (١١) .

ولا نعتقد أن سمات البنية عند ليڤى اشتراوس قد تناولت ما يمكن أن تتعرض له البنية عند ادماجها في بنية أكبر، ولا تناولت ما يحدث للعلاقات بين عناصرها عندما يكبر حجمها.

ل — النمو والامتداد : extension

يبدأ بلومفيلد تحليله اللغوى من « الشكل اللغوى » Linguistic form . ويأخذ هذا « الشكل اللغوى » فى النمو إلى أن يكون الجملة sentence فالجملة لها وجود عند بلومفيلد، ولكنها لا تقوم على فكرة « المعنى التام » مثلا ، بل تقوم على أساس شكلى اتساقا مع منهجه الشكلى . ومتى تكونت الجملة فإنها تكتسب استقلالا ذاتيا يمنعها من الاتصال أو الدخول فى محتوى جملة أخرى أكبر منها ، أى أنها تكتسب استقلالا ذاتيا . ويضرب لنا بلومفيلد مثلا بثلاث جمل لا يمكن أن تتصل ببعضها بأية وسائل نحوية مهما كان من وجود علاقات واقعية بينها وهى :

---

(١١) د. شوقى ضيف : المدارس النحوية ٢٣٢ .

How are you ?

It is a fine day .

Are you going to play tennis this after noon ?

فالجملة عنده هي أى نطق يمكن أن يميز بأنه شكل لغوى مستقل لا يمكن احتواته في أشكال أكبر منه بأى وسائل بنائية نحوية . وفى معظم اللغات - بل ربما فيها جميعا - هناك تاكسيمات taximes مختلفة تحدد الجملة ، بل أكثر من ذلك تميز الأنماط المختلفة للجمل ؛ ففي الإنجليزية - ولغات أخرى كثيرة - تحَدَّد الجمل بالتنغيم modulation وهو أحد الفونيمات الثانوية . فهذه الفونيمات تسمح لنا باستخدام البناء الذى يسمى « بالتلاصق » parataxis حيث تتحد فيه جملتان منفصلتان باستخدام درجة pitch واحدة للجملة. فلو قلنا مثلا :

It is ten o'clock [.] I have to go home [.] مع

استخدام درجة هابطة للتقرير على كلمـــــة o' clock فإننا بذلك نكون قد نطقنا جملتين منفصلتين . ولكننا لو حذفنا هذه الدرجة النهائية final pitch ؛ وعوضنا عنها بدرجة انتظار pause pitch فإن الشكلَيْن اللغويَّيْن سوف يتحدان فى جملة واحدةباستخدام بناء التلاصق parataxis كما يلى :

It is ten o'clock [,] I have to go home [.] (12)

هذا هو ما يقوله بلومفيلد ، غير أننا نختلف معه فيه ؛ فالدرجة الهابطة لا يمكن أن تكون تحديدا للجملة ، إذ ما زلنا قادرين - رغم وجود هذا الفونيم الثانوى - أن نضيف كلاما جديدا لما أسماه بلومفيلد بالجملة . فالقول :

---

(١٢) Bloomfield , Language , p. 170.

It is ten o'clock [.]

يمكن أن تضيف إليه في نهايته كلمة now بنفس الدرجة الهابطة ونقول :

It is ten o'clock now [.] .

ولم يمنع وجود هذه الدرجة الهابطة من امتداد الجملة ، بل إنه يمكن أن نضيف إليها كلاما في أولها أيضا فيقال مثلا :

My dear , it is ten o'clock now [.].

وهناك ملمح آخر يحدده – كما يرى بلومفيلد – نهاية الجملة ، وهو النبر القوى. وفي الإنجليزية يستخدمونه للتوكيد مثل :

No it is (my) turn.

وذلك بنبر كلمة my نبرا قويا (١٣) . غير أنه حتى في هذه الحالة ما زلنا قادرين أن نضيف في نهاية الكلام كلمة أو أكثر فنقول مع احتفاظنا بالنبر القوى على كلمة my

No it's (my) turn to make him conceive that ......

مما يدل على أن الكلام مهما كان محددا ، يمكن أن نضيف إليه من كلا جهتيه كلاما آخر دون أن نغير التنغيم في نهايته .

ننتقل الآن إلى روبنز لنرى وجهة نظره في « الجملة » بعد أن اعتقد هو أيضا في وجودها ؛ يقول روبنز : « يمكن أن تُعرَّف الجملة فونولوجيا بأنها امتداد من الكلام stretch of speech يمكن أن يُنطق بنغمة منغمة تامة complete intonation tune مسبوقة ومتلوة بالصمت . وباختصار شديد يمكن أن تعرف الجملة بأنها

(١٣) Ibid , p. 171.

امكانية النطق الكامل أو التام complete utterance » (١٤) . وهو تعريف يحاول أن يبدو لنا فونولوجيا صرفا . ولكننا لو تأملناه ، وجدناه يعتمد على حدود أخرى ومصطلحات هي في حد ذاتها في حاجة إلي التعريف الذي يؤدي بالضرورة إلى « المعنى » فيفقد التعريف فونولوجيته . إذ ما هو المقصود « بالتنغيم الكامل » ؟ وما هو المقصود « بالنطق الكامل » ؟ وهل هناك أنماط للتنغيمات الكاملة وأخرى للتنغيمات غير الكاملة ؟ وأين هذه الأنماط إن وجدت ؟ وأخيرا ، هل ينتهي الكلام ضرورة بانتهاء التنغيم ؟

إذا كانت هناك حقا أنماط للتنغيم تتطابق مع أنماط الجمل ، فإن ذلك يكون قد حدث لأنهم أوجدوا الجمل أولا ثم استخرجوا أنماطها التنغيمية بعد ذلك . وهم حينما أوجدوا هذه الجمل ، فعلوا ذلك متأثرين بالمعنى ، والدليل على ذلك هو قول روبنز نفسه بعد ذلك مباشرة : « وطالما أن اللغة طبقا لتعريفها ذات معنى ، فإنه يترتب على ذلك أن امكانية نطق امتداد كامل من الكلام سوف يصبح مثل نطق كلي ذي معنى داخل الموقف الذي نطق فيه » (١٥) . أي لابد من الخروج من نطاق الكلام إلى نطاق خارجي — وهو الموقف الذي نطق فيه — نلاحظه لكي نطابق بينه وبين الكلام . وليس هذا شيئا آخر سوى ايجاد العلاقة بين الدال والمدلول من جهة والشيء الخارجي من جهة أخرى ، وبطبيعة الحال فإن هذه المطابقة لا يمكن أن تتم إلا باستخدام المعنى .

ونحن لا نرفض أبدا دراسة اللغة في ظل المعنى — كما سبق أن بينا — ولكن الذي نهدف إليه هو إقامة نحو شكلي دون اعتماد على المعنى . أما الذي نرفضه حقا هو أن نعتقد أنه يمكن أن يكون هناك « معنى » واحد كامل . أو بكلمات أخرى معنى مستقل قائم بذاته يمكنه أن ينفصل عن غيره من المعاني ، أو أن هناك فكرة

---

(١٤) Robins , General Linguistics , p. 182

(١٥) Ibid , p. 183 .

واحدة تامة تنفصل عن غيرها من الأفكار . فالمعاني متصلة ببعضها ، والأفكار كذلك يُكَوِّنُ كل منهما - سواء المعاني أو الأفكار - سلاسلَ طويلة لا تنتهي ، قد تبرز بعض حلقاتها عن غيرها فيبين تمايزها، ولكن لابد من وجود الاتصال . إن القول بوجود جملة مستقلة ، أو فكرة مستقلة ، كالقول بوجود جبل المقطم أو جبل عتاقا مستقلين عن غيرهما من سلاسل الجبال ، و الحقيقة أننا لو نظرنا إلى أي واحد منهما ، وجدنا سلسلة من الجبال تحيط به . حقا ربما كان جبل عتاقا أو جبل المقطم هما أكبر جبال هذه السلسلة ولكن ذلك لا ينفي وجود غيرهما من الجبال المتصلة بهما اتصالا ممتدا ، فجبل المقطم مثلا يتصل بجبال الهملايا كما يتصل بجبال الألب، وقل مثل ذلك في سائر الجبال .

إن الذين قالوا بالجملة المستقلة كاملة المعنى هم الذين قالوا بوجود فكرة واحدة مستقلة ، ولقد بنى الجميع ذلك على القضية المنطقية . إن عبارةً مثل: الجوُّ متقلبٌ ، التي تبدو لنا في صورة فكرة تامة أو جملة مفيدة يحسن السكوت عليها ، هي في الواقع عبارة معقدة غاية في التعقيد ، على الرغم من البساطة التي تبدو عليها . فالعنصر الأول (الجوُّ) وهويمثل « الموضوع » في القضية المنطقية عند أرسطو ، يرتبط بدرجة الحرارة ،كيفية قياسها ومفهومها، كما يرتبط بدرجة الرطوبة ومفهومها ،وكيفية قياسها. ويرتبط كذلك بسرعة الرياح وكثافة السحب وغير ذلك من عناصر الطقس . أما المحمول (متقلبٌ) ، فيرتبط بالاستواء والتعرج والصعود والهبوط والزيادة والنقصان ...إلخ . فإذا كنا نستبعد معظم هذه المعاني ونستبقي الظاهر منها ، أو نستبقي معنى عاما ، فإن ذلك لا يعني عدم وجودها وأخذها في الاعتبار ، تماما كما نمسك بعبارة تتكون من كلمتين أو ثلاث ونقول إنها جملة كاملة ، بينما هي في الواقع قطعة من الكلام اقتطعناها اقتطاعا بإرادتنا ويمكن - إذا أردنا - إطالتها من كلا جهتيها . فلو كان لدينا نمط مزدوج مثل (متى سافرتما) ينطق بنغمة مستوية ، فإنه يقبل أن يضاف إليه عنصر جديد فيصبح (متى سافرتما إلى) ، وهذا الأخير يقبل إضافة عنصر آخر فيصبح (متى سافرتما إلى أوربا) ، ثم نضيف عنصرا آخر فيصبح (متى سافرتما إلى أوربا وجدتما) ، ثم نضيف عنصرا آخر أو عنصرين فيصبح (متى سافرتما إلى

أوربا وجدتما حياةً مختلفةً ، .....) وهكذا إلى مالا نهاية . كما يقبل أيضا الامتداد من الجهة الأخرى فيقال (أنتما متى سافرتما إلى أوربا وجدتما حياةً مختلفةً) .... وهكذا إلى ما لا نهاية أيضا ...

أى أن النمط يقبل النمو والامتداد extension من كلا جهتيه إلى مالا نهاية، وهذا هو الذى يجعلنا نعتقد أن الكلام يتكون من سلسلة لا تنتهي من القوالب المتشابكة . فالجملة إذن ليس لها حدود تقف عندها ، وهي في ذلك تشبه الفكر الذى لا يمكن تفتيته إلى قضايا مستقلة كلها ذوات معنى ، بل هناك قضايا ليس لها معنى منطقي مثل قولنا : هل الشباك مفتوح ؟ إذ إن هذا الكلام لا يعتبر قضية منطقية رغم أنه فكر . وكذلك في اللغة لا يوجد ما يمكن أن يسمى الجملة المفيدةالمستقلة التي يحسن السكوت عليها ، بل الذى يوجد هو سلسلة من الكلمات مقطوعة عند طرفيها syntagm ويمكن إضافة حلقات جديدة اليها متى شئنا، وأما معنى الجملة فقد لا يوجد إلا عند النحاة العقليين المتأثرين بالقضية المنطقية عند ارسطو ، حيث لا يوجد إلا فكرة المعنى الكامل الذى يحسن السكوت عليه .

ولقد مس روبنز الامتداد اللانهائي للكلام مسا رقيقا حيث يقول : « ونحن نجد في اللغة الإنجليزية – من الناحية النظرية – أن التركيبات المكونة من (صفة + اسم) تمتد امتدادا لا نهائيا بإضافة (صفات) متتابعة مثل :

black dog --- big black dog ---great big black dog ... etc

ولكن كلمات مثل :

a , the , this , that , my , your , his , their وغيرها لا تقبل مزيدا من الامتداد لها » (١٦) . ولا نوافق روبنز على ما جاء بالشق الثاني من العبارة ، فإن كلمة ما إذا قبلت أن تنضم إلى أخرى فليس هناك ما يمنع أن تضم هذه الأخرى

---

(١٦) Robins , General Linguistics , p. 229 .

إلى غيرها .... وهكذا . وعلى أى حال فلن نجد لهذه الخصيصة – وهى امتداد النمط إلى مالا نهاية – ما يقابلها في سمات البنية عند ليفي اشتراوس ، كما أنها لم تقابلنا عند أحد من اللغويين الذين قرأنا لهم ، فيما عدا روبنز الذى قصر الامتداد اللانهائي على المركبات المكونة من (صفة + اسم) ، وحتى هذا الامتداد جعله ممكنا من الناحية النظرية فقط . ومما لا شك فيه أن قابلية الأنماط للامتداد هو من وسائل التوليد في اللغة .

وإلى قريب من ذلك ذهب الأستاذ أحمد حاطوم ، حيث يرى أن العبارة – وهى خلاف الجملة – يمكن أن تمتد من نهايتها فقط ، نظريا على الأقل ، وذلك فى الحالة التي تتجاوز الجملة فيها حدود الإسناد البسيط إلى الإسناد المركب ، حيث يقول: « إذا جاوزت الجملة في حركة تشكلها الحدود النظرية فى الصيغة الرياضية الماثلة أمامنا ، نقصد إذا جاوزت حدود الإسناد البسيط إلى الإسناد المركب ، فإنها تتحول إلى عبارة ، وتصبح الصيغة الرياضية التي نشير بها إليها مختومة بعلامة اللانهاية المعروفة : (فعل تام معلوم + فاعل + مفعول به + ∞) تلك العلامة التى نرمز بها إلى حقيقة مهمة من حقائق العبارة ومضمونها : أن العبارة إذا كانت لها بداية معروفة ، فإن نهايتها – نظريا على الأقل – أمر لا يقبل التحديد ، لما يفرزه نمو الفكرة التي يسعى المنشيء إلى التعبير عنها » (١٧) ؛ والمرء ليدهش ، إذا كانت الجملة والفكرة ، تقبلان أن تمتدا من نهايتهما فقط امتدادا لا نهائيا – ولو من الناحية النظرية – فلماذا لا تقبلان أن تمتدا من بدايتهما ، ولو من الناحية النظرية أيضا ؟

أما بعد ؛ هذه هي بعض خصائص الأنماط التى أمكن الحصول عليها ، وربما يمكن الحصول على خصائص أخرى . وسوف نرى في الجزئين الثاني والثالث من البحث وهما الجزءان المخصصان للتطبيق ، أننا يمكن أن نستخدم معظم هذه

---

(١٧) الأستاذ أحمد حاطوم : كتاب الإعراب ص ١٢٥ الهامش رقم ١٢٥ .

الخصائص في دراستنا التطبيقية على الأنماط ، فسوف يرى القارىء مثلا أننا نبحث عن الترابط والعلاقات بين العناصر ، وأننا قسمنا الأنماط إلى منفرد ومزدوج ومسلسل ومتشابك ... إلخ ، وأن بعض الأنماط تتعرض أحيانا للخلو من المعنى ، وأن النمط لا بد أن يَكُونَ نسقا مغلقا ، وأن عنصرى النمط المزدوج قد يقبلان الانعكاس أحيانا وقد لا يقبلان ذلك . وبالمثل فإن النمط المسلسل أو المتشابك قد يقبل أحيانا تغيير ترتيب عناصره وقد لا يقبل أحيانا أخرى ، وسوف يرى القارىء كذلك أن بعض الأنماط تحتوى على عناصر حرة يمكن حذفها ، وبعضها لا يقبل ذلك ، وبعضها يقبل اقحام عناصر من الخارج وبعضها لا يقبله . أما الاستبدال فسوف نستخدمه بنوعية : الاستبدال للمتماثلات فيرى أننا أوردنا أمثلة عديدة ولكنها جميعا ذات بناء واحد ، ولم يتغير فيها سوى الأفراد التابعين لقسم ما word class مع بقاء هذا القسم ثابتا ، كما نستخدم الاستبدال للمتكافئات فنفحص أمثلة كل نمط لنرى مدى قابلية عناصره لقبول المتكافئات ، وسوف يلاحظ القارىء أيضا أننا أحيانا ندمج الأنماط ، وأحيانا أخرى نشققها حسبما تدعو الحاجة إليه ، وسوف يرى أخيرا أننا نمتحن الأنماط لنرى مدى قابليتها للنمو والامتداد . كل هذه الخصائص أو معظمها سوف يتحول إلى محكات نمتحن بها الأنماط لكي نلم بخصائصها .

الفصل السادس

حدود الترابط والتشابك

رأينا مما سبق أن الكلام عبارة عن سلسلة من القوالب والعناصر المتتابعة المتماسكة مع بعضها عن طريق مجموعة من العلاقات السنتاجمية . ورأينا أن كل عنصر يترابط مع العنصر التالى له عن طريق تلك العلاقات فيكونان معا نمطا مزدوجا . غير أن هذه الأنماط المزدوجة تعود هي الأخرى فتتركب مع غيرها أو مع بعض العناصر فتتكون أنماطا أكبر حجما وأكثر تعقيدا . وتستمر عملية التركيب هذه آخذة فى التتابع إلى أن يتوقف الكلام . وبالاختصار فإن النمط المزدوج يزداد نموا حينما يتركب مع غيره من الأنماط المزدوجة أو العناصر . ولقد توصلنا فى تحليلاتنا السابقة إلى ست بناءات متميزة هي (باعتبار أن س ، ص ، ع ... عناصر لغوية) :

١ - النمط المنفرد المستقل (س)

٢ - » المزدوج (س ص)

٣ - » المسلسل (س ص ع ل ...)

٤ - » المتشابك { (ع س) * ص }

٥ - » » { ع * س * ص}

٦ - » المنفرد التابع { (ك) * (- س)}

ولقد رأينا أن النمط المسلسل ينشأ لدينا من تسلسل الأنماط المزدوجة ، أما النمط المتشابك فقد نشأ لدينا لما استحال ترابط العنصر (س) مع العنصر (ص) ترابطا مباشرا ، وأنهما لكي يترابطا لابد أن يتواجد معهما العنصر (ع) ، عندئذ ينشأ لدينا النمط المتشابك وهو أكبر حجما من النمط المزدوج ، وعلى ذلك فإننا إذا كنا نريد أن نرى كيف يمتد الكلام ويطول - بخلاف تسلسل العناصر وترابطها بعضها مع بعض - لابد أن نهتم بدراسة الحالات المختلفة التي تتوقف فيها علاقة الترابط عن العمل وتحل محلها علاقة التشابك ، ومن الطبيعي أنه طالما وُجدت حالات متعددة للتشابك أن تتعدد كذلك الصور التي يمتد بها الكلام ويطول . أي تتعدد أشكال الأنماط .

إن القاعدة التي تجعلنا نقرر انتهاء نمط ما وبداية نمط جديد ، هو انعدام علاقة الترابط بين العنصر الأخير في النمط الأول والعنصر الأول في النمط الثاني مما يجعل النمط الأول يقف عند هذا الحد ، ومن ثم يبدأ نمط جديد في السلسلة الكلامية . غير أننا نود أن نلفت إلى شيء هام ، وهو أن انعدام علاقة الترابط بين عنصرين متتاليين لا يعني انعدام العلاقات جميعا ، بل يعني أن العلاقات الموجودة في هذا الموضع - كما سبق أن ذكرنا - قد انتقلت إلى مستوى آخر وهو مستوى العلاقات التشابكية . أي أن العلاقة أصبحت بين أبنية كبرى وليست بين عنصر وعنصر تال ، تلك العلاقة التي أهملها تشومسكي فأصيب نموذجه اللغوي بالعقم .

والآن نستقرىء معا بعض السلاسل الصوتية لكي نرى المواضع التي تتوقف فيها العلاقات الترابطية التي تَكُونُ بين العناصر ، وتنشأ بدلا منها علاقات أخرى تشابكية تَكُونُ بين الأنماط والأنماط أو بين الأنماط والعناصر . والحقيقة أن مواد هذه الفقرة ليست جديدةً كلّها ، فلقد عالجنا بعضها عند دراستنا للعلاقات التي بين العناصر ، والآن نحاول أن نستكمل هذا المبحث :

أ - لا يترابط الاسمان إذا انعدمت العلاقات الإعرابية بينهما :

لو كانت لدينا سلاسل مثل :

{ (في المسرحيةِ) * بطلان}

{(منظرُ الغروبِ) * رائعٌ}

{ (جاء بالسيارةِ) * قادما}

{ (جاء بالسيارةِ السريعةِ) * قادما }

{(إن الكفاحَ) * (طريقُ النجاحِ)}

{ (جاء عليٌّ) * مبتسما }

{ (إنما في الكنانةِ) * سهامٌ}

{ (لا منافقَ) * محبوبٌ}

{(إن الصحافةَ) * سلطةٌ}

فإن المثال الأول يتكون من ثلاثة عناصر هي (في) ، (المسرحيةِ)،(بطلان) ، وقد ترابط العنصر الأول مع الثاني مكونا نمطا مزدوجا هو (في المسرحيةِ) وهو نمط موجود في العربية . غير أن العنصر الثاني (المسرحيةِ) لا يترابط مع العنصر الثالث (بطلان) لعدم وجود علاقة إعرابية بينهما إذ لا يمكن أن أجمعهما في النمط المزدوج (المسرحيةِ بطلان) رغم قبولهما للتجاور ، إذ لا يمكن أن أنطقهما معا دون أن أنطق ما قبلهما ، بل لا بد من نطق العنصر السابق عليهما وأقول : (في المسرحية بطلان) . وبكلمات أخرى فإن مجيىء العنصر (المسرحيةِ) مجرورا ، لا يحتم مجيىء الاسم التالي مرفوعا ، بل لابد من نطق العنصر (في) ، وعلى ذلك فإن العلاقة البنائية تكون بين النمط المزدوج (في المسرحيةِ) من جهة والعنصر (بطلان) من جهة أخرى ، حيث رمزنا لهذه العلاقة بالرمز (*) أي أن التضام انتقل في هذا

الموضع من الترابط إلى التشابك .

وبالمثل فإن أبنية مثل (الغروبِ رائعٌ) - (السيارةِ قادما) - (السريعةِ قادما) - (الكفاحَ طريقٌ) - (عليٌّ مبتسما) - (الكنانةِ سهامٌ) - (منافقَ محبوبٌ) (الصحافةَ سلطةٌ) ، لا تُكَوِّنُ أنماطا مزدوجة لأنها جميعا لا يمكن أن تُنْطَقَ بمفردها لانعدام العلاقة الإعرابية بين العنصر الأول والعنصر الثانى فيها .

والذى يدقق فى الأزواج السابقة من الأسماء التى لم يحدث الترابط بين عنصريها ، سوف يجد أنهما قد اختلفا إعرابا ، ولكن ذلك ليس شرطا ، فهناك حالات عديدة اختلف فيها الاسمان المتتاليان إعرابا ، ولكن كانت بينها - مع ذلك - علاقة إعرابية ، وفى هذه الحالة يُكوِّن الاسمان نمطا مترابطا مثل : (القائلُ كلامًا) - (الشاربُ الخمرَ) ، (قائلٌ كلاما) - (الحسنُ الوجهَ) ...... حيث يحتم وجود الاسم الأول بهيئته هذه مجىء الاسم الثانى منصوبا ، ففى هذه الحالة يُكَوِّنُ الاسمان المتتاليان معا نمطا مزدوجا مغلقا . وكذلك فى أزواج مثل (؛ كتابُ النحوِ) - (؛ شاطئُ البحرِ) (؛ طريقُ الفيوم) حيث يحتم وجود الاسم الأول بهيئته هذه مجىء الاسم الثانى مجرورا ، يُكَوِّنُ هذان الاسمان - فى هذه الحالة - نمطا مزدوجا مغلقا ، أى أن المعول فى عدم ترابط الاسمين هو عدم وجود علاقة إعرابية بينهما مما يؤدى إلى استلزام وجود عنصر آخر حتى يحدث التضام .

وقد يأتى الاسمان متطابقين فى الإعراب ، ومع ذلك لا يتضامان إلا فى وجود عنصر أخر وذلك لانعدام العلاقة الإعرابية بينهما أيضا :

{ (تعلَّمون التاريخَ) * سجلا } .

{(رميتُ العدوَّ) * قذيفةً}

{ (رميت العدوَّ) * قذيفتين}

{ (أصبتُ الهدفَ * مراتٍ}

{(وجدتُ الحلَّ) * سهلا}

فالمثـال الأول يتكون من ثلاثـة عناصر هـى : (تعلمون) – (التاريـــخَ) – (سجلا) ، ولقد ترابط العنصر الأول مع الثانى حيث كونا النمط المزدوج (تعلمون التاريخَ) ، وهو نمط موجود فى العربية ، ولكن العنصر (التاريخَ) لا يترابط مع العنصر (سجلا) ، لأن النمط (التاريخَ سجلا) غير موجود فى العربية طالما أن مجيىء الاسم الأول منصوبا لا يحتم مجيىء الاسم الثانى منصوبا . وعلى ذلك لا يمكن أن ننطق العنصر (سجلا) إلا بعد نطق النمط السابق جميعه . حيث يتكون النمط المتشابك :

{ (تَعَلَّمون التاريخَ) * سجلا }

وهو نطق مقبول فى العربية ، وهنا تكون العلاقة بين العنصر (سجلا) والنمط السابق عليه علاقة تشابكية ويمكن تطبيق هذا التحليل على باقى الأمثلة .

ومن الأسماء التى لا تترابط مع الأسماء التى بعدها ، الاسم (عَشَرَ) كما فى :

{شاهدتُ أحدَ عشرَ) * فِلما}

{صدر ثلاثةَ عشرَ) * كتابا}

فإن الاسم (عشَرَ) لا يترابط مع الاسم (فلما) أو (كتابا) إذ لا يوجد نمط فى العربية (عشرَ فِلما) طالما أن مجيىء الاسم (عشَرَ) منصوبا لا يحتم مجيىء الاسم (فِلما) منصوبا . بل إن العنصر (عشَرَ) لا يأتى أصلا مع العنصر (فِلما) إذ لابد من القول : عشرةُ أفلامٍ . ولذلك فإنه لكى تنطق الاسم (فِلْما) و (كتابا) لا بد من نطق ما قبلهما ، ولذلك فإن العلاقة بين العنصر (فِلما) أو (كتابا) وما قبلهما هى علاقة تشابكية وليست ترابطية رغم تطابقهما فى الإعراب مع ما قبلهما ، وهذا يعنى أن التطابق فى الإعراب لا يعنى وجود العلاقة الإعرابية ضرورة .

أى أنه يمكن القول أن الاسمين لا يترابطان إذا انعدمت العلاقة الإعرابية بينهما ، مما يستلزم وجود عنصر ثالث لانغلاق النمط من نهايته ، وعندئذ يحدث التشابك .

ب - لا يترابط الإشارى مع الاسم التالى له فى دَرْج الكلام إذا انعدمت العلاقة الإعرابية بينهما :

ففى الأمثلة :

{ (كان هذا) * عدلا}

{صافحتُ هؤلاء) * (جميعَهم)}

{(لهذا) * السببِ}

{عَلَى هذا) * النحوِ}

{ (إنَّ هذا) * عدلٌ}

فإن العنصر (كان) فى المثال الأول يترابط مع العنصر (هذا) مكونا النمط المزدوج (كان هذا) . غير أن العنصر (هذا) لا يترابط مع العنصر (عدلا) طالما أن مجيىء العنصر (هذا) لا يحتم مجيىء الاسم (عدلا) منصوبا . وعلى ذلك فلكى أنطق العنصر (عدلا) لا بد أن أنطق ما قبله حيث يتركب النمط المتشابك :

{(كان هذا) * عدلا}

وبذلك تكون العلاقة بين العنصر (عدلا) وما قبله علاقة تشابكية .

وحتى فى قولهم : (إنَّ هذا عدلٌ) ، لا تترابط (هذا) مع (عدلٌ) لأن وجود الإشارى (هذا) لا يحتم رفع الاسم (عدلٌ) .

غير أنه فى حالة مجيىء الإشارى فى أول الكلام ، فإنه فى هذه الحالة يترابط مع الاسم التالى له والذى سيأتى مرفوعا كما فى قولهم : (، هذا عدلٌ) فهذا النمط موجود فى العربية طالما أن مجيىء العنصر (هذا) تاليا للصمت يحتم مجيىء الاسم التالى له مرفوعا .

وعلى ذلك لا يترابط الإشارى مع الاسم التالى له فى درج الكلام لعدم وجود

علاقة إعرابية بينهما مما يتسبب فى عدم انغلاق النمط من نهايته واستلزام وجود عنصر ثالث يعمل على انغلاق النمط .

أما إذا وُجِدت بين الإشارى والاسم التالى علاقة إعرابية ، فإنهما يترابطان ، ويحدث ذلك حينما يكون الإشارى معربا ، أى مثنى ، والاسم الذى يليه معرفة أو علما وليس نكرة مثل :

هذان الطالبان — هذان المحمدان — هاتان السيدتان

هذين الطالبين — هذين المحمدين — هاتين السيدتين

ففى هذه الحالة توجد علاقة ترتيبية بين هذين العنصرين المتتاليين ، فبمجرد وجود العنصر الأول بالحالة التى هو عليها — طبقا لما يسبقه من الكلام أو الصمت — فإن ذلك يستوجب أن يأتى الاسم التالى مطابقا للإشارى فى الإعراب والعدد والجنس طالما أنه اسم معرفة أو علم .

إذن يترابط الإشارى والاسم التالى له إذا كان هذا الإشارى مسبوقا بالصمت أو بسكتة قصيرة ، كما سبق أن ذكرنا ، كما يترابط الإشارى والاسم التالى له إذا كان الإشارى معربا والاسم الذى يليه معرفة أو علما . وبصفة عامة يترابط الإشارى والاسم الذى يليه إذا كانت بينهما علاقة إعرابية أما إذا انعدمت هذه اعلاقة فلا يحدث هذا الترابط .

جـ — الأدوات (و — أو — بل — ثُمَّ — لا — فَ — أَمْ — إلا) لا تترابط فى دَرْج الكلام مع المعربات التى بعدها لعدم وجود علاقة إعرابية بينهما :

ففى حالة الأسماء حين تأتى تالية لتلك الأدوات لدينا الأمثلة التالية :

{ (كل جندىٍّ و) * (مدفعُهُ) }

{(يستيقظُ الفلاحُ و) * (طلوعَ الفجرِ)}

{ (إياكما و) * النميمةَ}

{(اشترينا نيِّفًا و) * (عشرين سيارةً)}

{ (انصرف طلابُ الرياضةِ ثُمَّ) * المدرسُ}

{سافرتُ بالسيارةِ قَ) * القطارِ}

{ (التقدمُ بالعلمِ لا) * التعصبِ}

{(لم أعرضْ إلا) * مسرحيةً }

{ (لم يُعرض إلا)* مسرحيةٌ}

ففي هذه الأمثلة جميعا نجد أن إعراب الاسم بعد الأدوات (و - بل - ثم ... إلخ) لا يتوقف على وجود هذه الأدوات في حد ذاتها لعدم وجود علاقة إعرابية بين هذه الأدوات والأسماء التالية لها ، بل لابد من وجود كافة العناصر السابقة عليها . فالنمط (ومدفعُه) غير مغلق بعد الأداة (و) طالما أن مجيىء العنصر (و) لا يحتم مجيىء الاسم التالي له مرفوعا ، أي أنهما لا يكونان نسقا مغلقا من نهايته ، فقد يقال : (ومدفعُه) أو (ومدفعَه) أو (ومدفعِه) ، ولذلك فإن الأدوات التي أشرنا اليها لا تترابط مع ما بعدها إلا في وجود العناصر السابقة عليها ، وهنا ينغلق النمط من نهايته ، وينضام الجميع مكونين أنماطا متشابكة . ومن ثم فإن العلاقة بين الأسماء التي تأتي بعد هذه الأدوات مع ما قبلها تكون علاقة تشابكية ، وبطبيعة الحال يمكن تحليل باقي الأمثلة مثل المثال الأول .

وفي حالة الأفعال المضارعة حين تأتي تالية لتلك الأدوات لدينا الأمثلة التالية :

سوف يرحلُ أو يستقرُّ

لن يرحلَ أو يستقرَّ

سواءٌ يرفضُ أم يوافقُ

سواءٌ لم يوافقْ أم يوافقْ

نجد أن الفعل المضارع جاء فى المثالين الأولين مرفوعا مرة ومنصوبا مرة أخرى . وهذا يعنى أن الأداة (أو) لا تحتم أن يكون الفعل المضارع بعدها بإعراب معين أى أنه لايوجد بينهما علاقة إعرابية ، فلا يكونان نمطا مغلقا من نهايته ، ومن ثم لا تترابط معه إلا فى وجود ما يسبقها ، حينئذ ينغلق النمط من نهايته ، أى أن العلاقة بين الفعل المضارع والأداة (أو) علاقة تشابكية :

{ (سوف يرحلُ أو) * يستقرُّ}

{ (لن يرحلَ أو) * يستقرَّ}

وبالمثل فى المثالين التاليين ، جاء الفعل المضارع بعد الأداة (أم) مرفوعا مرة ومجزوما مرة أخرى ، أى أن الأداة (أم) لا تحتم شكلا معينا للفعل المضارع الذى بعدها ، وهو شرط هام لإنغلاق النسق من نهايته . ومن ثم فلابد من نطق ما قبلهما ، لكى يتضام الجميع مكونين علاقة تشابكية كما يلى :

{ (سواءٌ يرفضُ أم) * يوافقُ}

{ (سواءٌ لم يوافقْ أم) * يوافقْ}

ويمكن اجراء نفس التحليل مع باقى الأدوات وأى أفعال مضارعة بحيث نستطيع القول أن الأدوات السابقة جميعا لا تترابط مع الأفعال المضارعة التالية لها ، ولكنها تتشابك معها فى وجود العناصر السابقة عليهما معا .

وكذلك فى الموصولات والإشاريات المعربة التى تأتى بعد الأدوات السابقة نجدها تحتمل أكثر من إعراب واحد لانعدام العلاقة الإعرابية بينها هى وما يسبقها من هذه الأدوات :

قال اللذان وافقا واللذان

ذهبت مع اللذين وافقا واللذين

اعترض هذان وهذان

اخترتُ هذين وهذين

حيث جاءت (اللذان) مرفوعة بعد الأداة (و) مرة ومجرورة مرة . وكذلك بالنسبة للإشارى المعرب الذى جاء بعد الأداة (و) مرفوعا مرة ومنصوبا مرة أخرى .

من كل ما سبق يتضح أن الأدوات السابقة لا تترابط فى دَرْج الكلام مع المعربات التى بعدها سواء كانت أسماء أو افعال مضارعة معربة أو موصولات أو اشاريات وذلك لعدم وجود علاقة إعرابية بين هذه الأدوات وتلك المعربات مما يتسبب فى عدم انغلاق النمط من نهايته واستلزام وجود العناصر السابقة عليها حيث تعمل على انغلاق النمط.

غير أن هذاالوضع يختلف لو حدث هذا التجاور فى أول الكلام أو بعد سكتة قصيرة ، فإنه فى هذه يتحتم الترابط بينهما طالما أن كافة هذه المعربات سوف تأتى على صورة إعرابية واحدة هى الرفع ، مما يعنى وجود علاقة إعرابية بين العنصرين وانغلاق النسق من نهايته :

(، و عليٌّ ...) — (، فالنميمةُ ...) — (، ثم يقولون ..) — (، وهذان ..)

د — لا يترابط الاسم مع الفعل التالى إذا لم يتعلقا بالعدد والجنس :

ففى الأقوال التالية :

، أىُّ الرجلين ضرب عليا ؟ ×أىُّ الأطفالِ شاهدَ السركَ ؟

، أىُّ الممثلاتِ أدى الدورَ ؟ ×أىُّ الممثلتين قبلتْ الدورَ ؟

نجد أن العنصرين :

الرجلين ضَرَبَ - الأطفالِ شاهَدَ - الممثلاتِ أدى - الممثلتين قَبِلَتْ ، يكونان نمطا لا يوجد في العربية أصلا ؛ وإنما الذى يقال فى العربية : الرجلين ضربا - الأطفالِ شاهدوا - الممثلاتِ أدين - الممثلتين قبلتا .

حيث يتطابق الاسم مع الفعل الذى يليه في العدد والجنس . وعلى ذلك فإن الفعل (ضَرَبَ) فى المثال الأول مثلا لا يترابط مع الاسم (الرجلين) السابق ، ولكنه يتشابك مع العنصرين السابقين معا كما يلى :

{ (؛ أيَّ الرجلين) * ضَرَبَ ...}

وكذا فى بقية الأمثلة .

وحتى فى قولهم : ؛ رجلٌ علمٍ يتناقشُ

فإن العنصر (علمٍ) لا يترابط مع العنصر (يتناقشُ) رغم تطابقهما فى العدد والجنس ؛ إذ رغم وجود هذا التطابق فإنهما لا يتعلقان ببعضهما ولذا لا يحدث الترابط بينهما ، ولكن يحدث التشابك بين الفعل وكل ما قبله كما يلى :

{ (؛ رجلٌ علمٍ) * يتناقشُ}

هـ - الأداتان (أَنْ - إنَّ) لا تترابطان مع الأسماء السابقة عليهما فى دَرْجِ الكلام :

ففى الأمثلة :

توشكُ الأزمةُ أنْ تنفرجَ

ما أجملَ أنْ أصبحَ

واللهِ إنَّ الساكتَ على الحقِّ

نجد فى المثال الأول أن (أَنْ) لا تترابط مع (الأزمةُ) بدون الفعل (توشك) ،

إذ أن العنصر (الأزمةُ) وحده لا يستلزم وجود (أَنْ) بدليل أنه فى حالة وجود فعل آخر غير (توشكُ) مثل (تحدثتْ) فإن (أَنْ) تتنافر مع (الأزمةُ) ، إذ لا يقال : تحدثتْ الأزمةُ أَنْ ، ولذلك لابد من وجود العنصر (توشكُ) مع الاسم قبل (أَنْ) حتى يحدث التركيب . وعلى ذلك فإن (أَنْ) لا تترابط مع الاسم السابق عليها إلا فى وجود عنصر آخر كفعل مثل (توشكُ) ، أو (قَرُبَ) أو (كاد) أو (اخلولق) ، وبذلك تصبح العلاقة بين (أَنْ) والاسم السابق عليها تشابكية :

{ (توشكُ الأزمةُ) * (أَنْ تنفرجَ) }

وفى المثال الثانى لا تترابط (أَنْ) مع الاسم السابق كذلك إلا فى وجود العنصر (ما) ، إذ لو وجدت عناصر أخرى مثل (كانت الأغنيةُ أجملَ) ، لتطلب الكلام عنصرا آخر هو (من) حيث يقال : كانت الأغنيةُ أجملَ مِنْ ، ولا يقال : كانت الأغنيةُ أجملَ أَنْ . وعلى ذلك فإن العلاقة بين (أَنْ) والاسم السابق عليها فى ذلك المثال أيضا تشابكية :

{ (ما أجملَ) * (أَنْ أصبحَ) }

وفى المثال الثالث لا تترابط (إنَّ) مع الاسم السابق عليها ، وهو لفظ الجلالة إلا فى وجود (الواو) . أما فى حالة وجود عنصر آخر مثل الفعل (أَنْعَمَ) مثلا ، فإن العنصر (إنَّ) يتنافر مع الاسم السابق عليه ، إذ لا يقال . أنعم اللهُ إنَّ ... ، ولكن يقال : أنعمَ اللهُ علَيَّ .. وعلى ذلك فإن العلاقة بين (إنَّ) وما قبلها علاقة تشابكية :

{(واللهِ) * (إنَّ الساكتَ على الحقِّ)}

هذا فى دَرْج الكلام ، أما إذا جاءت هاتين الأداتين تاليتين للأسماء بعد الصمت فلابد أن يحدث الترابط مثل :

{ (؛ الأزمةُ أَنْ تنفرجَ) * (شيءٌ جميلٌ) }

{(؛ الأفضلُ أَنْ تفعلَ كذا)}

{ (؛ القولُ إنَّ النومَ مبكرا) * مفيدٌ * (قولٌ صحيحٌ) }

و - لا يترابط العنصران المتتابعان إذا انسبك العنصر الثانى مع ما بعده :

{ ؛ الشعرُ * (أساسُه) * العاطفةُ }

{ ؛ (إنما الحقُّ) * (صوتُه) * قوىٌّ }

{ ؛ علىٌّ * (شديدُ الإرهاقِ) }

{ ؛ الهجرتان * (شاسعتا البعدِ) }

{ ؛ سقياً * (لَكَ) }

فالسلسلة الكلامية فى المثال الأول تتكون من أربعة عناصر هى الاسم المرفوع (الشعرُ) ، والاسم المرفوع (أساسُ) ، والضمير (ـه) ، والاسم المرفوع (العاطفةُ) فالعنصر الأول (الشعرُ) لم يترابط مع العنصر الثانى (أساسُ) لأنه لا يوجد فى العربية النطق (الشعرُ أساسُ) ، بل الموجود هو (الشعرُ أساسٌ) ، ومعنى عدم تنوين الاسم (أساسُ) أن هذا الاسم متعلق بما بعده وأنه لم يمكن فصله عنه . أى أنه منسبك معه فى هذا السياق . وعلى ذلك فإن العلاقة بين العنصر الأول (الشعرُ) تكون مع الاسم التالى له هو وضميره المتصل معا ، أى أن العلاقة بين الاسم (الشعرُ) وما بعده تشابكية . ويمكن تحليل المثال الثانى بنفس الطريقة .

وفى المثال الثالث ، فإن الاسم (علىٌّ) لا يترابط مع الاسم (شديدُ) لأنه غير منون والسبب فى عدم تنوينه وجود العنصر (الإرهاقِ) . ولذلك فإنه لايمكن فصل العنصر (شديدُ) عن العنصر (الإرهاقِ) ولابد من وجودهما معا لأنهما منسبكان معا فى هذا السياق ، أى أن العنصر (علىٌّ) لا يتضام إلا مع النمط (شديدُ الإرهاقِ) جميعه ، وعلى ذلك فإن العلاقة بينهما تشابكية . ويمكن تحليل المثال الرابع بنفس الطريقة

أما في المثال الخامس فإن الاسم (سقياً) لا يترابط مع الأداة (لَ) طالما أن الاسم (سقياً) لا يحتم شكلا معينا للأداة (ل) لأن هذه الأداة تأتي إما مفتوحة وإما مكسورة بعد الاسم (سقيا) ، فهي مفتوحة مع الضمائر :

سقيا لَكَ - رعيا لَها - جوعا لَهم

ومجرورة مع الأسماء :

سقيا لمحمدٍ - رعيًا لِعليٍّ - جوعًا لِربيعَ

فالأداة (ل) لا يمكن نطقها إلا مع بعدها ولا يمكن فصلها عنه لأنها منسبكة معه مكونين وحدة واحدة تتشابك جميعها مع ما قبلهـا ، أي أن الأداة (ل) معربة طالما يتغير شكلها طبقا لموقعها من الكلام

{سقيًا * (لمحمد)} - {رعياً * (لَكَ)}

وعلى ذلك يمكن القول إن العنصرين لا يترابطان في سياق معين إذا انسبك العنصر الثاني مع ما بعده في هذا السياق ، أي تعلق به ولم يمكن فصله عنه من جهة النطق .

ز - الضمائر المتصلة لا تترابط مع ما بعدها إلا إذا كان ضميرا متصلا مثلها :

ففي الأمثلة :

{(هو أكثرُ منكَ) * خبرةً}

{(أوفوا له) * كُلٌّ}

{(إأساسُهما) * العاطفةُ}

ففي المثال الأول { (هو أكثرُ منك) * خبرةً} نجد أن الضمير المتصل

(ـكَ) لم يترابط مع العنصر التالى له وهو (خبرةً) لأنه لايوجد فى العربية النمط (كَ خبرةً) . وكذلك لايوجد النمط (ـه كُلٌّ) ولا النمط (ـهما العاطفةُ) . غير أن العنصر (خبرةً) وإن لم يترابط مع العنصر السابق عليه مباشرة وهو الضمير المتصل، فإنه تشابك مع النمط السابق عليه جميعه . وعلى ذلك فإن العلاقة بينه وبين ما يسبقه علاقة تشابكية .

وحتى فى نمط مثل :

{(أساسهما) * العاطفتان}

فإن الضمير المتصل (ـهما) لا يترابط مع العنصر التالى وهو (العاطفتان) لأن وجود هذا الضمير لا يحتم وجود الاسم التالى مرفوعا إذ قد يقال :

{كانت *(أساسُهما) * العاطفتين}

حيث لا يمكن القول فى العربية (هما العاطفتين) ولا بد من نطق ما قبل هذين العنصرين.

هذا إذا كان العنصر التالى مختلفا فى التقسيم مع الضمير المتصل ؛ ولكنه لو كان ضميرا متصلا هو الآخر فإنه يترابط معه لأنه لا يوجد ما يحول دون ذلك ،وذلك مثل: سألتمونيها – أعلمتمونيها . فإن أى نمط من الأنماط السابقة يتكون مما يلى :

سألتمو + نى + ها

أى من فعل + ضمير متصل + ضمير متصل

حيث تُكوِّنُ العناصر كلها نمطا مسلسلا .

وعلى ذلك فإن الضمائر المتصلة تأتى فى نهاية الأنماط ولا تأتى فى بداياتها ، ويمكن القول إن الضمائر المتصلة لا تترابط مع ما بعدها إلا إذا كان ضميرا متصلا مثلها كما فى (سألتمونيها) .

ح - لا يترابط الاسمان إذا لم يتعلقا معا بالجنس :

سبق أن عالجنا هذه الخاصية بالتفصيل عند دراستنا لعلاقة التطابق - وهي فرع على علاقتي التضام والترتيب - حيث توصلنا إلى أنه في أمثلة مثل :

[الطائرةُ * {صاعدٌ * (ركابُها)}]

{(إنَّ العالِمَ) * منشورةٌ * (أبحاثُه)}

{(أمست المدينةُ) * متزاحمٌ * (سكانُها)}

{الطائرةُ * مريحةٌ * (مقاعدُها)}

فإن الترابط لا يحدث بين العنصر (الطائرةُ) والعنصر التالي (صاعدٌ) طالما أنهما لا يتعلقان بعلاقة الجنس إذ أن العنصر (صاعدٌ) يتعلق بهذه العلاقة مع العنصر التالي وهو (ركابٌ) . وهكذا في بقية الأمثلة ، وحتى في المثال الأخير :

الطائرةُ مريحةٌ مقاعدُها

فإن العنصر (الطائرةُ) لا يترابط مع العنصر (مريحةٌ) رغم تطابقهما في الجنس طالما أنهما لم يتعلقا معا بهذه العلاقة ، إذ أن العنصر (مريحةٌ) لا يتعلق بعلاقة الجنس إلا مع العنصر التالي له . وهو (مقاعدُ) . لذلك فإن الاسم (الطائرةُ) يتضام مع ما بعده في علاقة تشابكية لا ترابطية .

من كل ما سبق يمكن القول إن الاسمين إذا لم يتعلقا معا بعلاقة الجنس فإنهما لا يترابطان ، حتى لو تطابقا في الجنس .

ط - لا يترابط العنصران المتتاليان إذا فصلت بينهما سكتة صوتية:

ومن المواضع التي يتحدد فيها انتهاء نمط ما أصغر حجما وبداية نمط آخر ، تلك التي يحدث فيها سكتة صوتية قصيرة بين مجموعتين من العناصر ، عندئذ تحل العلاقة التشابكية محل العلاقة الترابطية . وهناك كثير من النطوق التي يتضح فيها ذلك

مثل :

{ (حين انهارَ السدُّ) * (، لَمْ نستطعْ) }

{ (كلما ظهرت الشمسُ) * (، لن تجدَ) }

{ إذا سادَ تعاونُ الشعوبِ) * ، قلَّتْ }

{ (كلما زادَ الإنتاجُ) * ، قلَّتْ }

{ (إن سعيتَ في الخيرِ) *، تلْقَ }

{ (إذا ذاكرتَ) * (، فنجَمَ)}

{ (لولا الفلاحُ) * (، لأقفرتْ) }

{ (ما فاز السباحون) * (،غيرُ سباحٍ) }

{ (احترسْ من العدوّ) * ، الغادرُ }

{ (نِعْمَ الخلقُ) * ، الحلمُ }

{ (متى سعيتَ في الخيرِ) * (، أحبَّكَ) }

{ (حينَ طلعت الشمسُ) * ، انتشرَ }

{ صه ، * احتراما * للقرآن }

{ (أتعجبُ بالشعرِ) * (، أم بالنثرِ) }

{ (فاز السباحون) * (، غيرُ سباح) }

{ الحكيم * ، بخيلا، * كتابٌ }

إذا نظرنا إلى المثال الأول : {(حين انهارَ السدُّ) * (، لم نستطعْ) } وجدنا أنه

يتكون من خمسة عناصر هي :

حين - انهارَ - السدُّ - ، لَمْ - نستطعْ .

ولقد ترابط العنصر الأول (حين) مع الثاني (انهار) ليكونا النمط المزدوج (حين انهار) . ثم تركب العنصر الثاني (انهارَ) مع العنصر الثالث (السدّ) مكونا النمط المزدوج (انهارَ السدُّ) . وقد تسلسل النمطان ليكونا النمط المسلسل : (حين انهارَ السدُّ) غير أن العنصر (السدّ) لم يترابط مع العنصر (، لَمْ) لوجود سكتة قصيرة بينهما وهذه السكتة يعبر عنها في الكتابة بالفاصلة (،) كما يلي :

حين انهارَ السدُّ ، لَمْ نستطعْ ...

وعدم الترابط في هذه الحالة يرجع إلى أن السكتة القصيرة تمنع ترابط العنصرين اللذين تفصل بينهما ترابطا مباشرا ، ولكن هذه السكتة القصيرة لا تمنع تشابك كل ما قبلها مع كل ما بعدها ؛ فالعنصر (، لَمْ) وإن لم يترابط مع العنصر السابق له ، فقد ترابط مع العنصر التالي مكونا النمط المزدوج (، لم نستطعْ) . وبطبيعة الحال لا يوجد ما يمنع من تشابك هذاالنمط الأخير (، لم نستطعْ) مع النمط المسلسل السابق عليه ليكون الجميع النمط المتشابك :

{ (حين انهارَ السدُّ) * (، لَمْ نستطعْ) }

ولقد حدث التشابك لوجود هذا النطق في العربية ، أما من الجهة التحليلية فهناك علاقة استلزام بين الفعل الأول والفعل الثاني ، فمن استقراء الكلام نجد أنه حين يوجد العنصر (حين) قبل فعل ما ، فلا بد أن يتلوه فعل آخر أو (الفاء) . وهذه العلاقة هي أحدى علاقات التشابك .

وعلى أى حال فمن اليسير تطبيق التحليلات السابقة للسكتة الصوتية على بقية الأمثلة التي أوردناها في مفتتح هذه الفقرة لنصل إلى أن السكتة القصيرة توجد في كثير من نطوق العربية غير أن نحاة العربية القدماء لم يلتفتوا إليها ولم يصفوها لنا وصفا

صوتيا وإن التفتوا أحيانا إلى آثارها الإعرابية حين تعللوا لرفع إسم منبت الصلة بما قبله « الإئتناف » ، ولقد سبق أن رأينا كيف أن المعاصرين قد تنبهوا إلى هذه السكتة الصوتية إلى آثارها الإعرابية عند دراستنا للظواهر الصوتية المصاحبة (١٧) .

ورغم كل ما سبق فإن الترابط يمكن أن يحدث بين العنصرين رغم وجود سكتة قصيرة بينهما إذا ما كان هذان العنصران لايستلزمان وجود عنصر ثالث مثل قولنا بنغمة هابطة : نحن ، المصريين ،

فلقد حدث الترابط رغم وجود هذه السكتة .

ى — لا تترابط الأفعال — غالبا — أو كان وأخواتها المسندة للمفرد الغائب ، مذكرا أو مؤنثا مع الأسماء التالية لها :

ففي الأمثلة التالية نستطيع أن نقول :

١ — يقولُ المثلُ	٢ — يقولُ المثلَ
٣— صافحَ الضيفُ	٤ — صافحَ الضيفَ
٥ — يشاهِدُ السائحُ	٦ — يشاهِدُ السائحَ
٧ — تصافِحُ الفتاةُ	٨ — تصافِحُ الفتاةَ
٩ — صافحتْ الفتاةُ	١٠ — صافحتْ الفتاةَ
١١ — يشاهِدُ سميرٌ	١٢ — يشاهِدُ سميرًا
١٣ — تصافِحُ فاطمةُ	١٤ — تصافِحُ فاطمةَ

نستطيع أن نقول ما سبق برفع الاسم تارة وبنصبه تارة أخرى بعد نفس الفعل المسند للمفرد الغائب ، مما يدل على عدم وجود علاقة إعرابية بين العنصرين ، حيث يتبين من ذلك عدم انغلاق النمط المزدوج من نهايته ، أى أنه يصبح نمطا سائبا أو

---

(١٧) انظر ص (٩٥) من هذا البحث .

هلاميا لإحتمال أكثر من شكل واحد لنهايته . ولكنه - كما سوف نرى توا - ينغلق من نهايته حين توجد عناصر أخرى ، عندئذ يحدث التشابك بدلا من الترابط بشرط وجود هذه العناصر :

١ - يقولُ المثلُ إنّ

٢ - كان العربيُّ يقولُ المثَلَ في الموقفِ ، فإذا ..

٣ - صافحَ الضيفُ صاحبَ ....

٤ - المضيفُ صافحَ الضيفَ ...

٥ - يشاهِدُ السائحُ الآثارَ الفرعونيةَ

٦ - الطفلُ يشاهِدُ السائحَ

٧ - تصافحُ الفتاةُ زميلَها

٨ - الممثلةُ الجديدةُ تصافحُ الفتاةَ

٩ - صافحتْ الفتاةُ زميلَها

١٠ - الممثلةُ الجديدةُ صافحتْ الفتاةَ

١١ - يشاهِدُ سميرٌ المباراةَ

١٢ - عليٌّ يشاهِدُ سميرًا كلَّ يومٍ .

حيث يتضح أنه بعد إضافة بعض العناصر إلى الألفاظ المزدوجة ، تحدد شكل - أي إعراب - العنصر الثاني ، فأصبح العنصر (المثل) يتحتم رفعه في الجملة رقم (١) ويتحتم نصبه في الجملة رقم (٢) . وأصبح العنصر (الضيف) يتحتم رفعه في الجملة رقم (٣) ويتحتم نصبه في الجملة رقم (٤) .... وهكذا في بقية العناصر التي كانت تحتمل أكثر من شكل إعرابي واحد بعد أفعال معينة . وعلى ذلك فإن العلاقة بين

هذه الأفعال والأسماء التالية لها تكون تشابكية ، أى أن التضام بينها لا يتم إلا فى وجود هذه العناصر الجديدة حيث تكون أنماطا متشابكة .

غير أن هناك حالة يكون الفعل المتعدى فيها مسندا للمفرد الغائب ، ومع ذلك يأتى الاسم بعده ذا شكل محدد ، وذلك حين يختلف الفعل والاسم التالى له فى الجنس مثل :

جذبتْ	الطفلَ	أطعمَ	القطةَ
مؤنث	مذكر	مذكر	مؤنث

ففى كلا المثالين اختلف الفعل المسند للمفرد الغائب مع الاسم التالى له فى الجنس فتحتم نصب هذا الاسم وأصبح ذا شكل محدد وانغلق النمط من نهايته ولم يستلزم العنصران وجود عنصر ثالث يعمل على انغلاق النمط .

وهناك حالة أخرى حين يأتى الفعل على صيغة (انفعل) يليه عنصر معرب ، عندئذ يتحتم رفع هذا المعرب :

انهارَ السدُّ - انغلقَ البابُ - اندفعَ عليٌّ - انبهرت فاطمةُ

انهارَ هذان - انغلقَ هذان - اندفعَ اللذان - انبهرتْ هاتان

هذه هى بعض الحالات التى تستوجب رفع الإسم بعد الفعل المسند للمفرد الغائب ، وربما وجدت حالات أخرى . فهذا الموضع فى حاجة إلى دراسة منفصلة . ونعود الآن إلى كان وأخواتها .

فبالنسبة لِ (كان) أو إحدى أخواتها المسندة للمفرد الغائب مذكرا ومؤنثا ، فإنها لا تترابط مع الأسماء التالية لها لاستلزام عناصر أخرى ، أى عدم انغلاق النمط من نهايته إلا بعد وجود هذه العناصر الأخرى ، إذ أن الأسماء التالية تحتمل اعرابين معا هما الرفع والنصب حيث يقال :

{ كان * الموضوعُ * مناسبا }

كما يقال : { كان * الموضوعَ * المناسبَ }

فيأتي الاسم بعد (كان) مرفوعا مرة ومنصوبا مرة أخرى ولا يتحدد الإعراب إلا في وجود عنصر ثالث هو الذى يغلق النمط ويحوله من نمط سائب أو هلامى إلى نمط متشابك مغلق .

أما الأفعال المتعدية و (كان) وأخواتها غير المسندة للغائب ، فإنها تترابط مع الأسماء التالية لها مباشرة لتكوينها أنماطا مغلقة من نهايتها وذلك لوجود علاقة إعرابية بين الأفعال المتعدية و (كان) وأخواتها من جهة وتلك الأسماء ومن جهة أخرى كما يلى :

قرأتُ الشعرَ — أقرأُ الشعرَ — قرأنا الشعرَ

نقرأُ الشعرَ — قرأتِ الشعرَ — تقرأُ الشعرَ

كانوا كراما — كنا كراما — كنتَ كريما

أصبحتَ مشغولا — تصبحُ مشغولا — تصبحين مشغولةً

ففى كل ذلك ليس هناك سوى احتمال واحد للاسم التالى للفعل وهو النصب . ولذلك تترابط هذه الأفعال — وكذا (كان) وأخواتها — مع الأسماء التالية لها ، مكونة أنماطا مزدوجة طالما انغلق النمط من نهايته لوجود العلاقة الإعرابية بين عنصريه .

ك — لا تترابط (اللام) مع ما قبلها فيما عدا الأداة (يا) ، ولا مع ما قبلها وما بعدها فى وجود (إنَّ) :

تأتى (اللام) فى تراكيب كثيرة لا تترابط فيها مع ما قبلها لأنها تكون — فى

هذه التراكيب - منسبكة مع ما بعدها ، إذ لا يتحدد شكلها أمجرورة هي أم منصوبة إلا ومعها العنصر التالي مثل :

{ ؛ المنحةُ * (لَ كَ) }

{ ؛ المنحةَ * (لِ عليٍّ) }

{ ؛ المنحةَ * (لِ القادمِ) }

{ ؛ المنحة * (لِ محتاجٍ) }

فهي منصوبة مع الضمير (كَ) ومجرورة مع العلم والمعرفة والنكرة . وعلى ذلك فإنه لا يمكن نطقها إلا ومعها ما بعدها حيث يتضامان معا في نمط مزدوج مغلق طالما أن كلا عنصريه محدد شكلا .

وسلوك اللام هذا يتكرر إذا كانت مسبوقة بأي عنصر سواء كان اسما أو فعلا أو اشاريا ... إلخ فيما عدا الأداة (يا) فإن اللام لا بد أن تأتي بعدها منصوبة مثل :

(يا لَ كَ)

(يا لَ عليٍّ)

(يا لَ اللهِ)

(يا لَ الهولِ)

{(يا لَ) * (جمالِ الطبيعةِ) }

{ (يا لَ) * (رجالِ الإطفاءِ) }

{(يا لَ) * (شيطانِ الشعرِ) }

وعلى ذلك فإن اللام تترابط مع الأداة (يا) ليكونان نمطا مزدوجا مغلقا طالما أن

كلا عنصريه محدد شكلا .

وبطبيعة الحال تترابط مع ما بعدها مكونة نمطا مزدوجا مغلقا إذا لم يكن منسبكا مع ما بعده ، فتترابط مع الضمير (لَكَ) والعلم (عليٍّ) ولفظ الجلالة والإسم المعرفة (الهولِ) . ولكنها تتشابك مع (جمالِ الطبيعةِ) و (رجالِ الأطفاءِ) و (شيطانِ الشعرِ) لأن العناصر الأوائل من هذه الأنماط منسبكة مع ما بعدها في هذا السياق .

هذا إذا لم توجد (إنَّ) في التركيب . فإذا وجدت فإن اللام لا تترابط مع ما قبلها ولا مع ما بعدها ولكنها تتشابك معهما كما يلي :

{ (إن الساكتَ على الحقِّ) * لَ * شيطانٌ }

فاللام لا تترابط مع ما قبلها كما سبق أن رأينا من قبل . ولم تترابط مع ما بعدها لأنه يستوجب الرفع لا الجر . وهو يستوجب الرفع لا لوجود اللام ، ولكن لوجود كافة العناصر السابقة . لذلك فإن اللام تكون منصوبة بعد العناصر السابقة عليها ، و (شيطانٌ) تكون مرفوعة بعد كل ما يسبقها .

ل - لا تترابط (إلا) مع الأفعال السابقة عليها المسندة للمفرد ، ولا مع الأعلام السابقة :

ذلك أن الأداة (إلا) ما وجدت تالية لفعل من الأفعال إلا وكان هذا الفعل مسبوقا هو الآخر بأداة من الأدوات : لَمْ - ما - لا - لن ، وهو شرط التشابك . إذ أن التشابك يحدث حينما يكون لدينا عنصر لا يتواجد مع عنصر ثان إلا في حالة وجود عنصر ثالث وهو ما أسميناه بالاستلزام حينئذ يتشابك العنصر الأول مع العنصرين الثاني والثالث معا . فإذا نظرنا للأمثلة التالية وضح لنا لماذا لا تترابط (إلا) مع ما يسبقها من أفعال :

لا يُستذلُّ إلا ضعيفٌ — ما قلتَ إلا كلمةَ الحقِّ

لا تعتمدْ إلا علَى ذى ثقةٍ — لن أقولَ إلا كلمةَ الحقِّ

لَمْ يفزْ إلا سباحٌ — لَمْ أشاهدْ إلا سباحا .

ففى كافة التراكيب السابقة لا يمكن أن تأتى (إلا) بعد الفعل إلا إذا كان هذا الفعل مسبوقا بأداة معينة من مجموعة بالذات هى : لا - ما - لن - لَمْ ، حينئذ لا تترابط (إلا) مع الفعل السابق عليها ، ولكنها تتشابك معه هو وما يسبقه وهو أسميناه بالاستلزام :

{ (لا يستذلُ) * إلا } — { ما قلتُ) * إلا }

{ (لن أقولَ) * إلا } — { (لم يفزْ) * إلا }

كل ما سبق إذا كان الفعل مسندا للمفرد ، فإذا كان الفعل مسندا للجمع ، فإنه يمكن أن يترابط مع (إلا) :

يحضرون إلا عليا — سافروا إلا فاطمةَ

أما إذا جاءت (إلا) بعد اسم من الأسماء ، فإن هذا المجيء لا يكون مشروطا بوجود عنصر ما ، إذ يقال:

عادت الطائراتُ من المعركة إلا طائرةً

قرأت صحفَ اليومِ إلا صحيفةً

ما تُنشر الكتبُ إلا الجيدةُ منها

لا أعجبُ بالمسرحياتِ إلا الهادفَ منها

أعجب بالمسرحياتِ إلا الخالى من المضمونِ

ففى كافة الأمثلة السابقة جاءت (إلا) تالية لاسم من الأسماء دون شرط لوجود عنصر ثالث ، وعلى ذلك فإن (إلا) فى هذه الحالة تترابط مع الأسماء السابقة

عليها .

ونفس الكلام يقال في (غير) و (سوى) و (خلا) و (عدا) و (حاشا) مع إضافة الأفعال . فكل هذه العناصر يمكن أن تجييء تالية للأفعال أو الأسماء دون شرط لوجود عنصر ثالث . فيقال مثلا :

فاز السباحون غيرَ سباحٍ

مافاز السباحون غيرُ سباحٍ

فاز غيرى

ما فاز غيرى

حيث يتضح أن وجود العنصر (غير) لم يكن مشروطا بوجود أى عنصر آخر مما يجعله قابلا للترابط مع العنصر السابق عليه مباشرة . ونفس التحليل يسرى على العناصر : سوى – خلا – عدا – حاشا .

أما إذا جاءت (إلا) تالية للأعلام ، فإنها لا تترابط معها كذلك ؛ إذ لا يمكن القول : (علىٌّ إلا) ، (فاطمةُ إلا) اللهم إلا إذا كان هذا العلم مسبوقا بعنصر آخر مثل :

جاء علىٌّ إلا أنه انصرف مبكرا

هذه ليست فاطمةُ إلا أنها تشبهُها .

الخاتمـــة

الحقيقة أنني كنت أود أن أجعل هذا البحث بدون خاتمة ، وأترك هذه المهمة للقارىء ، وله أن يستنتج ما يشاء ، ولكني سوف أتناول فكرة استقرت عند عالم اللغة تشومسكي - ومن ذهب مذهبه - وهي أن وصف أى لغة وفق أصول مدرسة التحليل الشكلي أمر عسير ولا يمكن تحقيقه . أو على الأقل ليس كافيا لتفسير جميع الجمل الصحيحة في لغة ما تفسيرا شاملا (١) . غير أن هذا البحث الذى بين يدى القارىء لعله يكون قد أثبت أنه أمكن وصف اللغة العربية - أى تحليلها - وفق أصول مدرسة التحليل الشكلي ، إنه أمر عسير حقا ولكنه أمكن تحقيقه . ويأتي العسر من الالتزام الصارم بأصول ومبادىء التحليل الشكلي بعيدا عن المعنى . كما أثبت هذا البحث أيضا أن التحليل الشكلي كان كافيا لتفسير جميع التراكيب تقريبا التي شاعت في كتابين من كتب النحو للغة العربية وليس هناك ما يمنع من تفسيره لأى تراكيب أخرى مستقبلا . أما عن سبب قصور النموذج الذى أنشأه تشومسكي في توليد كافة الجمل الصحيحة في الإنجليزية وهو المعروف بـ Finite state grammer وهو نحوشكلي ، فإن ذلك يرجع - كما سبق أن رأينا - لإهمال تشومسكي للأنماط المتشابكة ، حيث اقتصر نموذجه على الأنماط المزدوجة فقط . وإنني أدعي أن التحليل النحوى الذى اتبعته في هذا البحث ، يصلح لتحليل العديد من اللغات إن لم يكن معظمها .

---

(١) د. حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ١٧٨ .

وعلى أى حال - وفيما عدا الملاحظات التى ذكرتها توا - فإن الخاتمة والنتائج لبحث مثل هذا البحث ، يفضل أن لا يكتبهما صاحبه ، بل تترك لغيره من الباحثين - إن أرادوا ذلك - فيما يتناولونه من نقد ، إيجابا أو سلبا . فمازال الطريق طويلا .

ولعلى بهذا البحث أكون قد قدمت نحوا يُعتنى فيه بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها كما طالب بذلك الدكتور شوقى ضيف (٢) . وإن أضفت إلى ذلك استغناء هذه الكلمات عن المعانى النحوية ، فجاء نحوا شكليا خالصا .

انتهى الجزء الأول بحمد الله ،

ويليه الجزء الثانى .

---

(٢) ابن مضاء القرطبى : الرد على النحاة . المدخل بقلم د. شوقى ضيف ص ٤٨ .

المصادر والمراجع

أ - المصادر والمراجع العربية

الدكتور ابراهيم أنيس

- من أسرار اللغة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥١

الأستاذ ابراهيم مصطفى :

- إحياء النحو : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ .

الأستاذ أحمد حاطوم :

- كتاب الإعراب ، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت • ط ٢ - ١٩٩٢ .

الدكتور أحمد فايق :

- مدخل إلى علم النفس : مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٦ .

الدكتور أحمد مختار عمر :

- دراسة الصوت اللغوى : توزيع عالم الكتب - القاهرة - ط ١ - ١٩٧٦ .

الدكتور البدراوى زهران :

- عالم اللغة - عبد القاهر الجرجانى : دار المعارف - القاهرة ١٩٨٦ .

الدكتور تمام حسان :

- مناهج البحث في اللغة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥ .

- اللغة بين المعيارية والوصفية : دار الثقافة - الدار البيضاء -المغرب ١٩٥٨ .

- اللغة العربية - معناها ومبناها : الهيئة المصريةالعامة للكتاب ط ٢ - ١٩٧٩ .

الدكتور جلال شمس الدين :

- التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين . دراسة ابستمولوجية - توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية - سوتير - الاسكندرية ١٩٩٤ .

- التركيب فى صوغ الكلمة العربية - رسالة مقدمة لكلية الآداب جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٥ لنيل درجة الماجستير .

ابن جنى :

- الخصائص : تحقيق الأستاذ محمد علي النجار : دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت (وهى نسخة مصورة من الطبعةالأولى لدار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢) .

الدكتور حلمى خليل :

- الكلمة : الهيئة المصرية العامة للكتاب - اسكندرية ١٩٨٠ .

- العربية وعلم اللغة البنيوى : دار المعرفةالجامعية - اسكندرية ١٩٨٨ .

الزجاجى :

- الإيضاح فى علل النحو : تحقيق د. مازن المبارك - دار النفائس - بيروت ١٩٧٣

الدكتور زكريا ابراهيم :

- مشكلة البنية - مكتبة مصر ١٩٧٦ .

الدكتور زكي نجيب محمود :

- المنطق الوضعي : مكتبةالأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٥ .

سيبويه :

- الكتاب : تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٧ .

الدكتور شوقي ضيف :

- المدارس النحوية : دار المعارف بمصر ١٩٧٦ .

- تجديد النحو : دار المعارف - القاهرة ١٩٧٦ .

الأستاذ عباس حسين :

- النحو الوافي : دار المعارف - القاهرة ط ٦ - ١٩٧٩ .

الدكتور عبدالصبور شاهين :

- العربية لغةالعلوم والتقنية : دار الإعتصام - القاهرة ١٩٨٦ .

عبد القاهر الجرجاني :

- دلائل الإعجاز : تعليق وشرح الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة - ١٩٧٦ .

- العوامل المائة : تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور البدراوى زهران - دار المعارف - القاهرة ط ٢ - ١٩٨٨ .

الدكتور عبده الراجحي :

- النحو العربى والدرس الحديث - بحث فى المنهج - مطبعة دار نشر الثقافة - الاسكندرية ١٩٧٧ .

- فقه اللغة فى الكتب العربية ١٩٧٤ (غير مبين دار النشر)

- التطبيق النحوى - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٩٠ .

الدكتور عبد المجيد عابدين :

- المدخل إلى دراسة النحو العربى : مطبعة الشبكشى بالقاهرة - ط ١ - ١٩٥١ .

ابن فارس :

- الصاحبى : حققه الأستاذ السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة - دار الرفاعى بالرياض ١٩٨٢ .

الفراء :

- معانى القرآن :

الجزء الأول : حققه الأستاذان أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .

الجزء الثانى : حققه الأستاذ محمد على النجار - الدار العربية للتأليف والترجمة . غير محدد سنة النشر .

الجزء الثالث : حققه الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي . راجعه الأستاذ على النجدى ناصف – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٢ .

ليهد فوجد (بيتر) :

– مبادىء علم أصوات الكلام الأكوستيكى – ترجمه الدكتور جلال شمس الدين – راجعه الدكتور سعد مصلوح توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية سوتر – الاسكندرية ١٩٩٢ .

ابن مالك :

– الألفية – شرح ابن عقيل :

الجزء الأول : اشرف على طبعه وتصحيحه الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى – مكتبة الجامعة الأزهرية بميدان الأزهر . غير محدد سنة النشر .

الجزء الثانى : اشرف على طبعه وتصحيحه الأستاذ محمد محمد خليفة والدكتور محمد عبدالمنعم خفاجى مكتبة الجامعة الأزهرية – القاهرة ١٩٦٦ .

الدكتور محمد شحاته ربيع :

– تاريخ علم النفس ومدارسه : دار الصحوة للنشر والتوزيع – القاهرة ١٩٨٦ .

الدكتور محمد عيد :

– أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث – عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٨ .

الدكتور محمود السعران :

- علم اللغة - مقدمة للقارىء العربى - دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .

الدكتور محمود فهمى حجازى :

- مدخل إلى علم اللغة ط ٢ دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٧٨ .

الدكتور مصطفى الخشاب :

- علم الإجتماع ومدارسه - الكتاب الثانى - المدخل لعلم الإجتماع ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ .

ابن مضاء القرطبى :

- الرد على النحاة : حققه الدكتور شوقى ضيف - دار المعارف بمصر ط ٢ - ١٩٨٢.

ابن هشام :

- شذور الذهب : شرح وتحقيق الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد . غير محدد اسم المطبعة أو سنة النشر .

الأب هنرى فليش :

- العربية الفصحى - نحو بناء لغوى جديد : تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ط ١ - ١٩٦٦ .

الأساتذة : يوسف الحمادي - محمد محمد الشناوي - محمد شفيق عطا :

- القواعد الأساسية في النحو والصرف لتلاميذ المرحلة الثانوية وما في مستواها - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة - ١٩٧١ .

ب - المصادر والمراجع الأجنبية :

Bloomfield , Leonard :

Language , London , George Allen & Unwin L T D Museum Street 1933.

Davis , Philip W :

Modern Theories Of Language Prentice - Hall, Inc., Engle Wood Cliffs , New Jersey - 1980.

Hartman & Stork

Dictionary of Language & Linguistics Applied Science Publishers , L TD , London, 1973 .

Robins , R. H

General Linguistics , An Introductory Survey. Longman , London , 1970 .

كشاف الأعلام

كشاف المصطلحات الهامة

(ح)

(خ)

(ش)

(ص)

(ق)

(ك)

(ل)

(هـ)

(و)

predicate — خبر - محمول (منطقى)
preposition — الحروف
pronoun — ضمير
proper noun — اسم معرفة

(S)

secondary phonemes — فونيمات ثانوية
sentence — جملة
single pattarn — نمط منفرد
spatiotemporal — زمكانى
specific term — مصطلح كيفى
stretch of speech — امتداد من الكلام
structure — بنية
structural — بنيوى
structurally — بنيويا
structuralism — البنيوية
structural function — الوظيفة البنائية
subject — فاعل - مبتدأ
subtitute — بديل - يستبدل
substitutability relations — علاقات استبدالية
supra-segmental phonemes — فونيمات فوق تركيبية
symetrical — متماثل
symetrical substitutable relations — علاقات استبدالية متماثلة

synchronic — آنى - متزامن
syntactic relations — علاقات نظم
syntagm — سينتاجم
syntagmatic relations — علاقات سنتاجمية

(T)

tagmemic — تاجميمى
taxemes — تاكسيمات
transition — انتقال
transitive verb — فعل متعدى

(W)

unravelling — مفكوكات
unsymetrical — غير متماثل
unsymetrical substitutability relations — علاقات استبدالية غير متماثلة

(V)

variable — مشتق

(W)

word classes — أقسام الكلام

Free elements عناصر حرة

(I)

immediate constituents

مكونات مباشرة

incomplete sentence

جملة ناقصة

inserted elements عناصر مقحمة

internal relations علاقات داخلية

intonation تنغيم

intransitive verb فعل غير متعدى (لازم)

invariable جامد (عكس مشتق)

(J)

Juncture مفصل سكتة قصيرة

(L)

Linguistic change تغير نحوى

شكل نحوى صيغة لغوية

linguistic form

(M)

modifier موجه

modulation تنغيم

(N)

noun اسم

number العدد الإفراد التثنيه

(O)

object مفعول

over laping distribution

وقوع الكلمة فى اكثر من قسم كلامى

(P)

paradigm باراديجم

علاقات بارادجمية

paradigmatic relations

paraphrase جملة معادلة ذات عدد اكبر

من الكلمات

parataxis التلاصق

patterns نماط - نماذج

pause pitch درجة النطق

person الشخص ، المخاطب المتكلم

phonemes فونيمات

phonetic فونيطيقا - فوناتيك

phonology فونولوجي

phrase فريزة

pitch درجة

positional criterion معيار موضعى

positional morphemes

العلامات الاعرابية

positional relations

علاقات ترتيبية

postulate مصادرة

معجم الكلمات الانجليزية

(A)

actor	الفاعل
action	الحدث
additonal stress	نبر
adverb	أدفرب
analysis	تحليل
attribute	صفة بارزة

(B)

basic sentence	جملة أساسية

(C)

class cleavage	وقوع الكلمة فى اكثر من قسم كلامى
classes	تصنيفات
close parataxix	تلاصق قريب
closed system	نسق مغلق
concordance relations	علاقات تطابقية
consecutive components	مكونات متتابعة
constituents	مكونات
co-occurance	تضام
co- occurance relations	علاقات تضامية
co-ordinator	الرابط (بين صيغتين)

(D)

derivational relations	علاقات اشتقاقية
distinctiv features	ملامح مميزة

(E)

elleptical sentence	جملة منبسجة
equivalents	متكافئات
even pattarns	أنماط مزدوجة
expanding	تمديد
expansion	امتدادات
extentions	امتدادات
external relation	علاقات خارجية

(F)

Final pitch	درجة نهائية
form	شكل - صيغة - صورة
formal analysis	تحليل شكلى
formal grammar	نحو شكلى

رقم الإيداع بدار الكتب بالقاهرة ١٩٩٥/١٠٣٠٧